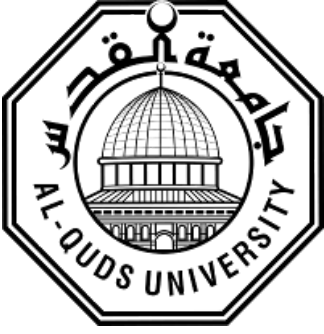




عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

معهد التنمية الريفية المستدامة

التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع
القرار

هيا زاهي "محمد سعيد" طوقان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1443هـ - 2021م

التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار

هيا زاهي "محمد سعيد" طوقان

بكالوريوس فنون جميلة

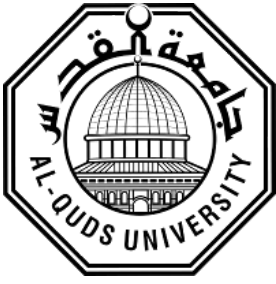
جامعة النجاح - فلسطين

إشراف

د. نايف عبد الرحيم علي جراد

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية
المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية - معهد التنمية
المستدامة - عمادة الدراسات العليا - جامعة القدس.

1443هـ - 2021م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع
القرار

الباحث: هيا زاهي "محمد سعيد" طوقان.

الرقم الجامعي: 21420266

المشرف: د. نايف عبد الرحيم علي جراد.

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2021/08/17م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: د. نايف جراد.

ممتحناً داخلياً: د. شاهر العالول

ممتحناً خارجياً: د. فدوى اللبدي

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

القدس - فلسطين

1443هـ - 2021م

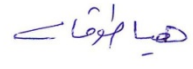
الإهداء

إلى وطني الذي أحب أن يبقى مشرقاً ويصبح نموذجاً للديمقراطية والتقدم، وإلى المرأة الفلسطينية المكافحة التواقّة للعدل والمساواة، وإلى كل الحالمين بعالم حر ينصف المرأة ويمكنها لتتبوأ مكانتها المرموقة، وإلى كل الأهل والأصدقاء والأحبة، الذين مدوا لي يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل على أكمل صورة، أهدي هذا الجهد المتواضع تقديراً ووفاء.

هيا زاهي طوقان

إقرار

أقر أنا معدة هذه الدراسة بأنها قدمت خصيصا لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزءا منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

هيا زاهي طوقان

التاريخ: 2021/08/17

الشكر والعرفان

بعد الشكر أولاً لله سبحانه وتعالى على نعمته وتوفيقه لي في إتمام هذه الرسالة، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأهل الأعزاء الذين مكنوني من استكمال دراستي العليا وساندوني في إنجاز هذا العمل، والشكر موصول لكل من قدم لي يد العون والمساعدة، وأخص بالذكر مشرفي الدكتور "نايف جراد" وأعضاء اللجنة الممتحنين.

قال تعالى ﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾. صدق الله العظيم. سورة النمل. الآية ﴿19﴾.

والله ولي التوفيق

هيا زاهي طوقان

الملخص

هدفت هذه الدراسة الكشف عن واقع التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، صممت الباحثة استبانة، بالاعتماد على مقياس "تنوعات الديمقراطية (Varieties of Democracy (V-Dem) العالمي، باستخدام معايير الاختيار والوكالة والمشاركة، الى جانب قياس مؤشرات العقبات التي تعترض التمكين والمشاركة ومحفزات تعزيزهما. وتكون مجتمع الدراسة من جميع الكتل الانتخابية المرشحة لانتخابات المجلس التشريعي لعام 2021، حيث تم جمع (31) استجابة مثلت عينة الدراسة. كما تم استخدام أداة المقابلة مع (7) شخصيات نسوية تمثل كافة ألوان الطيف السياسي والمجتمعي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تمكين المرأة الفلسطينية هو بدرجة متوسطة، وكذلك مشاركتها في مواقع صنع القرار ولا تعكس حجم المرأة المجتمعي ولا كفاءتها، وان تمثيل المرأة في الهيئات القيادية والقطاع العام يشير الى وجود فجوة تمييزية في تمثيل المرأة الفلسطينية، وإن اكبر العقبات وبدرجة كبيرة جدا هي: قناعات صناع القرار في المؤسسات بأن المرأة غير قادرة على تولي المناصب الإدارية العليا، وسيطرة العقلية الذكورية والأبوية على مراكز صنع القرار، وضعف ثقة النساء العاملات بأنفسهن، وضعف الوعي لديهن بحقوقهن القانونية وأدوارهن القيادية. اما محفزات تعزيز التمكين والمشاركة فيأتي في مقدمتها وجود برامج إعلامية تعنى بقضايا النوع الاجتماعي ووصول النساء لمواقع القيادة، ومواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية مع المواثيق والاتفاقات الدولية، ووجود نساء كفؤات في مواقع قيادية كنموذج يحتذى. وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات، وأهمها: ضرورة وضع خطة وطنية متكاملة بتنسيق بين الجهات الرسمية والأهلية لمكافحة تأثير العقلية البطريركية والذكورية وانماط التفكير والقوالب الجامدة المسيطرة في المجتمع والمؤسسات، وأن يجري الاهتمام برفع مستوى وعي المرأة وتعزيز قدراتها ومهاراتها القيادية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي ولدى القيادات السياسية بأهمية تمكين المرأة ووصولها ومشاركتها في مواقع صنع القرار، وأن تولي وزارة التربية والتعليم والمؤسسات الثقافية التربوية ووسائل الاعلام أهمية لهذه المسألة، وأن يجري وضع قرار الكوتا النسائية بما لا يقل عن نسبة 30% موضع التطبيق العملي في كافة مؤسسات وهيئات السلطة ومنظمة التحرير ومنظمات المجتمع المدني.

كلمات مفتاحية: تمكين المرأة، الاختيار، الوكالة، المشاركة، صنع القرار.

Prepared by: Haya Zahi “Mohammad Saed” Touqan

Supervisor: Dr. Nayef Abdel Raheem Ali Jarrad

Abstract

This study aimed to reveal the reality of political empowerment of Palestinian women and its impact on participation in decision-making positions. In order to achieve the objectives of the study, the researcher designed a questionnaire, based on the global "Varieties of Democracy (V-Dem)) scale, using criteria of choice, agency and participation, in addition to measuring indicators of obstacles to empowerment and participation and the incentives for their promotion. The electoral blocs nominated for the 2021 Legislative Council elections, where 31 responses were collected that represented the study sample. The personal interview tool was used with (7) female personalities representing all colors of the political and societal spectrum. The results of the study showed that the empowerment of Palestinian women is moderately , as well as their participation in decision-making positions and does not reflect women's societal size or competence, and that women's representation in leadership bodies and the public sector indicates the existence of a discriminatory gap in the representation of Palestinian women, and that the biggest obstacles to a very large degree are: The convictions of decision-makers in institutions that women are unable Assuming senior management positions, the male and patriarchal mentality dominating decision-making positions, the lack of self-confidence of working women, and their lack of awareness of their legal rights and leadership roles. As for the incentives to promote empowerment and participation, foremost of which is the presence of media programs concerned with gender issues, women's access to leadership positions, the harmonization of Palestinian legislation and laws with international charters and agreements, and the presence of qualified women in leadership positions as a role model. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: the need to develop an integrated national plan in coordination between official and civil authorities to combat the impact of the patriarchal and patriarchal mentality and the dominant patterns of thinking and stereotypes in society and institutions, and to pay attention to raising the level of women's awareness, enhancing their capabilities and leadership skills, and raising the level of community awareness and among Political leaders stress the importance of women's empowerment, access and participation in decision-making positions, and that the Ministry of Education, cultural and educational institutions and the media attach importance to this issue, and that a decision of a women's quota of at least 30% to be put into practice in all institutions and bodies of the authority, the PLO and the Civil society organizations.

Keywords: Women's Empowerment, Choice, Agency, Participation, Decision-making.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة وأسئلتها

أهداف الدراسة

مبررات الدراسة

أهمية الدراسة

فرضيات الدراسة

متغيرات الدراسة

حدود الدراسة

هيكلية الدراسة

مصطلحات الدراسة

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يجري تداول مفهوم التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار بشكل متواتر في الآونة الأخيرة. وثمة اجتهادات كثيرة حول الموضوع. ولذا فالموضوع بحاجة للمزيد من الدراسة والبحث. وتزداد أهمية وراهنية الموضوع فلسطينيا نظرا للخصوصية الفلسطينية، المتمثلة بوجود اضطهاد مركب من وضع خاص على المرأة الفلسطينية قومي واجتماعي نتيجة استمرار الكفاح الوطني للخلاص من سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على إقليم دولة فلسطين، إلى جانب مهام البناء الوطني والديمقراطي، في ظل مجتمع تسوده علاقات السيطرة البطريركية والأبوية ووجود عادات وتقاليد وثقافة وأنماط تفكير تُثَمِّط أدوار المرأة وتبقي على التمييز ضدها، رغم أن المرأة الفلسطينية تخوض الكفاح الوطني والاجتماعي الديمقراطي جنباً الى جنب مع الرجل وتشاركه بكل جدارة أعباء هذا الكفاح، إلى جانب أعباء البناء.

وتكاد لا تخلو وثائق التخطيط الجندي الفلسطينية، الرسمية والأهلية، من حديث عن ضرورة تمكين المرأة وتعزيز وصولها ومشاركتها في مواقع صنع القرار. ومن المعروف أن ثمة فرق بين النصوص والممارسة العملية، وأن الموضوع مع انضمام دولة فلسطين للمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية بعد عام 2014 والعمل الجاري لمواءمة القوانين والتشريعات الوطنية معها، أمر يخضع للاجتهاد ويثير الجدل. ولا شك أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية، وفقاً للمعايير الدولية، هيمن مسائل التطور الحداثي في الانظمة الديمقراطية، حيث أن كلا من الرجال والنساء يجب أن يتمتعوا بحقوق وفرص متساوية للمشاركة الكاملة في كافة المجالات وعلى جميع مستويات العمليات السياسية. وتظهر الممارسة العملية، ومع ذلك، ان الأمر غالباً ما يكون أكثر صعوبة بالنسبة للمرأة للوصول إلى هذه الحقوق وممارستها. فالتمكين السياسي للمرأة هو عملية اجتماعية ذات طبيعة خاصة لها علاقة بالتنمية والوصول للعدالة والمساواة في المجتمع، ويتم قياس وضع المرأة دولياً من خلال مستوى تمكينها ومشاركتها في السياسة، ورغم كل الجهود المبذولة عالمياً وفي مختلف الدول لا يزال تمكين المرأة ضعيفاً ومشاركتها في مواقع صنع القرار متدنية نسبياً، وخاصة في الدول النامية. ولذا من الأهمية بمكان دراسة وبحث أسباب هذا الحال، وضرورة الوقوف أمام مفهوم التمكين ومجالاته وأبعاده ومؤثراته، وسبل تعزيزه وصولاً لمشاركة فاعلة للمرأة في صنع القرار على كل المستويات وتحقيق العدالة والمساواة.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

مسألة تمكين المرأة سياسياً وأثر ذلك على مشاركتها في مواقع صنع القرار تشغل بال الباحثين والباحثات والدارسين المختصين/ات بأدوار النوع الاجتماعي وقضايا المرأة واستراتيجيات التمكين. ويزداد الاهتمام بهذه المسألة لدى الحركة النسوية الفلسطينية، ويجري تضمين تمكين المرأة ومشاركتها في صنع القرار كهدف من أهداف التخطيط الجندي الاستراتيجي الفلسطيني على طريق تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين. لكن موضوع التمكين والمشاركة في صنع القرار تخضع لاجتهادات واسعة، وهناك تباين في كيفية معالجتها، وخاصة لجهة قياس مستوى التمكين وأبعاده والوقوف أمام العلاقة الترابطية بينه وبين التأثير في مواقع صنع القرار. وتطرح على هذا الصعيد فلسطينياً أسئلة وتساؤلات عديدة بحاجة الى إجابات، وخاصة فيما يتعلق بمجالات وأبعاد التمكين السياسي والمعوقات التي تعترضه والمحفزات التي تدفع باتجاه تعزيزه وصولاً لتأثير كبير في مواقع صنع القرار يفضي الى وضع احتياجات وهموم ومصالح المرأة على أجندة العمل السياسي الفلسطيني رسمياً وشعبياً. وعليه يمكن تلخيص السؤال الرئيس لإشكالية البحث بالآتي: ما واقع التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية من وجهة نظر الكتل الانتخابية وأثره على مشاركتها في مواقع صنع القرار؟

- وقد انبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:
- ما مستوى إدراك الكتل الانتخابية المسجلة لانتخابات المجلس التشريعي 2021 لأبعاد التمكين السياسي للمرأة وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار في مجالات ومعايير التمكين الثلاثة: الاختيار والوكالة والمشاركة؟
- ما العقبات والمعوقات التي تعترض التمكين السياسي للمرأة وتعزيز تأثيرها في مواقع صنع القرار؟
- ما المطلوب لتعزيز التمكين السياسي المأمول للمرأة الفلسطينية وتأثيرها الفعال في مواقع صنع القرار؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات ممثلي الكتل الانتخابية لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لعام 2021 حول واقع تمكين المرأة الفلسطينية وعلاقته بمشاركتها في مواقع صنع القرار، تعزى لمتغيرات (تصنيف الكتلة الانتخابية، نسبة النساء في الكتلة، عدد مرشحي الكتلة، الجنس، المهنة، المؤهل العلمي، ومكان السكن)؟

3.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في: التعرف على واقع التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على مشاركتها في مواقع صنع القرار. ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية:

- معرفة مستوى إدراك الكتل الانتخابية المسجلة لانتخابات المجلس التشريعي 2021 لأبعاد التمكين السياسي للمرأة وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار في مجالات ومعايير التمكين الثلاثة: الاختيار والوكالة والمشاركة.
- الوقوف على العقبات والمعوقات التي تعترض التمكين السياسي للمرأة وتعزيز تأثيرها في مواقع صنع القرار.
- إدراك المتطلبات اللازمة لتعزيز التمكين السياسي المأمول للمرأة الفلسطينية وتأثيرها الفعال في مواقع صنع القرار.
- الكشف عن وجود أو عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات ممثلي الكتل الانتخابية لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لعام 2021 حول واقع تمكين المرأة الفلسطينية وعلاقته بمشاركتها في مواقع صنع القرار، تعزى لمتغيرات (تصنيف الكتلة الانتخابية، نسبة النساء في الكتلة، عدد مرشحي الكتلة، الجنس، المهنة، المؤهل العلمي، ومكان السكن).

4.1 مبررات الدراسة

تم اختيار موضوع البحث لجملة من المبررات وهي:

مبررات حدائه وراهنية: الحداثة حيث أن البحث يتناول مفهوماً حديث نسبياً وهو تمكين المرأة بشكل عام، ويتجلى ذلك في تبني عدد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة مبدأ تمكين المرأة كهدف رئيسي في برامجها، وخاصة في تمكين المرأة في مجال اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية على جميع المستويات بدءاً من البيت ووصولاً إلى مواقع صنع القرار في الحكومات.

مبررات بحثية: قلة طرح الموضوع في دراسات سابقة (حسب علم الباحثة) مع عدم تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية بشكل خاص، وما لأهمية دورها التاريخي والنضالي والاجتماعي في مواقع صنع القرار في المجتمع الفلسطيني، لذلك قد يساهم البحث في محاولة لمساعدة المرأة في نيل حقها في المجتمع وتحقيق ما تسمو إليه على الدوام.

مبررات شخصية: أهمية الموضوع للباحثة في تمثيل النوع الاجتماعي كامرأة وكونها تعمل في مجال يتسم في صميم صنع القرار وهو لجنة الانتخابات المركزية وما تعنى به هذه المؤسسة من تحفيز مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة أو توعيتها لمدى تأثيرها في صنع القرار كمرشحة وما تقوم به اللجنة من دورات إرشادية لمؤسسات العمل النسوي ودعوة للأحزاب على ضرورة تمثيل المرأة في مجال الانتخابات.

5.1 أهمية الدراسة

كما وتتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية وحداثة الموضوع الذي تتناوله وهو تمكين المرأة والعلاقة بين تحقيقه والدور السياسي العام. وفيما يلي أهم النقاط التي تعكس أهمية هذه الدراسة:

الأهمية النظرية:

- محاولة المساهمة في تظهير أبعاد ومعايير التمكين السياسي للمرأة وأثر ذلك على المشاركة في مواقع صنع القرار المرأة، باعتباره مجالا مهما لتفعيل دور نصف المجتمع، وبالتالي اسهاما في تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين.
- محاولة المساهمة بمادة علمية جديدة بطرح المشكلة واستنتاج مقترحات وتوصيات لم يتم التوصل إليها بالأدبيات السابقة.

الأهمية العملية:

- الكشف عن العوامل المعيقة لتمكين المرأة الفلسطينية سياسياً وضعف مشاركتها في مواقع صنع القرار، حتى يجري التنبيه لمعالجة ذلك في الممارسة العملية اللاحقة.
- الوقوف أمام العوامل المؤثرة في تعزيز التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثر ذلك على المشاركة في مواقع صنع القرار، حتى يتم تعزيز العمل بها والارتقاء بواقع وادوار المرأة الفلسطينية.
- لقاء الضوء على مجالات وأبعاد جديدة للتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار، مما قد يفسح المجال لمزيد من البحث والدراسة المعمقة لبعض المتغيرات وعلاقات الارتباط التي ستبينها الدراسة.

6.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور الاختيار.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور الوكالة.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور المشاركة.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث معيقات **التمكين**

السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار؟

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محفزات **تعزيز التمكين**

السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار؟

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير تصنيف الكتل الانتخابية.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير عدد المرشحين.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير نسبة النساء في الكتلة.

الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية العاشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الحادية عشر: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير مكان السكن.

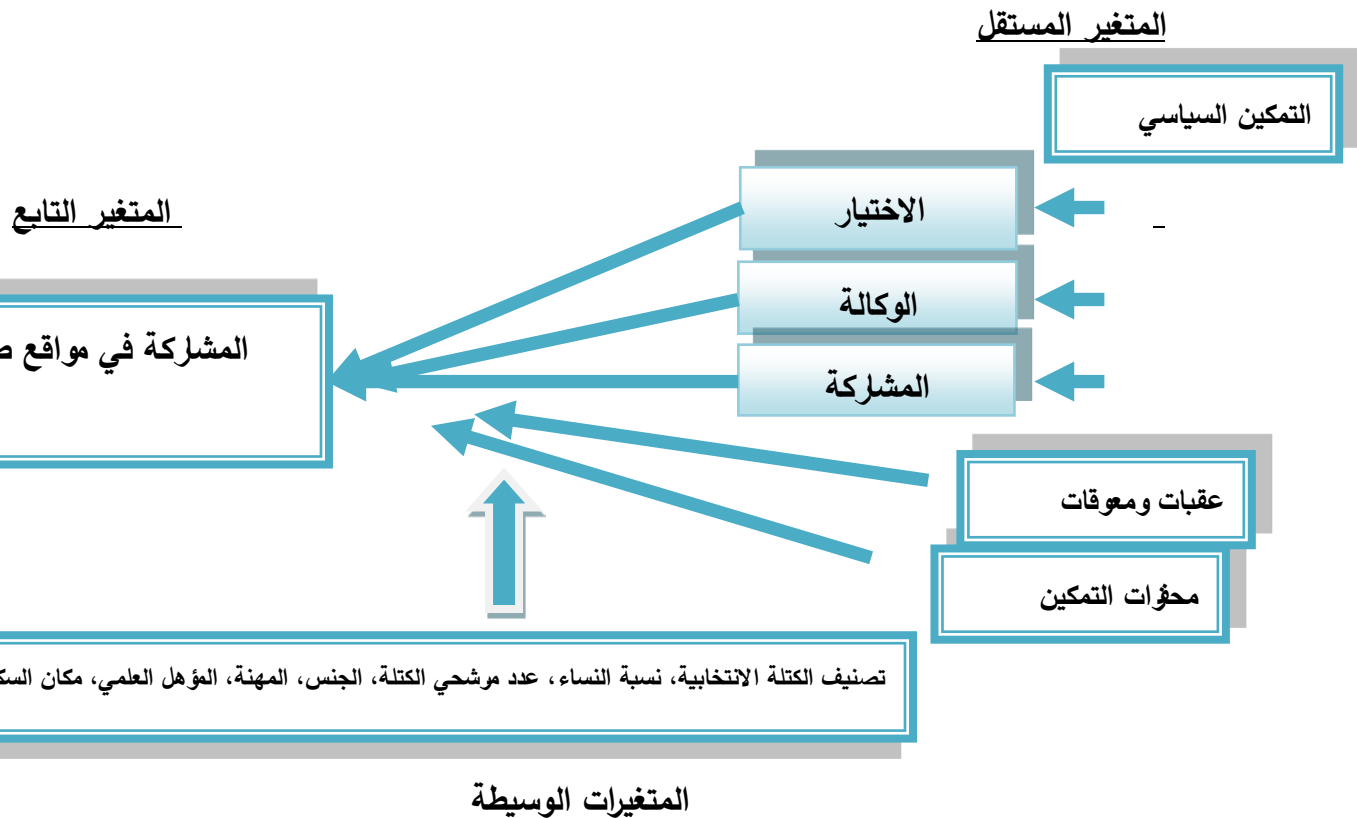
7.1 متغيرات الدراسة

1. المتغير المستقل: التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية (الاختيار، الوكالة، والمشاركة)

2. المتغير التابع: المشاركة في مواقع صنع القرار

المتغيرات الديموغرافية: وتشمل؛ تصنيف الكتلة الانتخابية، نسبة النساء في الكتلة الانتخابية، عدد مرشحي الكتلة، الجنس، المهنة، المؤهل العلمي، مكان السكن.

شكل رقم (1.1): نموذج علاقة متغيرات الدراسة.



المصدر: (تم إعداد هذه النموذج من قبل الباحثة).

8.1 حدود الدراسة

1. الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على العام الدراسي الجامعي (2020/2021م).

2. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة).

3. **الحدود البشرية:** تأتي الدراسة للتعرف على واقع التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار، وبالتالي فإن الحد البشري للدراسة يقتصر على المرأة الفلسطينية في إطار المنتظم السياسي الفلسطيني في مناطق السلطة مع الأخذ بعين الاعتبار تداخله مع المنتظم السياسي في منظمة التحرير الفلسطينية.
4. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية كما تدركه الكتل الانتخابية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار ضمن المجالات الآتية: (الاختيار، الوكالة، المشاركة، المعوقات والمحفزات).

9.1 هيكلية الدراسة

تتضمن الرسالة خمسة فصول مبينة في الآتي:

الفصل الأول: يعرض الإطار العام ويشمل: "المقدمة، مشكلة الدراسة وأسئلتها، مبررات الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، فرضيات الدراسة، متغيرات الدراسة، حدود الدراسة، هيكلية الدراسة ومصطلحات الدراسة).

الفصل الثاني: ويشمل الإطار النظري والدراسات السابقة ثم التعقيب عليها.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة ونتائجها ويشمل: "المقدمة، منهج الدراسة، أخلاقيات الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أدوات الدراسة، إجراءات التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها والمعالجات الإحصائية للدراسة.

الفصل الرابع: يعرض النتائج ومناقشتها، ويشمل: تحليل النتائج من خلال برنامج الحزم الإحصائي "SPSS" للبيانات التي تم الحصول عليها من المبحوثين، ثم عرض النتائج ومناقشتها، والإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات، ويشمل: أهم النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الباحثة.

10.1 مصطلحات الدراسة

التمكين السياسي للمرأة (Women's Political Empowerment):

يعرف التمكين بشكل عام باعتباره تحرير الإنسان من القيود، وتشجيع الفرد وتحفيزه، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة والابداع (Zemke and Schaaf, 1989). أما تمكين المرأة فيعرف بأنه

العمليات التي تساعد النساء اللواتي لا حول ولا قوة لهن من رفع مستوى الوعي في التعرف على أوضاعهن واكتساب القدرات والمهارات التي تعزز الثقة بالنفس والاستقلالية (السيوف، 2007؛ سليمان، 2011).

ويعرف التمكين السياسي للمرأة بأنه "العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرداً وجماعياً، واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها، فتكتسب الثقة والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل" (الأحمد، 2016: 16).

ويمكن تعريف التمكين السياسي للمرأة اصطلاحياً، بأنه عملية فردية وجماعية شاملة تستهدف تعزيز وعي وبناء قدرات النساء وخياراتهن الحرة من أجل المزيد من التأثير ومشاركة أوسع في عملية التغيير وقدرة أكبر على التمثيل والوصول إلى مواقع صنع القرار والتحكم على طريق القضاء على كل أشكال التمييز ضدها، ويُتيح التمكين السياسي للمرأة الحق المتساوي في الترشيح للانتخابات لأي منصب في التصويت، وانخراطها في النظام السياسي ومواقع صنع القرار بعد امتلاكها للمعارف السياسية، كما يُمكنها من تمثيل الحكومات محلياً ودولياً.

صنع القرار (Decision making)

بناء على عدة مراجع (الصيرفي، 2006؛ حبتور، 2009؛ Holt في "حديد، 2007) يمكن تعريف صنع القرار بأنه سلوك أو تصرف واع ومنطقي يمثل اختيار الحل أو التقرير بالتصرف البديل الأكثر كفاية وفعالية الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة المطروحة والوصل للغاية والهدف المراد تحقيقه.

مواقع صنع القرار (Decision-Making Positions).

هي الهيئات واللجان والمجالس ومراكز الإدارة العليا والقيادة، على مستوى المجتمع المدني والحكم المحلي والحكومة، ذات الصلاحيات والسلطة في التقرير بالسياسات العامة واتخاذ القرار.

النوع الاجتماعي (Gender)

يشير النوع الاجتماعي الى انتاج التنظيم الاجتماعي للجنس، وبالتالي للأدوار التي يحددها ذلك التنظيم لكل من المرأة الرجل، وإن دراسة المفهوم، هي دراسة بالتالي للعلاقة المحددة للمرأة والرجل في المجتمع والتي تكمن وراءها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تؤثر على قيمة العمل في الأدوار الاجتماعية والانتاجية والتنظيمية التي يقوم بها كل من المرأة والرجل، وهي علاقة يشوبها عدم انتران لأسباب كثيرة، تاريخية وذات علاقة بالسيطرة والسلطة التي تكرست بسبب السيطرة والثقافة الذكورية

والأبوية البطيريركية، الأمر الذي كرس مكانة فوقيّة للرجل في المجتمع واعطى للمرأة مكانة دونية (حوسو، 2009).

أدوار النوع الاجتماعي (Gender Roles)

ويعني هذا المصطلح أن الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجي. فعلى سبيل المثال، إذا كانت تربية الأطفال، وأعباء العمل المنزلي مرتبطة تقليدياً بالمرأة، فإن ذلك ليس له علاقة بتكوينها البيولوجي كامرأة. إذ أن هذه الأدوار يمكن أن يقوم بها الرجل أيضاً. وعليه، فإن أدوار النوع الاجتماعي تختلف عن أدوار الجنس البيولوجي، فالأولى من الممكن أن تكون متبادلة بين الجنسين، في حين أن الثانية تتسم بالثبات. إن أدوار النوع الاجتماعي هي تلك التي يحددها المجتمع والثقافة لكل من النساء والرجال على أساس قيم وضوابط وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة، الذكر والأنثى، وقدراتهما واستعدادهما، وما يليق بكل منهما حسب توقعات المجتمع (مفتاح، 2006).

الاختيار النسوي

القدرة على تحديد المصلحة الذاتية والحق باتخاذ قرارات ذات مغزى في المجالات الرئيسية للحياة ذات العلاقة بحريات وحقوق المرأة باعتبارها حريات وحقوق إنسان (Dahlum and Wig, 2018).

وكالة المرأة

قدرة المرأة على تحديد الأهداف، واتخاذ القرارات، والتصرف بناء عليها بما يعزز نشاطها وفعاليتها في المجتمع المدني والمجال العام وعملية التغيير (Dahlum and Wig, 2018).

مشاركة المرأة

النشاط الهادف للتعبير عن مصالح وحقوق المرأة، وتمثيلها وأخذ دورها على أساس المساواة، وتأثيرها في عملية صنع القرار والخيارات المتعلقة بحياتها وبالشأن العام (Dahlum and Wig, 2018).

الكوتا النسائية (Women's quota)

آلية مؤقتة جيدة لإيصال أعداد من النساء إلى مراكز صنع القرار، من أجل توفير المساعدة المؤسسية والتعويض عن التمييز الفعلي الذي تعاني منه النساء لصالح الرجال، حتى تثبت المرأة جدارتها لكي تصبح العملية لاحقاً ديمقراطية بحتة ويتم الاحتكام عندها إلى صناديق الاقتراع بناء على القدرات (بلول، 2009).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: التمكين السياسي للمرأة

مفهوم تمكين المرأة

مفهوم التمكين السياسي للمرأة بين مقاربات متنوعة

تمكين المرأة والمشاركة في مواقع صنع القرار

أبعاد ومؤشرات التمكين السياسي للمرأة

مقياس تنوعات الديمقراطية

المبحث الثاني: التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار عربيا وفلسطينيا

على الصعيد العربي

على الصعيد الفلسطيني

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والتعقيب عليها

الدراسات العربية

الدراسات الأجنبية

التعقيب على الأدب النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: التمكين السياسي للمرأة

1.1.2 المقدمة

2.1.2 مفهوم تمكين المرأة

جرى ويجري منذ بداية سبعينيات القرن الماضي وإلى اليوم، تداول لمفهوم تمكين المرأة، وبات هذا الأمر اليوم طاعيا في الأدب النسوي والتنموي عموما، وفي تناول قضايا النوع الاجتماعي بشكل خاص. أول من استخدم المفهوم هو باولو فريري في كتابه "بيداغوجيا المقموعين" وذلك عام 1970 (رحمان، 2013). لكن المفهوم الأكثر تداولاً في الأدب العالمي حتى تسعينيات القرن الماضي كان يركز على اللامساواة الجنسانية وما يسمى بتعزيز وضع المرأة، وبعد مؤتمر بكين 1995، انتشر استخدام مفهوم تمكين المرأة، وصولاً إلى الانتقال من الحديث عن "وضع المرأة" و"اللامساواة الجنسانية" إلى أهداف الألفية الانمائية من أجل "مساواة النوع الاجتماعي" و"تمكين المرأة". وخضع مفهوم تمكين المرأة لتأويلات ومعالجات مختلفة. ويخفي الاستخدام غير الناقد للمفهوم إشكالية لا بد من توضيحها. وتتبع هذه الإشكالية من ارتباط مفهوم التمكين بمفهوم القوة. بل إن المفهوم (Empowerment) بترجمته العربية الدقيقة هو أقرب إلى "الاستقواء" أو "التقوية" منه إلى التمكين الذي يقابله بالإنجليزية (Enabling). ومفهوم القوة أصلاً هو موضع خلاف في العلوم الاجتماعية. لكن إجمالاً، وبغض النظر عن الفهم اللغوي للتمكين، فإنه إجرائياً يفسر من خلال ارتباطه بالقوة، ويعطيه البعض معنى منح السلطة أو الحصول على السلطة من قبل فرد ما واثاحة الفرصة له للقيام بعمل ما (قنديل، 2008).

لقد جرى تناول التمكين من خلفيات نظرية متنوعة. منها ما له علاقة بنظريات القوة أو التنمية أو علم النفس الاجتماعي، أو نظرية الانعتاق والتحرر. وقد ارتبطت الطروحات حول التمكين بالموجة النسوية الثالثة في سبعينيات القرن الماضي، والتي ركزت أيديولوجيتها أكثر على التفسير ما بعد البنيوي للجنس والحياة الجنسية (Hardin and Whiteside, 2013).

3.1.2 أبعاد تمكين المرأة

يمكن بالاعتماد على الفهم السابق للتمكين الاستنتاج أن التمكين يأخذ شكل المشاركة في السلطة وصنع القرار السياسي، واقتصادياً بإمكانية الاستحواذ على قوة تمكن الشخص من تعظيم الفرص والاستقلال

وصنع القرار الاقتصادي، واجتماعيا بالاستحواذ على قوة تمكن الفرد من امتلاك المكانة الاجتماعية المؤثرة. أي انه يمكن الحديث عن أبعاد عديدة للتمكين، وهو ما حاولت توضيحه مוגادم وسنتوفا في دراستهما المعنونة بـ "قياس تمكين المرأة: المشاركة والحقوق في الميادين المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية"، حيث تناولتا تمكين المرأة كعملية متعددة الأبعاد لتحقيق القدرات الأساسية والحقوق القانونية والمشاركة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الرئيسية (موغادم وسنتوفا، 2005). وهي أبعاد بلا شك ذات علاقة متبادلة.

وبرأي الباحثة فان من بين هذه الأبعاد جميعها، يتميز التمكين السياسي بكونه تعبيرا مكثفا عن بقية الأبعاد وركيزة أساسية لتمكين المرأة وبعبارة أخرى له تأثير حاسم على بقية الأبعاد. وهذا ما سأحاول توضيحه في معالجة مفهوم التمكين السياسي.

4.1.2 مفهوم التمكين السياسي للمرأة بين مقاربات متنوعة

بالنظر الى واقع المرأة تاريخيا، لا يمكن تبسيط مسألة التمكين بالحدود التي تمت الإشارة إليها آنفا. ففهم القوة التي يرتبط بها مفهوم التمكين ويتضمنها، يحتاج إلى معرفة وفهم ديناميات القمع والسيطرة في مستوياتها المختلفة. ولذلك فإن التمكين هو أكثر وأبعد من حصره في المشاركة في صنع القرار، كما يؤكد البعض، وهو ليس تمكينا فرديا، بل هو عملية شاملة كما يقول رولاند (1997)، حيث لا بد ان يشمل العمليات التي تدفع المرأة إلى تصور نفسها على أنها قادرة ويحق لها اتخاذ القرارات، وهي العملية التي لا يمكن الوصول إليها إلا كعملية جماعية. ومن منظور نسوي، لا يمكن حصر القدرات بفئات اجتماعية محددة، كالفئات المهمشة والفقراء مثلا، لأن ذلك سيعني الاتجاه نحو تمكين سلبي، بينما المطلوب إظهار أن جميع الناس باستطاعتهم امتلاك القدرات وان لهم الحق في التصرف والتأثير على القرارات المتعلقة بحياتهم ومصيرهم.

في سبيل فهم متكامل لتمكين المرأة عموما، والتمكين السياسي للمرأة بخاصة، قامت نائلة كبير Kabeer (1989) بتفكيك مفهوم القوة من أجل النظر في التمكين. وعليه فسرت التمكين كتحول في علاقات القوة بين الرجال والنساء، بحيث تتمكن النساء من التمتع بسلطة أكبر على حياتهن ويكون للرجال سلطة اقل على حياة النساء. وحسب كبير (1994) فإن التمكين مفهوم له إمكانات نظرية وعملية تستحق أن تكون أكثر من شعار فارغ، لان الطبيعة المتعددة الأبعاد للسلطة تدفع باتجاه أن يعتمد تمكين المرأة على قوتها الداخلية أولا، باعتبار ذلك عنصرا ضروريا لتحسين قدرتها على التحكم في الموارد، وتحديد جداول الأعمال واتخاذ القرارات. ولا يمكن حسب كبير منح هذه القوة؛ بل يجب أن تكون ذاتية الإنشاء (Kabeer, 1994). وتؤكد كبير على أهمية عناصر مثل احترام الذات، والشعور بالوكالة. وتحمل كبير الدولة المسؤولية الأولى على

هذا الصعيد، مفترضة أنها منظومة شاملة ومن مهامها الوصول لرفاهية الجميع والذي يعني الوصول للغنى ليس بمعنى المادي، بل القدراتي الذي يعطي القوة على اتخاذ القرارات وخلق الاختيارات وإحداث التغيير. وفي هذا الإطار تحدد كبير خمس مؤسسات رئيسة وأخرى ثانوية تتفاعل فيما بينها في هذه المنظومة الأرضية: الدولة، المجتمع، السوق، الأسرة والمجتمع الدولي، مفترضة أن هذه المؤسسات هي من صنعت الفروقات في البنية الاجتماعية والثقافية، وبالتالي فهي المناط بها في الوقت نفسه توفير القدرة اللازمة على صناعة التغيير (شاكر، 2004). وتؤكد كبير على أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن توفر التمكين المطلوب إلا إذا عملت مجتمعة وبشكل موحد. ولقد طورت كبير تعريفا للتمكين بات تعريفا متعارفا عليه وواسع القبول، حيث تعرف

التمكين

بأنه:

"زيادة قدرة الناس على صنع خيارات إستراتيجية في حياتهم في مجال كانت فيه هذه القدرة غير متاحة لهم سابقا" ويشمل هذا التعريف منحيين: الأول ان التمكين عملية للتحويل من حالة عدم التمكين إلى التمكين، والثاني انه يتضمن خيارات وقدرة على إحداث التغيير، وهي عملية تحرر لا تجري على صعيد الفرد بل الجماعة (شاكر، 2004). وما دام التمكين كذلك، فإذن هو سياسي بالأساس. ولهذا فقد تناوله فريدمان (1992) بارتباطه بالتغيير الذي تؤثر فيه السلطة السياسية كونها آلية تؤثر على التغييرات في السياسات على المستويين الجزئي والكلي، أي إنها نتيجة قوة الصوت والعمل الجماعي. إن فريدمان يتناول التمكين باعتباره قوة اجتماعية، يمكن ترجمتها إلى قوة سياسية، فالعمل في الشبكات الاجتماعية مثلا بالنسبة اليه هو سبيل إلى تعزيز موقع المرأة وقوتها، وهو ما يؤدي إلى تسريع وتعزيز عملية التمكين السياسي في المحصلة (فريدمان، 1992). ومن الواضح أن هذا الفهم للتمكين كعمل جماعي يتفق فيه فريدمان مع رولاند وكبير، وهو فهم يتعارض مع الفهم الليبرالي، الذي تعتبره شارما أنه "يعاني من ثلاث مغالطات: التحيز الاستثنائي، التوجه العدائي والمنطق التخريبي" (شارما، 2000: 21). حيث تؤكد شارما ذلك من خلال تحليل هذا المنهج الليبرالي، الذي يظهر تحيزا من خلال استبعاد الرجل من الخطاب النسائي والتنظيم والحركة، عازلا بذلك النساء عن الرجال. وتعطي شارما مثالا على ذلك من حقيقة أن معظم مراكز الدراسات النسائية ترأسها النساء وأن جميع الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالمرأة تكاد تحتكرها النساء وأن عملية تعبئة النساء تقودها نساء (شارما، 2000). وتتفق كيت يونغ مع ما ذهب إليه كل من رولاند وكبير وشارما حول نقد الفهم الليبرالي للتمكين السياسي للمرأة، حيث تؤكد كيت يونغ (1993)، ان التمكين يُمكن المرأة من السيطرة على حياتها، ووضع جدول أعمالها، والتنظيم لمساعدة النساء بعضهن البعض، وهو الأمر الموضوعي والواقعي، إلا انه كما تؤكد لابد من ان يتصل بمطالبة الدولة بالدعم وقيام المجتمع نفسه بالتغيير. تأكيدا لذلك، ترى يونغ (1993) أن هناك حاجة لتغيير وضع المرأة بطريقة مستدامة، وهو ما يتطلب التخلص من

مفهوم المرأة من المنظور السياسي الفردي إلى مفهوم العمل الجماعي، لأن هذا العمل الجماعي هو الوسيلة المؤكدة لتمكين الفرد (يونغ، 1993). وإن هذا الفهم للتمكين السياسي للمرأة كتمكين جماعي وليس فردي أمر على غاية كبيرة من الأهمية، لأنه يربط المسألة بعملية التغيير المطلوبة للمجتمع، التي من شأنها منح المرأة القوة اللازمة للتحكم بخياراتها ومصيرها.

في إطار هذا الفهم، للتمكين كعمل جماعي، تبدو النقطة الرئيسية وراء التمكين، كما تؤكد بيتيل (1999: 591) هو السعي إلى تغيير المجتمع من خلال إعادة ترتيب السلطة. وبناء على ذلك يمكن القول باختصار، أن التمكين هو عملية جماعية شاملة تستهدف تعزيز وعي وبناء قدرات النساء من أجل مشاركة أوسع وقدر أكبر للتمثيل والوصول إلى سلطة صنع القرار والتحكم. ويعني هذا أن تمكين المرأة لا يمكن ولا يجب تناوله كعمل فردي أو نخبوي، ولا كمفهوم نفسي، لأنه وإن كان يستهدف الوصول إلى التناؤل في فعالية المرأة كمفتاح للتمكين، فهو يبقى قاصراً لأن التغيير في المواقف بين النساء والرجال على حد سواء كشرط ضروري لتحقيق المساواة بين الجنسين، ليس شرطاً كافياً لتحقيق التمكين الشامل. فمن وجهة نظر أوسع، يتجاهل النهج المشار إليه أهمية الظروف الوجودية، كظروف السيطرة الطبقية، وحقيقة تبعية المرأة اقتصادياً للرجل، تلك التبعية الكامنة في هيكل علاقات الملكية التي يهيمن عليها الرجال. ولهذا فإن النهج التنموي السائد في أدبيات المنظمات الدولية، والمؤكد على مسائل التوعية والنفسية والعمل الفردي، والذي يتعامل مع النساء ككتلة متجانسة، سيبقى قاصراً عن إحداث التغيير المطلوب في هيكل العلاقات القائمة على النوع الاجتماعي (رحمان، 2013). ومن المهم الانتباه، كما تقول الخبيرة الإيرانية سحر مارانلو، إلى أن مصطلح التمكين "الرنان" في لغة التنمية الدولية، غالباً ما يكون غامضاً وغير مفهوم بشكل جيد، وهو غالباً ما يستخدم في معظم الوثائق الدولية ذات الصلة بالتمكين للترويج لسياسات الإدماج الاجتماعي المختلفة بدلاً من توفير تحليل مفاهيمي شامل ووضع مؤشرات قياس دقيقة له (Maranlou, 2014).

وقد اختلف الكتاب والباحثون حول مفهوم التمكين السياسي، وكان من الصعوبة وضع تعريف موحد له، وهو أمر طبيعي ناتج عن اختلاف المدارس التي تعبر عن مصالح وأهداف أصحابها، فثمة المدرسة الليبرالية والليبرالية الجديدة وثمة المدرسة الراديكالية وغيرها. فبالنسبة للبنك الدولي، الذي هو أداة من أدوات العولمة الرأسمالية، والمتبني لفكر النيوليبرالية، يعرف التمكين بأنه "عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما" (مسعود، أكتوبر 2006). ومن الواضح أن هذا التعريف يحصر التمكين في تعزيز القدرات وطرح خيارات لتصب في إصلاح المؤسسة أو التنظيم من زاوية كيفية الإدارة والحكم، بينما المسألة أبعد وأعمق من ذلك. وحسب تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2002، الصادر عن الأمم المتحدة، فإن التمكين السياسي للمرأة يعرف باعتباره تمكين المرأة من الوصول إلى مراكز صنع

القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات. ولا شك ان هذا امر مهم وضروري، ولكن هذه المراكز يجب ان لا تقصر على مؤسسة بعينها كالبرلمان مثلا، وإن كانت مؤسسة البرلمان من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرارات ورسم سياسات الدول ووضع التشريعات والقوانين، لكنها هي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار. اذن هناك مؤسسات أخرى تؤدي دورا مهما في صنع القرارات وتؤثر فيها، وهي تشمل الأسرة والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وهيئات الحكم المحلي وكل السلطات العامة في الدولة وإداراتها، والمهم ليست المشاركة بحد ذاتها، بل نوعية المشاركة والتحويلات والتغيرات التي تحدثها نتيجة لاتخاذ القرار.

ووفق تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) فالتمكين السياسي يعني " العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة أو التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من اوضاعهم أو تسلبهم حقوقهم" (الأحمد، 2016: 16). وجاء في تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ان التمكين السياسي للمرأة هو " العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا وجماعيا، واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها، فتكتسب الثقة والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل " (الأحمد، 2016: 16). ولا شك أن التعريفين السابقين يتناولان مسائل مهمة جدا في التمكين، ولكن التعريف الثاني يقصر المسألة على تمكين المرأة، بينما الأول يشمل كل المقهورين والفئات المضطهدة، ولكن التعريفين يبقيان بحاجة لاستكمال وتدقيق. فالتمكين السياسي للمرأة في ضوء الفهم العميق له المرتبط بالقوة، كما عبرت عنه كبير وغيرها من المنظرات النسويات، كما اتضح فيما تقدم من تحليل، يستدعي إتمام عملية مركبة تتصل بأنماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وبالسياسات والإجراءات والهياكل المؤسسية والقانونية والسياسية، وبالتالي فإن هدفه ليس الفرد وليس حوكمة المؤسسات والتنظيم فحسب، بل التغيير الجذري للمجتمع والنظام القائم، وصولا إلى إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتجاوز كل أشكال عدم المساواة وضمان حقوق المرأة وإعطائها الفرص المتكافئة لاستخدام موارد المجتمع واتخاذ القرار والمشاركة السياسية تحديدا. وهو ما يعني أن التمكين لا يمكن تحقيقه دون اشاعة الحرية وتعزيز بناء الديمقراطية والتغيير المجتمعي، وبالتالي فهو يجري في سياق تمكين المجتمعات ككل، جماعة وأفرادا، بحيث تستطيع امتلاك القدرة والسيطرة على مصائرها.

أي أن القصد من التمكين السياسي ليس تحسين ظروف وامكانيات فحسب، وليس رفع مستوى وعي وتعزيز قدرات فقط، وليس مجرد المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، او الوصول إلى مراكز صنع القرار، بل العمل من اجل تغيير ذلك النظام الذي أوجد التهميش والتمييز والتقسيم الجنسي للعمل، وتغيير ثقافة المجتمع والتشريعات السائدة وصولا إلى بناء النظام الانساني الذي تعمل فيه المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل على أساس من المساواة

والعدالة والإنصاف بعيدا عن أي شكل من أشكال الهيمنة والتمييز. بهذا نفهم أن التمكين السياسي هو عملية تحول شاملة، وبما أنها كذلك لا يمكن ان تتم بضربة ساحر. فتمليك المرأة للقوة والإمكانيات وللقدرة على التغيير الفاعل في المجتمع على كافة الصعد، يحتاج إلى عمل يطال كل المجتمع، بما فيه المرأة ذاتها والرجل أيضا. وهو عمل متكامل، يطال تعزيز الوعي والمعرفة وتمكين الذات لتكون ذات فاعلة في التغيير، تتمكن من إحداث التحولات المطلوبة والمشاركة في القرار على كل المستويات على قدم المساواة.

وبناء على ما تقدم فإن التمكين السياسي للمرأة يكمن في تملكها للقوة اللازمة، التي تجعلها قادرة على انتهاز خياراتها في الحياة الخاصة والعامة بوعي وشكل حر على أساس من العدالة والتمتع بالحقوق الكاملة، وإن الاستراتيجيات المتبعة لتحقيقه يجب ان لا تجعله محصورا في التمكين الفردي، ولا مجرد المشاركة في صنع القرار، أو النشاط في المجتمع المدني، بل أن يتسع ويتعمق كعملية مستدامة، تكون وجهتها الخلاص من السيطرة على مستوى المجتمع ككل، وبحيث يؤدي ذلك الى الوصول إلى الهدف الأبعد في تحقيق التحرر التام من شتى أنواع السيطرة المحلية والوطنية، الداخلية والخارجية.

5.1.2 تمكين المرأة والمشاركة في مواقع صنع القرار

1.5.1.2 القرار والمشاركة في صنع القرار

القرار لغويا كما جاء في المعجم الوسيط هو "المستقر الثابت". ويقال إنه من اهل القرار بمعنى أنه من اهل السلطة والرأي. ويعرفه حبتور (2009) بأنه الاختيار المدرك بين عدد من البدائل المحتملة لتحقيق هدف ما محدد مصحوبا بتحديد إجراءات التنفيذ. ويعرفه الصيرفي (2006) بأنه سلوك أو تصرف واع ومنطقي ذو طابع اجتماعي، ويمثل الحل أو التصرف البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة. أما صنع القرار فيعرفه "هولت" (Holt) بأنه تحديد المشاكل وتقديم الحلول البديلة واختيار بديلا واحدا وتنفيذه (حديد، 2007). وبناء على التعريفات السابقة يمكن تعريف صنع القرار بأنه سلوك أو تصرف واع ومنطقي يمثل اختيار الحل أو التقرير بالتصرف البديل الأكثر كفاية وفاعلية الذي تم اختباره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة المطروحة والوصل للغاية والهدف المراد تحقيقه.

وتبعاً لمستوى إدارات المؤسسة أو الحكومة، فإن للقرار مستويات ماثلة: عليا وتعنى بالقرارات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات؛ ووسطى وتعنى بالقرارات العملياتية للمشروعات والبرامج؛ ودنيا وتعنى بالتنفيذ (الضيف، 2011).

وتتعدد وتتوسع أشكال المشاركة في صنع القرار، وتقتضي الديمقراطية ألا يكون القرار حكراً على المدير، بل أن تشارك في صنعه جميع الأطراف ذات المصلحة (جاحجة، 2004). ويمكن أن تتخذ المشاركة أشكالاً وأساليب عديدة: اقتراحات؛ مطالب مباشرة؛ كتابة الرأي؛ المشاركة في اللجان ومجموعات العمل؛ مجموعات الخبراء والمختصين؛ العرائض والمذكرات؛ الاستفتاء؛ استقصاء الآراء؛ المقابلات الشخصية؛ المشاركة في اجتماعات الهيئات والمجالس؛ الاتصال الهاتفي؛ الاتصال الإلكتروني (كنعان، 2006).

2.5.1.2 مواقع صنع القرار

تتعدد وتتوسع مواقع صنع القرار بالنسبة للمرأة. ويبدو المصطلح لأول وهلة أنه يخص فقط الهيئات العليا في الدولة صاحبة التقرير بالقضايا الاستراتيجية والمصيرية كالبرلمان (المجلس التشريعي) أو مجلس الوزراء (الحكومة) أو رأس الدولة (الرئيس أو الملك أو الأمير). ولكن نظراً لبنية الدولة الهرمية وهياكل السيطرة الموجودة في المجتمع، والتي، كما تم التوضيح سابقاً، تُتمط أدوار المرأة ويغطي عليها أنماط تفكير بطيركية وذكورية تستبعد المرأة من السلطة، فإن مواقع صنع القرار تشمل مجالاً واسعاً بدءاً من البيت وصولاً لأعلى الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة، مروراً بمؤسسات المجتمع المدني والحكم المحلي. ويمكن تعريف مواقع صنع القرار تبعاً لذلك، بأنها هي الهيئات واللجان والمجالس ومراكز الإدارة العليا والقيادة، على مستوى المجتمع المدني والحكم المحلي والحكومة، ذات الصلاحيات والسلطة في التقرير بالسياسات العامة واتخاذ القرار.

3.5.1.2 تمكين المرأة والمشاركة في صنع القرار في الوثائق الدولية

تم تناول موضوع النهوض بأوضاع المرأة وتمكينها ومشاركتها في صنع القرار في أدبيات المنظمات الدولية، وقد تدرج ذلك تاريخياً. ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 والمعتمد في سان فرانسيسكو أول ميثاق يتحدث ويتناول مساواة الرجل بالمرأة (موسى، 2004). وتوالت بعد ذلك الاهتمامات والبرامج والنشاطات للقضاء على التمييز، حيث أنشأت الأمم المتحدة أجهزة فرعية متخصصة لضمان حقوق المرأة كـلجنة مركز المرأة عام 1946 كجهاز فرعي معاون للمجلس ومستقل عن لجنة حقوق الإنسان، ويختص بالعمل على النهوض بالمرأة في كافة الميادين والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومتابعة أوضاعها (موسى، 2004).

بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 توسع مفهوم حقوق المرأة من حقوق فرد مدنية إلى حقوق ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية على صعيد مستوى دولي وليس وطني (محرر، 2012). في ظل القرارات الدولية المتتالية لتحسين أوضاع المرأة على المستوى العالمي اعتمدت الاتفاقية السياسية لحقوق المرأة عام 1952، وتلاها اتفاقية جنسية المرأة عام 1957، والسن الأدنى للزواج وتسجيل

الزيجات عام 1962، والاتفاق الخاص بحظر الاتجار بالأشخاص والبلغاء لعام 1959، والمعاهدة التكميلية بشأن إلغاء العبودية عام 1965 (موسى، 2004).

وتوالى الاهتمامات بقضية المرأة وعقدت المؤتمرات الدولية لتأكيد حقوقها الى ان اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو) عام 1979 لتدخل حيز التنفيذ في 3 /ايلول/ 1981 وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وتدعو هذه الاتفاقية الدول المختلفة الى تجسيد مبدأ المساواة بين النساء والرجال في دساتيرها وتشريعاتها وإلغاء النصوص القانونية التي تميز ضد المرأة (عوده، 2012). ففي المادة الاولى والثانية اتاحت الاتفاقية الفرصة للمرأة للمشاركة الحكومية، واتاحت الحق في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والاهلية وانتخاب جميع الهيئات التي ينتخب اعضاؤها بالاقتراع العام، واتاحت للمرأة المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذها، كما جاء في المادة (11) النص على الحق في العمل بوصفه حقاً ثابتاً لجميع البشر، والحق بالتمتع بنفس فرصة العمالة بما في ذلك تطبيق معايير استخدام واحدة في شؤون الاستخدام والحرية في اختيار المهن ونوع العمل والحق في الترقية والتدريب والمساواة في الاجر والاستحقاقات. وشكل مؤتمر بيجين عام 1995 محطة نوعية في تطور النظرة لقضايا المرأة وتعزيز الجهود من أجل تمكينها والنهوض بأوضاعها. فمنذ ذلك الحين انتشر بشكل واسع استخدام مفهوم تمكين المرأة، وصولاً إلى الانتقال من الحديث عن "وضع المرأة" و"المساواة الجنسانية" إلى اهداف الألفية الانمائية من أجل "مساواة النوع الاجتماعي" و"تمكين المرأة". وانشغلت وكالات ولجان الأمم المتحدة المختلفة في العمل في هذا المجال، كما انشغلت به الحركات النسوية في البلدان المختلفة، وبات الأمر يخضع لمراجعات وتقييم دولي ووطني واقليمي.

وفي تطور ملحوظ لمستوى تعاطي المجتمع الدولي مع قضايا النوع الاجتماعي صدر القرار 1325 عن جلسة مجلس الامن الدولي رقم 4213 في اكتوبر 2000، وهو قرار ينادي بمشاركة المرأة في هيئات صنع القرار على جميع المستويات، وهو الاول من نوعه الذي يقرر مشاركة المرأة في صنع القرار في الهيئات ذات الصلة الامنية والعسكرية بتوفير الحماية والامن للنساء في مناطق الصراع المسلح (نزال، 2009).

ويعتبر هذا القرار الاول من نوعه حول مشاركة المرأة على مستوى دولي في قضايا الأمن والسلام، حيث دعا القرار الى تعزيز مشاركة المرأة في المؤسسات والاليات الدولية والاقليمية والوطنية ذات العلاقة، وحث الامين العام للأمم المتحدة على زيادة المشاركة النسائية في مختلف المجالات كمبعوثات، وممثلات للمشاركة بالمساعي الدولية الحميدة. وشمل القرار كافة القضايا المتعلقة باحتياجات النساء المرتبطة بالحماية والتمكين والامن... الخ (مفتاح، 2009). ويعبر هذا القرار عن حالة من التوافق والارادة الدولية

بضمان المشاركة في جهود السلام وحماية النساء في ظروف الحروب والصراعات وبداية تأسيس قاعدة لتأسيس شبكات نسائية اقليمية ودولية وإرساء لتحالفات، مما اكسب القرار زخما ليعمل بقوة وإرادة جماعية للحركات النسوية على المستوى العالمي، ويعتبر احدى أبرز انجازات ونضالات المرأة على مستوى العالم، والتي تسعى من خلاله المرأة دائما الى تحقيق العدالة والمساواة المتكاملة في الحقوق والواجبات بينها وبين الرجل (وزارة شؤون المرأة، 2015).

وهكذا فإن المواثيق الدولية قد أكدت على ضرورة تمكين المرأة في أبعاد مختلفة، وتضمنت توجيهات عديدة وأحكام ملزمة بشأن ضمان حقوق المرأة وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها. لكن هذه المواثيق لا زالت تعثرها الكثير من الثغرات والنواقص، وثمة ملاحظات عديدة على الكيفية التي تتناول بها مسائل تمكين المرأة بما فيها التمكين الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي، ولعل الملاحظة الجوهرية على هذا الصعيد، هي أن هذه المواثيق منسجمة كليا مع الفهم النيوليبرالي لتمكين المرأة، الذي يركز على التمكين الفردي، والمساواة أمام القانون، والتركيز على آليات التمكين الحكومية الفوقية، أي من اعلى إلى أسفل، وإهمال ضرورات التغيير الجذري لعلاقات السيطرة والخضوع التي تمكن المرأة من التحرر من كافة أشكال التمييز والسيطرة والإخضاع.

6.1.2 المشاركة في مواقع صنع القرار والكويتا النسائية

نجحت المرأة في العديد من دول العالم في نيل قسط من حقوقها من منطلق حقوق الإنسان، ولكنه وبسبب أن الكثير من المجتمعات لم تكن على مستوى الوعي اللازم بمساواة المرأة وتمثيلها العادل بما يتناسب مع حضورها المجتمعي، تم اللجوء لما اعتبر بمثابة تمييز ايجابي لها. وهو تمييز يفترض تشجيعها في الوصول الى مراكز صنع القرار، وقد عرف بمصطلح الكويتا النسائية، الأمر الذي جعل المرأة تحقق بعض الانجازات وتزداد مشاركتها في الانتخابات والترشيح للمناصب السياسية، والوصول الى مواقع رفيعة في الدولة، إلا أنه ما لبث أن تم الإدراك أن تفعيل هذه الحقوق على أرض الواقع والتمييز الايجابي لا يتوقف على منح الحق فقط، وإنما يرتبط بشكل وثيق ببرمجة تلك الحقوق وإحداث تحول في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة بما يسمح بإعمال هذه الحقوق (موسى، 2008).

وارتباطا بالكويتا النسائية، التي أمل منها مشجعوها أن تساهم مساهمة فاعلة في وصول المرأة الى مراكز صنع القرار مما ينعكس ايجابا على تعزيز مشاركتها السياسية وتمكينها الشامل، قامت بار زيتبرغ (2009) بتناولها من خلال فحص وتحليل واقعها وتأثيراتها في سبعة عشر دولة في أميركا اللاتينية. وتوصلت زيتبرغ الى نتيجة تعتبر نقيضا للدعاءات السابقة، حيث أوضحت أنه لا يوجد دليل عام على الآثار السلوكية لاعتماد الكويتا وتكريس اتجاهات دائمة نحو تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. ويمكن

اعتبار مثل هذا التحليل بمثابة محاولة مبدئية لنظرية واستخدام البيانات واسعة النطاق لدراسة العواقب الطويلة الأجل لسياسات الحصص على المشاركة السياسية للنساء الناخبات.

ومن جانبها درست فانيسا بوبافاك (2005) تمكين المرأة في البوسنة والهرسك، وخاصة من زاوية تأثير السياسات العالمية للجنس، التي زعم أصحابها أنها تشجع مشاركة المرأة في العملية السياسية، ومنحها صوتاً في المجتمع المدني وتوفير فرص معززة للاستقلال الاقتصادي. ورأت بوبافاك انه في الوقت الذي استفادت فيه مجموعة ضيقة من المهنيين الشباب من الطبقة الوسطى من المناهج الجندرية الدولية، لم تتحسن آفاق النساء البوسنيات العاديات، مما جعلها تخلص الى استنتاج مفاده أن السياسات الدولية الجندرية، في المجالين السياسي والاقتصادي على السواء، تحتوي على قيود أساسية من المرجح أن تحبط تقدم المرأة على المدى الطويل في البوسنة.

7.1.2 التمكين السياسي للمرأة والتمكين السياسي للنوع الاجتماعي

إن فهم التمكين السياسي الجماعي في ضوء ما تم توضيحه أعلاه، يصبح بحاجة ليس إلى الحديث عن تمكين المرأة فحسب، بل عن تمكين النوع الاجتماعي. ويعود السبب في ذلك لأن معظم الذكور، وخاصة في العالم الثالث ليس لديهم سلطة ويتم استغلالهم أيضاً بواسطة هيكل السلطة القائمة في المجتمع. وهذا ما يستدعي كما يؤكد رحمان (2013) إلى تحول العلاقات بين الجنسين من الخطة الهرمية إلى خطة المساواة بدلاً من مجرد العبث بمركز قوة المرأة، وإلى إعادة صياغة العلاقات بين الجنسين في إطار تكميلي بدلاً من إطار التعارض. وعليه فإن التمكين السياسي ليس مجرد مسألة إعادة ترتيب السلطة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؛ بل هو أيضاً مسألة تغيير للقيم والثقافة السائدة في المجتمع، وهو ما يطال الرجال والنساء على حد سواء، بل ويتعلق بالرجال أكثر لأنهم ما زالوا في موقع السيطرة بسبب وجود النظام الأبوي (Rahman, 2013).

يمكن تأكيد ما ذهب اليه رحمان من خلال من خلال الكشف عما أنتجته سيطرة الرجل على المرأة عبر التاريخ من عملية اقضاء وتهميش للمرأة، حيث رسخت تلك السيطرة ثقافة ذكورية وأنماط تفكير وقيم تعلي من شأن الرجل وتضع المرأة في مرتبة اجتماعية دونية، وبالتالي مرتبة سياسية دونية أيضاً. بل إنها قسمت العمل على أساس الجنس، فاستبعدت المرأة من مجال السياسية وحصرت عملها في إطار المنزل وتربية الأطفال، وفي أعمال أخرى دون السياسة العليا. ولذا فإن التمكين لا بد وان يكون شاملاً، وإن حصره في مجال ما وحده سيبقى مجزوءاً، ولأن المجالات الأخرى مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بعلاقات القوة والسلطة في المجتمع، والتي تقع السياسة في منبعها وأصلها، فإن تمكين المرأة دون التمكين السياسي يبقى قاصراً ولا يؤدي إلى تمكين حقيقي وشامل للمرأة، وإن تمكينها لوحدها أيضاً يبقى قاصراً، ولا بد وأن يترافق مع تمكين للرجال أيضاً، وبما يصب في تغيير القيم والثقافة والعادات والتقاليد

وأنماط التفكير والمعتقدات السائدة، وكذلك تغيير علاقات السيطرة المجتمعية التي يطغى عليها الطابع البطريركي والذكوري.

8.1.2 أبعاد ومؤشرات التمكين السياسي للمرأة

1.8.1.2 أبعاد تمكين المرأة

يمكن بالاعتماد على الفهم السابق للتمكين الاستنتاج أن التمكين يأخذ شكل المشاركة في السلطة وصنع القرار السياسي، واقتصاديا بإمكانية الاستحواذ على قوة تمكن الشخص من تعظيم الفرص والاستقلال وصنع القرار الاقتصادي، واجتماعيا بالاستحواذ على قوة تمكن الفرد من امتلاك المكانة الاجتماعية المؤثرة. أي انه يمكن الحديث عن أبعاد عديدة للتمكين، وهو ما حاولت توضيحه موغادم وسنتوفا في دراستهما المعنونة بـ "قياس تمكين المرأة: المشاركة والحقوق في الميادين المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية"، حيث تناولتا تمكين المرأة كعملية متعددة الأبعاد لتحقيق القدرات الأساسية والحقوق القانونية والمشاركة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية الرئيسية (موغامدم وسنتوفا، 2005). وهي أبعاد بلا شك ذات علاقة متبادلة.

وبرأي الباحثة فان من بين هذه الأبعاد جميعها، يتميز التمكين السياسي بكونه تعبيرا مكثفا عن بقية الأبعاد وركيزة أساسية لتمكين المرأة وبعدها له تأثير حاسم على بقية الأبعاد. وهذا ما سأحاول توضيحه في معالجة مفهوم التمكين السياسي.

وإجمالا يعتبر تمكين المرأة مفهوماً متعدد الأوجه ويتم تعريفه عادةً بأبعاد متعددة:

- حسب البنك الدولي (2001): "الحقوق والموارد والصوت"
- حسب تشين (1992): "الموارد والتصورات والعلاقات والسلطة"
- حسب كبير (1999): "الموارد والوكالة والإنجازات"
- حسب بارفين وآخرين (2003، 2008): القوة الاقتصادية والوصول إلى الموارد، والسلطة داخل الأسرة، وعملية السيطرة، والمشاركة في السياسة.
- حسب V-Dem: الاختيار، والوكالة والمشاركة.

2.8.1.2 مؤشرات التمكين السياسي للمرأة

جرت محاولات عديدة لصياغة مؤشرات لقياس التمكين السياسي للمرأة. ففي الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة للعام 1966، جرى النص على أن للنساء الحق في التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهم وبين الرجال دون أي تمييز، وأن للنساء الأهلية في أن ينتخبن جميع

الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، بشرط التساوي بينهم وبين الرجال دون أي تمييز، كما جرى التأكيد على ضرورة تقلد المناصب العامة دون أي تمييز ضدهم.

وفي المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995، تم التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة باعتبارها قضية من قضايا حقوق الإنسان وشرط للعدالة الاجتماعية، وهي أيضاً شرط مسبق ضروري وأساسي للمساواة والتنمية والسلامة، كما تم التأكيد على العمل لزيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى 30%، وأنه مطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية في التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم وإصلاحها.

واعتبر المؤتمر "إن نسبة 30 ٪ تعتبر هدفاً أولياً للوصول للمرأة إلى مواقع صنع القرار وكخطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو (الوصول بالنسبة إلى 50 ٪).

أما الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979، فقد دعت إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة فاعلة للمرأة في مراكز صنع القرار، معتبرة أن اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة لا يعد تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة". كما دعت الاتفاقية إلى ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في (أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب للهيئات جميعها التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، (ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على المستويات الحكومية جميعها، (ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد. وأكدت الاتفاقية أنه مطلوب أن تعدل الدول الموقعة على الاتفاقية جميع القوانين التمييزية، وأن تدرج مبدأ المساواة في تشريعاتها وأن تحمي المرأة من التمييز من جانب مؤسسات الدولة والأشخاص والمنظمات والمنشآت.

وحاول عبد القادر (2006) صياغة مؤشرات لتمكين السياسي للمرأة، ركز فيها على مشاركة النساء في المواقع القيادية، والمشاركة في اللجان والمواقع العامة، والمشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار، وإتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء، واكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن.

أما المناور (2016) فقد أضاف نسب لمؤشرات التمكين السياسي للمرأة، مثل نسبتها في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار، ونسبة النساء في الخدمة المدنية، ونسبة النساء اللواتي يسجلن للتصويت والانتخاب، ونسبة النساء اللواتي يحق لهن التصويت من الجنسين، ونسبة النساء في مجالس النواب والأعيان.

ومن الواضح أن معظم المؤشرات تركز على حق التصويت والانتخاب والتمثيل في البرلمان ومواقع صنع القرار. وفيما يضع البعض التمييز الإيجابي (نظام الحصص/الكوتا) في البرلمان مؤشرا للتمكين السياسي للمرأة، يرى البعض ضرورة توسيع ذلك ليشمل مجالات أخرى غير البرلمان كالمجالس والهيئات المحلية، ويؤكد البعض على ضرورة اعتبار ذلك خطوة مؤقتة على طريق المساواة الكاملة، والتي يمكن أن تتحقق بالتمكين الشامل للمرأة.

ومن الواضح ان اعتماد نظام الكوتا النسائية قد شكل اتجاها متعاطفا في التجربة الدولية في كافة القارات. وتفيد التجربة الدولية، أن هذا المنحى يلامس اعتبارات كثيرة متعلقة بالمرأة، كاعتبار العدالة، وتمثيل المصالح، واعتبار القيمة الرمزية لتمثيل المرأة وصيانة وتعزيز لكرامتها، وكذلك اعتبار ان تخصيص مقاعد للنساء في الهيئات التمثيلية يعد نموذجا جديرا بأن يحتذى لأنه يزيد من المشاركة السياسية للمرأة. وتبين الخبرة الدولية أنه يمكن تعزيز العمل على هذا الصعيد بأساليب ومستويات مختلفة، كالنص الدستوري، أو قرارات تعزيز نسبة المشاركة في الحكومة والمناصب العليا في الادارات العامة للدولة، أو النص عليه على المستوى التشريعي وفي الأنظمة الانتخابية، وشروط مشاركة الأحزاب السياسية وتشكيلات قوائمها الانتخابية (شيب، 2011). وإجمالاً، فإن موضوع تحديد كوتا نسائية في الهيئات المنتخبة، امر يخضع للمساومة، ويعتمد على مدى قناعة اصحاب القرار بضرورة تجاوز عقبات عدم التوازن في تمثيل المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية، واهمية تمثيلها ووجودها في مواقع صنع واتخاذ القرار، وبالتالي امتلاكها لفرصة التأثير على القرارات والسياسات التي تمس حياتها وحقوقها وخياراتها ومصيرها.

لكن في مطلق الأحوال، يجب ألا تقتصر عملية التمكين السياسي للمرأة على المشاركة في صنع القرار والحصول على كوتا محددة، مهما كانت نسبتها عالية، بل أن يشمل ذلك مجموعة متكاملة من المؤشرات، كما رأينا سابقاً. والمهم أيضاً ان تكون هذه المؤشرات شاملة لمختلف المسائل ذات الصلة بالتمكين السياسي.

وقد اعدت بعض المؤسسات الدولية مقاييس ومؤشرات لقياس التمكين السياسي للمرأة، ولعل أهمها من وجهة نظري هو مقياس (V-Dem Index)، الذي حاول أن يوسع من المؤشرات ولا يقصرها على

نسب التمثيل في البرلمان والهيئات العامة. فقد احتوى هذا المقياس على (10) مؤشرات (Aksel, 2015) في إطار ثلاث مجالات ومعايير (الاختيار، والوكالة والمشاركة) وهي الآتية:

- امتلاك الخيار للقدرة على اتخاذ قرارات ذات معنى في الجوانب الحساسة للحياة اليومية.
- امتلاك الحرية الأساسية للحركة.
- الحرية من العمل القسري.
- التمتع بمعاملة متساوية في نظام العدالة.
- التمتع بحرية المشاركة في النقاش العام.
- المشاركة في منظمات المجتمع المدني.
- التمثيل في إطار الجسم الصحفي.
- القدرة على المشاركة في المطالب السياسية.
- التواجد الفعال في المواقع السياسية الرسمية.
- التمتع بحصة متساوية من توزيع القوى.

لقد وجدت الباحثة بالمعايير والمؤشرات التي حددها مقياس تنوعات الديمقراطية شمولية وملاءمة لواقع الحال قيد الدراسة، وبخاصة أن المعايير لا تتوقف أمام الاعتبارات الكمية، بل الاعتبارات الكيفية لتمكين المرأة. ولمزيد من التوضيح سنحاول فيما يلي التعرض لمقياس تنوعات الديمقراطية بشيء من التفصيل المكثف.

3.8.1.2 مقياس تنوعات الديمقراطية V-DEM Index

ان مقياس تنوعات الديمقراطية Varieties of Democracy Index والمعروف اختصاراً بـ (V-Dem)، هو نهج جديد لتصوير الديمقراطية وقياسها، تستضيفه جامعة جوتنبرج وجامعة نوتردام. ويعمل مع معهد V-Dem في جامعة جوتنبرج عشرات الموظفين، وفريق مشروع في جميع أنحاء العالم مع أربعة محققين رئيسيين، وخمسة عشر مدير مشروع، وأكثر من 30 مديراً إقليمياً، و170 منسقاً قطرياً ومساعد بحث، و2500 خبيراً قطرياً، ويعد مشروع V-Dem أحد أكبر برامج جمع البيانات الموجهة نحو أبحاث العلوم الاجتماعية على الإطلاق.

يقيس مؤشر التمكين السياسي للمرأة لمشروع "أنواع الديمقراطية" (V-Dem) التمكين السياسي للمرأة بنطاق مكاني وزمني كبير. ويتضمن المؤشر الجديد ثلاثة أبعاد فرعية: الحريات المدنية، ومشاركة

المجتمع المدني، والمشاركة السياسية. ويعتمد المؤشر على تقييمات من آلاف خبراء الدول الذين قدموا تصنيفات ترتيبية لعشرات المؤشرات للفترة من 1900 إلى 2015.

ينصب تركيز V-Dem على التمكين السياسي للمرأة ارتباطاً بمشاركتها في صنع القرار. فالسياسة هي ساحة صنع القرار المجتمعي. لذلك، فإن النظر إلى تركيبة الأفراد في المناصب الرسمية للسلطة والمناصب الهامة في المجتمع المدني يسلط الضوء على من يحق له اتخاذ قرارات على مستوى المجتمع في ذلك المجتمع (Dahlum and Wig, 2018).

ويحدد V-Dem التمكين السياسي للمرأة على أنه عملية لزيادة قدرة المرأة في الحيز العام، مما يؤدي إلى مزيد من الاختيار والوكالة والمشاركة في صنع القرار المجتمعي.

إن تركيز V-Dem على الاختيار يوضح أهمية قدرة المرأة على اتخاذ قرارات ذات مغزى بشأن المجالات الحاسمة والجوانب الرئيسية في حياتها، والتي تتعلق بسلسلة من الحقوق الأساسية للمرأة وإن كانت محرومة تاريخياً. فمن المسلم به الآن أن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان، وبالتالي، من أجل التمكين السياسي للمرأة، يرتبط الاختيار بخطاب حقوق الإنسان، مما يعني القدرة والحرية للمرأة وتشمل حقوق الإنسان حرية التعبير، وتكوين الجمعيات والتجمع، وحرية التنقل، وممارسة الدين، والمشاركة في اختيار القادة السياسيين والتحرر من الانتهاكات للسلامة الجسدية. (Dahlum and Wig, 2018).

يركز المسار الثاني من التفكير حول التمكين السياسي للمرأة حسب V-Dem على القدرة على التصرف. فحسب مالهوترا (2002) يجري التأكيد على أن "العنصر الثاني للتمكين الذي يميزه عن المفاهيم الأخرى هو الفاعلية - بمعنى آخر، يجب أن تكون النساء أنفسهن فاعلات مهمات في عملية التغيير التي يتم وصفها أو قياسها"، وما الوكالة إلا القدرة على أن تكون عاملاً نشطاً للتغيير من خلال القدرة على "تحديد أهداف المرأة" (كبير 1999، ص 438).

من أجل التمكين السياسي للمرأة، تتشابك الوكالة بشدة مع الصوت. قد تعيق علاقات القوة بين الجنسين قدرة النساء على التحدث بحرية، ومناقشة السياسة بين مجموعة أقرانهن، أو الانخراط في النقاش العام (Charmes and Wieringa, 2003) من أجل التمكين السياسي، يجب أن تتمتع النساء، مثل الرجال، "بحرية التعبير عن أي آراء سياسية في أي وسيلة إعلام وحرية تشكيل أي مجموعة سياسية أو المشاركة فيها".

الوكالة تعني القوة ذات البعد الثاني - القدرة على التأثير في الأجندة السياسية إذا كانت المرأة غير قادرة على التعبير علناً عن تفضيلاتها السياسية، فلا يمكنها ممارسة "وكالة مدنية" أو مطالبة الدولة بالدعم وعلى المجتمع نفسه من أجل التغيير (Young, 1993) النشاط، من خلال المنظمات الجماعية و "نمو المجتمع المدني وأساليب التنمية التشاركية على المستويين الكلي والمتوسط للمجتمع"، هي "... آليات يتم من خلالها التمكين" (مالهوترا وآخرون، 2002، ص 4). ويشمل التمكين قدرة المرأة على

التفاعل بشكل فعال في المجال العام، مما يشير إلى الحاجة إلى الوصول إلى وسائل الإعلام والقدرة على إدراج القضايا على أجندة وسائل الإعلام. فالصحافة تتوسط في تكوين الرأي. لذلك، إذا كان "الخبر من صنع الرجال، فمن المعتقد أنه يعكس اهتمام الرجال وقيمهم أيضًا". لذلك، فإن نصيب المرأة في الصحافة قد يؤثر على قدرة المرأة على لفت الانتباه لقضاياها على جدول الأعمال.

باختصار، لكي تكون المرأة قادرة على ممارسة الوكالة وتحديد أهدافها، يجب أن تتمتع بحرية المناقشة، وأن تكون قادرة على المشاركة في منظمات المجتمع المدني، وأن تكون ممثلة في صفوف الصحفيين.

يشدد الخط الثالث في التفكير حول التمكين على دور المشاركة. فيما يتعلق بترشيح المرأة وانتخابها للمقاعد السياسية، فهذه سمة مركزية للتمكين السياسي. حيث قدم المنظرون النسويون حججًا للتمثيل الوصفي، أو فكرة أنه يجب أن يكون هناك تشابه وصفي بين الممثلين والمكونات لأن المجموعات العرقية والإثنية والجنسية مناسبة بشكل فريد لتمثيل نفسها في الديمقراطيات. ففي حالة النساء، فإن الحجة هي أنه بسبب اختلاف التنشئة الاجتماعية وتجارب الحياة، تختلف النساء عن الرجال. وهكذا، "تجلب المرأة إلى السياسة مجموعة مختلفة من القيم والتجارب والخبرات" (فيليبس، 1995، ص 6) ويجب أن تكون حاضرة في الساحة السياسية. وتشير الحجج الخاصة بالتمثيل الوصفي إلى أنه لا يكفي الحصول على مساواة سياسية رسمية وحماية الحرية من خلال الحريات المدنية. وبدلاً من ذلك، تحتاج النساء لأن يتم تمثيلهن عددًا في السياسة مع وجود تشريعي (Young, 1997).

لقد أصبحت الحجج المتعلقة بالتمثيل الوصفي شائعة الآن في البيانات الدولية المتعلقة بالمرأة. على سبيل المثال، نص منهاج عمل بيجين لعام 1995 على أن "المشاركة المتساوية للمرأة في صنع القرار ليست فقط مطلبًا للعدالة أو الديمقراطية البسيطة، بل يمكن اعتبارها أيضًا شرطًا ضروريًا لأخذ مصالح المرأة في الاعتبار". وفي عام 2008، وافقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) على بروتوكول بشأن النوع الاجتماعي والتنمية بهدف زيادة تمثيل المرأة في القطاعين العام والخاص إلى 50٪، بما في ذلك عن طريق استخدام العمل الإيجابي.

يتوافق بُعد المشاركة في التمكين السياسي للمرأة مع القوة البعدية الأولى التي حددها لوكيس - القدرة على الانتصار في صراع حول التفضيلات السياسية العلنية (Lukes, 1974)، إذ يجب أن يكون للمرأة حضور بأعداد كافية للانخراط في نزاع علني أو التأثير أثناء اتخاذ القرار. وغالبًا ما تتضمن الدراسات التجريبية السابقة حول تمكين المرأة المشاركة السياسية في التعريفات العملية. على سبيل المثال، تضمنت الحملة الانتخابية لحزب سياسي أو الاحتجاج في مؤشرها المركب لتمكين المرأة. ويستخدم البعض الآخر مشاركة المرأة في السياسة - على مستوى القرية وكذلك في البرلمان الوطني - كمقياس للتمكين. تماشيًا مع هذا التعريف التشغيلي الشائع الاستخدام لتمكين المرأة، يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على نسبة النساء المتزايد في الهيئات التشريعية باعتباره أحد المؤشرات الثلاثة لهدف "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" في الأهداف الإنمائية للألفية.

وكخلاصة، تتطلب المشاركة في السياسة وجودًا وصفيًا في المناصب السياسية الرسمية وأن يكون للمرأة توزيع متساوٍ في توزيع السلطة.

وكخلاصة يمكن تعريف معايير الاختيار والوكالة والمشاركة بشكل مكثف كما يلي:

الاختيار النسوي

القدرة على تحديد المصلحة الذاتية والحق باتخاذ قرارات ذات مغزى في المجالات الرئيسية للحياة ذات العلاقة بحريات وحقوق المرأة باعتبارها حريات وحقوق إنسان (Dahlum and Wig, 2018).

وكالة المرأة

قدرة المرأة على تحديد الأهداف، واتخاذ القرارات، والتصرف بناء عليها بما يعزز نشاطها وفعاليتها في المجتمع المدني والمجال العام وعملية التغيير (Dahlum and Wig, 2018).

مشاركة المرأة

النشاط الهادف للتعبير عن مصالح وحقوق المرأة، وتمثيلها وأخذ دورها على أساس المساواة، وتأثيرها في عملية صنع القرار والخيارات المتعلقة بحياتها وبالشأن العام (Dahlum and Wig, 2018).

2.2 المبحث الثاني: التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار عربيا وفلسطينيا

1.2.2 على الصعيد العربي

إن أحد أسباب معوقات التنمية في البلدان العربية، كما أشار تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، لا يكمن في تهميش وضعية المرأة ودورها التنموي، بالإضافة الى نقص الحرية ونقص المعرفة. وفي تقرير 2005 يذكر ان التمكين لا يتعرف بمجرد تزيين رمزي بوجود نساء قيادات في مناصب عليا، بل بتمكين جماعي للمرأة، واثاحة فرصة حقيقية للمرأة لتعزيز قدراتها، والمساهمة الفعالة بقرار شخصي تتخذه بحرية في جميع أصناف النشاط خارج العائلة، وعلى قدم المساواة مع الرجل (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2008).

ومن خلال تتبع اهتمامات البلدان العربية بقضية المرأة، يلاحظ ان هذه العملية تدرجت تاريخيا، وكانت في إطار أشمل في البداية يتعلق بحقوق الانسان. فبعد الاعتراف بالإعلان العالمي لحقوق الانسان،

انضمت الدول العربية الافريقية للميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب لعام 1981، وجرى تقديم الميثاق العربي لحقوق الانسان منذ عام 1994 في الجامعة العربية، ولكن الخلافات حوله أجلت المصادقة عليه حتى عام 2004. وتحت ضغط الحركة النسوية العربية والمجتمع الدولي، أخذت البلدان العربية تولي اهتماماً بقضايا المرأة. وتعهدت كل الدول العربية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين فرص المساواة الفعلية بين النساء والرجال وتمكين المرأة من ممارسة حقوقها القانونية والدستورية، وتم اصدار الاستراتيجية العربية للنهوض بالمرأة 1988-2000، وتم عقد المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية في القاهرة عام 2000، وفي القمة الثانية عام 2002 تم وضع الخطة العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2003، تلاها وضع استراتيجية النهوض بالمرأة العربية 2000 - 2005، والتي اقرت عقد مجموعة من المنتديات كان أولها منتدى المرأة والقانون في البحرين عام 2001. وبناء على المنتدى جرى وضع استراتيجيات النهوض بوضع المرأة في أولويات التنمية، والدعوة للعمل على تعديل بعض التشريعات الوطنية بهدف ترقية الحقوق من خلال تضمين بُعد النوع الاجتماعي والمساواة النوعية واعتماد نظام التمييز الايجابي للمرأة (الكوتا النسائية/ نظام الحصص)، وكذلك الدعوة لاستحداث آليات مؤسسية ذات علاقة بتمكين المرأة كالوزارات والمراكز وغيرها (جوربال، 2015).

ورغم أن البلدان العربية قد انضمت في وقت سابق للعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالحقوق السياسية والمدنية، كما وانضمت أيضاً الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى اتفاقية حقوق الطفل، إلا أن معظمها لم يصدق على البروتوكولين الاختياريين الأول والثاني المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، كما لم يصدق على البروتوكول الاختياري المتعلق باتفاقية " القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة". وكان منطلق تصديق مصر وعدد من الدول العربية على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان هو توافق العهدين مع الشريعة الإسلامية. لكن الملاحظ أن بعض الدول، ومنها مصر، أرفقت المصادقة على "سيداو" بتحفظات طالت مواداً هامة، وهو مما يضيفي النسبية على مستوى التصديق وعلى مستوى التصور السياسي لوضع حقوق المرأة والإجراءات التطبيقية لتنفيذ الاتفاقية، كما أن هذا التحفظ يفرغ التصديق من محتواه لأنه يمس مواداً مركزية، وإن طبيعة التحفظات تطرح مسألة التذرع بالخصوصية لتتصل مصر والدول العربية من التزاماتها الدولية (موسى، 2008).

حاول بلول (2009) تقديم فهم شامل للتمكين السياسي للمرأة. فالتمكين السياسي للمرأة برأيه، هو جعل المرأة ممتلئة للقوة والإمكانات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير. ويربط بلول هنا تمكين المرأة بشكل وثيق بتحقيقها لذاتها وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى كلها والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، وتعزيز

دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعاً بأكمله (بلول، 2009).

ومن جانبها قامت كاميليا حلمي محمد (2012) بتتبع نشأة مصطلح التمكين عالمياً وعربياً، ولحظت أن هذا المصطلح انتشر انتشاراً واسعاً بين الهيئات والأفراد دون الوعي بضرورة معرفة معناه ومضمونه والمضمون من منبعه الأصلي، ولهذا انقسمت ردود أفعال الناس تجاه ذلك المصطلح إلى مؤيدين ومتحفظين. فالمؤيدون اعتبروه منصفاً لأنه يعني إزالة كل العقبات والعوائق أمام وصول وحصول المرأة على حقوقها الطبيعية. أما المتحفظون فيُرجعون سبب تحفظهم إلى غموض المصطلح وعدم وضوح معناه وأبعاده، وملازمات نشأته وتطبيقاته على أرض الواقع وأثرها على الأسرة والمجتمع (محمد، 2012).

وتعتبر كاميليا محمد أن التمكين السياسي للمرأة هو الداعم للتمكين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فهو يصب بشكل مباشر في تغيير القوانين، ودفع المرأة إلى المجال العام (محمد، 2012). وتلاحظ محمد أن الكثير من الوثائق العربية المتعلقة بالمرأة قد طالبت الوثائق بفرض حصة للنساء (كوتا Quota) ومناصفة مقاعد البرلمان، وهي المقاعد التي يفترض أن يتم شغلها بنظام الانتخاب الشعبي الحر بأي نسبة كانت، وهي لا تعارض ذلك طالما جاء الاختيار بناء على انتخابات حرة نزيهة، ولكنها ترى بأن نظام الكوتا يكرس ديكتاتورية الفكر النسوي الذي يعمل على فرض النساء عنوة في البرلمانات لضمان إدماج منظور الجندر في القوانين والتشريعات وإلغاء كافة الفوارق بين الرجل والمرأة، وهو ما يصطدم بشكل مباشر مع قوانين الأسرة والأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة الإسلامية، المصدر الرئيس للتشريع للدول العربية والإسلامية، وتؤكد أن نظام الكوتا يضر بالمصلحة العامة، داعية إلى اعتبار المعيار الوحيد لشغل أي مناصب قيادية أن يكون الكفاءة وليس الجنس (محمد، 2012).

وعلى الضد من كاميليا محمد، يرى وسيم حسام الدين الأحمد (2016)، بأن اعتماد نظام الحصص (الكوتا النسائية) من قبل العديد من الدول العربية يعتبر تقدماً في تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها السياسي، وهو يدعو إلى تأكيد ذلك في التشريعات والقوانين وإلى زيادة نسبة حصص المرأة وإن يشمل ذلك ليس البرلمانات فحسب، بل وهيئات الحكم المحلي والهيئات القيادية للأحزاب والتنظيمات السياسية (الأحمد، 2016). وقد درس الأحمد التمكين السياسي للمرأة في البلدان العربية كدراسة مقارنة، معرفاً إياه بأنه هو عملية دفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها، وهو يستلزم برأيه العمل على تنمية المرأة وتطوير قدراتها وإمكانياتها لتمتع بالمعرفة والثقة بالنفس وبالقوة اللازمة للعمل في إطار الجماعة وليس الفرد من أجل إحداث التغيير المجتمعي (الأحمد، 2016). وعلى الرغم من التقدم الحاصل في وضعية المرأة على المستوى العربي، إلا أن

مشاركتها في مراكز صنع القرار لا زالت متدنية مقارنة مع المستوى الدولي وبلدان آخر عديدة في العلم، فعلى المستوى الدولي تشير دنيا الأمل إسماعيل ان نسبة 21,9% من البرلمانيين في العالم هم نساء، وتوجد 10 نساء على رأس الدول و15 إمارة على رأس الحكومات، وذلك في الوقت الذي لا تزال فيه الدول العربية في أسفل المرتبات رغم اعتماد الكوتا أو المناصفة في بعض الدول مثل تونس والمغرب والجزائر والأردن حيث لا تمثل النساء إلا 16% من البرلمانيين (إسماعيل، 2018).

وقد تبينت أهمية مشاركة المرأة في التغيير السياسي أبان أحداث ما سمي بالربيع العربي، وخاصة في مصر وتونس. وأظهرت تلك الأحداث أهمية مشاركة المرأة السياسية وضرورة أخذها هي لدورها المجتمعي والسياسي كي تفرض حضورها على المجتمع السياسي. وإذ يلاحظ إيلاء الأحزاب السياسية في التجربتين أهمية للمرأة ودورها، لم يلاحظ تغيير كبير ونوعي في القوانين والتشريعات ذات الشأن بالمرأة. وإذا استثنينا المملكة العربية السعودية، التي لا زالت فيها المرأة محرومة من حقوقها الأساسية، وقد شرعت مؤخرا بالاهتمام بحقوق المرأة وإعطائها بعض الحقوق، فإنه وبشكل عام تبين قراءة للقوانين والتشريعات في مختلف الدول العربية، أنه يكاد لا يوجد قيود وشروط قانونية أو دستورية لتمكين المرأة سياسيا ومساواتها مع الرجال في الحقوق والواجبات في المنطقة العربية، ولكن ما يعوق تمكين المرأة في الدول العربية وخصوصا في مصر وتونس وغيرها هو علاقات السيطرة السائدة التي تكرست تاريخيا، وما خلقت من قيم وقيود مجتمعية وأعراف بين الناس، ومن الممكن القول أيضا الفهم الخاطئ للدين الإسلامي وخصوصا الآية الكريمة "الرجال قوامون على النساء" حيث يستخدمها المتشددون لتهميش دور المرأة سياسيا ومجتمعيًا، واستبعادها من "الإمامة"، وكذلك هيمنة فكرة الأبوية التي تعيق الاستدلال القانوني والتطبيق الفعلي للتمكين وذلك بجانب ضعف الحركات النسائية في الوطن العربي وضعف المجتمعات المدنية (رجائي وآخرون، 2018).

2.2.2 على الصعيد الفلسطيني

في فلسطين خاضت المرأة الفلسطينية على مدار مراحل وحقب التاريخ الحديث والمعاصر نضالا عنيدا من أجل حقوقها، وقامت المنظمات النسوية المختلفة، وخاصة تلك التي نشأت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، بالعمل من أجل رفع مستوى وعي المرأة بحقوقها وتمكينها عمليا من الانخراط في الكفاح الوطني لنيل حقوق الشعب الفلسطينية في الحرية والاستقلال، وقد ظهرت العديد من الأطر النسوية التي أخذت على عاتقها القيام بهذه المهمة ومنها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي يعود تاريخ إنشائه الى العام 1963 في الخارج، والذي بات يشكل قاعدة شعبية أساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ويضم النساء الفلسطينيات من شتى الانتماءات السياسية والفكرية. وفي داخل فلسطين تأسست جمعية انعاش الأسرة وشكلت واجهة للاتحاد برئاسة السيدة سميحة خليل، وفي عام

1978 تشكلت لجنة العمل النسائي التي ضمت ناشطات من مختلف التنظيمات السياسية الفلسطينية، وفي أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي أخذت تتشكل مجموعة من الأطر النسوية التابعة للقوى السياسية بشكل منفرد (جاد، 2008) مثل: اتحاد لجان المرأة (1980) واتحاد لجان العمل النسائي واتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي وجمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية (1981)، وفي عام 1989 جرى تأسيس مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والذي تم تسجيله رسمياً عام 1991.

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، استكملت الحركة النسوية كفاحها للدفاع عن حقوق المرأة وللنهوض بأوضاعها. ومع انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني في شباط 1996، وجدت الحركة النسوية نفسها أمام تحدي جديد، يتطلب تغيير في الخطط والبرامج والأدوات لتوائم بين مهمة استكمال عملية التحرر الوطني ومهمة البناء الاجتماعي في ظروف جديدة وجدت فيها آليات حكومية فلسطينية للنهوض بالمرأة عبر سياسات رسمية تعبر عن رؤية ومصالح القوى المتحكمة بالسلطة، في وقت بات فيه الباب مفتوحاً أمام المجلس التشريعي لسن تشريعات في مختلف مجالات حياة المجتمع. وبات مطلوباً من الحركة النسوية ومؤسساتها المختلفة أن تعمل على صعيد الضغط والتأثير لكي تضمن هذه السياسات والتشريعات إرساء مبادئ احترام حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية، وبما يحفظ للمرأة حقوقها ومكانتها (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2009). وفي إطار جهود السلطة الفلسطينية للاهتمام بدور المرأة في المجتمع الفلسطيني تم تشكيل وحدة الرجل والمرأة في دائرة الإحصاء عام 1996، وتعنى بتوفير البيانات والمسوحات والإحصاءات التي تخص واقع المرأة الفلسطينية، وفي عام 2000 تم تشكيل وحدة المرأة في المجلس التشريعي، وذلك من أجل حث المجلس التشريعي على تبني القوانين والتشريعات الداعمة لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على مختلف المستويات،

في عام 2003 تأسست وزارة شؤون المرأة، لتتولى رسم الخطط للسياسات للمساهمة في برامج تمكين المرأة وتأهيلها، لتأخذ دورها الفاعل في عملية التنمية. وساهم ذلك في تشكيل دوائر المرأة الفلسطينية في وزارات السلطة والدوائر الحكومية، والتي شكلت بدورها إطاراً تنسيقياً تحت مسمى مجلس شؤون المرأة من أجل ضمان حضور النساء في الأجهزة الحكومية والوزارية، وفي مواقع حساسة لاتخاذ القرار على نحو يضمن استقلالية القرار النسوي وفعاليته (عثمان، 2003). وتشهد معدة هذه الدراسة على هذا التأخير، حيث تم تكليفها آنذاك برئاسة دائرة شؤون المرأة في وزارة النقل والمواصلات.

وقد جاء هذا التطور متماشياً مع إصدار القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية عام 2003، الذي أخذ بمبدأ المساواة بين الجنسين دون تمييز، حيث نصت المادة (9) من القانون على "أن الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة"، كما أكدت المادة (10) أن "حقوق الإنسان وحياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام وتعمل

السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان". (منظومة القضاء والتشريع في فلسطين "المقتفي"، ب.ت).

وفي عام 2006 عملت الوزارة على انتاج وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية بالشراكة مع جامعة بيرزيت، وتهدف هذه الوثيقة الى الحفاظ على المنجزات المتعلقة بحقوق المرأة واعتبارها مرجعا حكوميا يتم الالتزام به لدى سن التشريعات الفلسطينية وتدعو الى تحقيق المساواة في الحقوق بين الجنسين.

وبالنسبة لموضوع التمكين تحديداً، فقد جاء على الصعيد الفلسطيني في سياق مرحلة جديدة شهدت تغييرات في المجتمع الفلسطيني وفي النظام السياسي ومهام بناء المجتمع الى جانب استمرار مهمة استكمال عملية التحرر الوطني. ولقد خضعت التنمية في مناطق السلطة الفلسطينية لتأثرات سياسات واجندات المانحين التي تهيمن عليها النماذج الليبرالية للتمكين. ولذا، فقد جرى تحول في استخدام المفهوم فلسطينياً، كما تلاحظ أيلين كتاب (2010)، حيث تم الانتقال من استخدام هذا المفهوم بشكل واضح لوضع إطار للنضال من أجل العدالة الاجتماعية ومساواة المرأة وتيسيره من خلال تحويل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الى استخدام المفهوم الضيق للتمكين وتفسيره على أنه "المشاركة في صنع القرار"، وزيادة الوصول إلى الإنتاجية والموارد، و"الخيارات الموسعة" لفرادى النساء بدل التمكين الجماعي، أي باستخدام المنهج التقليدي لتمكين المرأة تنموياً (WID)، مما أدى إلى تغيير الأولويات وسيادة النهج الاصلاحى بديلاً للنهج الراديكالي، كما أدى أيضاً إلى ما أسمته كتاب ب"امتثال لاوعي لجدول الأعمال العالمية" (Kuttab, 2010). وهذا شبيه تماماً بما توصلت اليه بوبافاك في تحليلها لمدخلات المجتمع والمنظمات الدولية لتمكين المرأة في البوسنة في إطار سياق تمكين مجتمعات دول ما بعد الصراع (بوبافاغ، 2005).

وفي بحثها المعنون ب "التمكين كمقاومة: بناء مفهوم تمكين المرأة الفلسطينية"، وبعد أن درست وثائق الحركة النسوية الفلسطينية والتقت مجموعة من ممثلاتها الفاعلات، تستنتج أيلين كتاب أن هناك فهما واضحاً بين المنظمات النسائية الفلسطينية لمفهوم التمكين، ولكنها تستخدمه بطريقة مرنة، مما يعكس مجموعة واسعة من المعاني. تتناول الأنواع الثلاثة الرئيسية من التمكين: التمكين السياسي والاقتصادي والقانوني، ومجموعة واسعة من القضايا، مع التركيز في الغالب على النساء فرادى وليس النساء كمجموعة. ومن خلال تتبعي للاستخدامات المختلفة للتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، تجدني متفقة مع ما لاحظته أيلين كتاب في دراستها، مؤكدة أن التمكين السياسي يتركز تناوله فلسطينياً في أبعاد ومؤشرات المشاركة في صنع القرار والوصول الى مراكز صنع القرار والمشاركة في الانتخابات وفي الكوتا النسائية. كما واتفق معها في أن مثل هذا التركيز يعني الوقوع في حبال الفهم النيوليبرالي للتمكين السياسي للمرأة، حيث أن الظرف الفلسطيني يجب ألا يتم التعامل معه كمرحلة ما بعد الصراع، بل

كاستمرار للظرف الكولونيالي والنيوكولونيالي، وبالتالي فإن ثمة حاجة في السياق الفلسطيني إلى ربط التمكين بالمقاومة اليومية للاحتلال الاستعماري ورؤيته كجزء من عملية شاملة تربط المقاومة الوطنية بالاستقلال الاجتماعي والاقتصادي (Kuttab, 2010). ان هذا الفهم للتمكين الذي تقدمه Kuttab ينسجم مع اعتبار أن تمكين المرأة هو ليس فردياً، بل جماعياً، وأنه ليس عملاً منفرداً ومنعزلاً عن عملية التغيير الكلية على المستوى الوطني. ولعل الأمر في السياق الفلسطيني على صله بالمعوقات والتأثيرات السلبية للاحتلال على تطور ونمو المجتمع الفلسطيني ككل بما فيه المرأة، وهو التطور والنمو الذي لا يستقيم إلا بالخلاص من الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال، التي في ظلها يصبح التطور والنمو حراً.

إن مثالا واضحا عما ذهبت اليه أيلين كتاب، يمكن تلمسه فيما كتبتة منى قعدان عن التمكين السياسي للمرأة في بحثها المعنون بـ "التمكين السياسي للمرأة في فلسطين"، حيث تعرف التمكين السياسي بأنه يعني "إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعا بأكمله" (قعدان، 2018).

وتشير قعدان الى أن تعريفها هذا للتمكين السياسي يعتمد على ما اعتمدته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمقياس لتمكين المرأة، حيث يقيس ذلك بناء على حصة النساء في مقاعد البرلمان (قعدان، 2018).

وترى قعدان ان عملية تمكين المرأة سياسياً لها بُعدين أساسيين: الأول يتمثل في العمل على إزالة معوقات المشاركة السياسية للمرأة، والثاني العمل لتقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات السياسية والبرامج التي تدعم مشاركة المرأة وزيادة فرصها، سواء على صعيد تشكيل القدرات أو استخدام وتوظيف تلك القدرات (قعدان، 2018).

وترى وزيرة شؤون المرأة الفلسطينية الدكتورة آمال حمد (2021) ان تمكين المرأة بشكل عام يعني مجموع البرامج والمشاريع والتدخلات التنموية المرصودة للتنفيذ للنهوض بواقع المرأة، ومؤشرات قياس تحقيق نجاح تنفيذ تلك البرامج في ثلاث: الأول الوصول، والحصول، والسيطرة. وتوضح حمد، بان مفهوم الوصول يعني ضمان القانون لأحقية المرأة بالمشاركة السياسية بغض النظر عن طبيعتها سواء بعقد مؤتمرات أو خطابات، أو تنظيم حملات، أو في التصويت أو الترشح أو وزيرة، وغيرها. وهذا له ارتباط قوي مع مفهوم المساواة، وبالتالي الشرط الأول للتمكين هو تحقيق المساواة بمعنى انه يجب أن تنتصب مجموع البرامج التنموية بداية لتحقيق المساواة، وبالتالي لن نستطيع الوصول للمؤشر الثاني وهو الحصول، وهنا بمعنى ممارسة الحق الذي منح لها من خلال المساواة، ومن ثم مؤشر السيطرة بمعنى أن تمارس المرأة اتخاذ القرار فعلاً كان تكون وزيرة أو عضو تشريعي أو رئيسة حزب (حمد، 2021). وتورد الوزيرة حمد مجموعة من المؤشرات لواقع المرأة الفلسطينية، تشير من جهة لمستوى التقدم المحرز على صعيد التمكين، لكنها تشير أيضاً لفجوات تمييزية في واقع التمكين والمشاركة في صنع القرار،

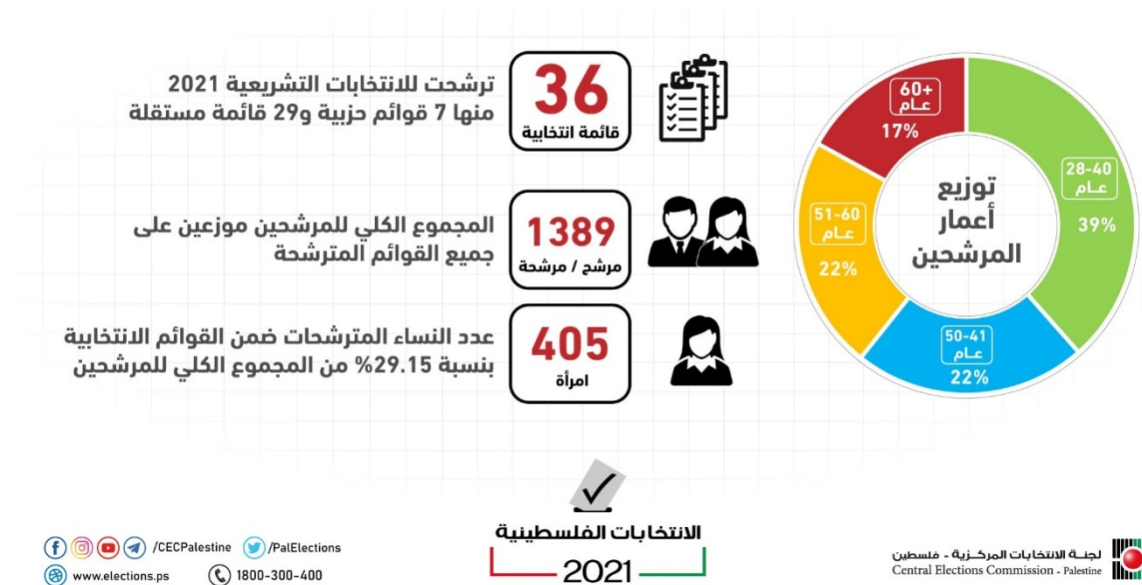
وهي الآتية: نسبة المحاميات 25%؛ نسبة المهندسات 25%؛ نسبة الطبيبات 11%، نسبة الوزيرات 14%؛ نسبة الموظفات في القطاع المدني 44.4%؛ نسبة النساء مدير عام فأعلى 13%، امرأة في منصب محافظ بنسبة 6%؛ نسبة السفيرات 11%؛ نسبة النساء أعضاء المجالس المحلية 21%؛ عدد النساء رئيسات المجالس المحلية 4 من أصل 432 رئيس مجلس؛ نسبة النساء القاصيات في المحاكم 18%؛ نسبة النساء العاملات في النيابة العامة 21% كوكيل نيابة 24.5% وكرئيسة نيابة 11.5%؛ نسبة النساء في القاضيات في المحاكم الشرعية 8.8%؛ نسبة النساء رئيسات الاتحادات التابعة لمنظمة التحرير 8%؛ نسبة النساء أعضاء الغرف التجارية 4%؛ نسبة النساء أعضاء مجلس الإدارة في البورصة 7%؛ نسبة النساء مدراء أو رؤساء الشركات في البورصة 9%؛ نسبة الطالبات في مجالس الطلبة 32%؛ ونسبة النساء في مجالس نقابة الأطباء والمحامين والمهندسين صفر (حمد، 2021).

أما وسام جودة، الباحثة في شؤون المرأة، فتري ان التمكين السياسي للمرأة هو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسسية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة، وضمان الفرص للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا (جودة، 2017). ولعل هذا الفهم يذهب عميقا أكثر من فهم قعدان للتمكين السياسي للمرأة، ولعل عمقه يتضح من تأكيد الباحثة جودة ان التمكين السياسي للمرأة يعني جعل المرأة ممتلكة القوة الفعالة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصرا في التغيير (جودة، 2017). وتري جودة أن هذا الفهم للتمكين يرتبط بتحقيق المرأة لذاتها وحضورها بشكل وثيق على أرض الواقع، عبر تعزيز قدراتها في المشاركة السياسية، والتي برأيها يجب أن لا تقتصر على البرلمان، بل يجب أن تشمل مشاركتها بصورة جدية وفعالة في نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى، والنقابات المهنية ومكاتبها الادارية، أي وصول المرأة الى المشاركة في صنع القرار في المجتمع والبرلمان معا، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على إحداث التغيير في واقعها وفي واقع الآخرين أفرادا وجماعات وفي واقع المجتمع ككل (جودة، 2017).

ووفقاً لمعطيات فلسطينية رسمية؛ لا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة بالرجال، إذ أظهرت البيانات أن 5% من أعضاء المجلس المركزي، و11% من أعضاء المجلس الوطني، و14% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و11% نسبة السفيرات الفاعلات في السلك الدبلوماسي. كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ محافظة رام الله والبيرة من أصل 16 محافظا. وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى فبراير/شباط 2020 بلغت نسبة مشاركة النساء في القطاع المدني 44% من مجموع موظفي القطاع العام، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة "مدير عام" فأعلى، حيث بلغت 13% للنساء مقابل 87% للرجال (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

ونرى في نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية المؤجلة للعام 2021 بأن 2,546,449 مواطناً ومواطنة مؤهلين للاقتراع والمشاركة بحقهم بالانتخابات وذلك وفق توزيع نسبي بين الذكور والاناث. وبحسب مصدر موقع لجنة الانتخابات المركزية فإن واقع مشاركة المرأة الفلسطينية 1,246,561 (48.95%) أنثى، 1,299,888 (51.05%) ذكر مما يظهر مشاركة اوسع وأكبر من حيث العدد. وقد بلغ عدد الكتل الانتخابية المرشحة (36) قائمة، منها 7 قوائم حزبية و(29) قائمة مستقلة/ وبلغ مجموع المرشحين في الكتل جميعها (1389) مرشحا، ومنهم عدد (405) نساء، أي ما نسبته (29.15%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021). وتبين الصورة التالية المستقاة من منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أهم مكونات القوائم المترشحة لانتخابات التشريعية 2021.

أرقام وإحصائيات حول القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية 2021



3.2 المبحث الثالث: الدراسات السابقة والتعقيب عليها

1.3.2 الدراسات العربية

دراسة حنان عطا شملوي، ونهيل إسماعيل سقف الحيط (2019) بعنوان: "محددات تمكين المرأة في الدول العربية"

تخصصت هذه الدراسة في بحث تقدير محدثات التمكين التراكمي للمرأة في الدول العربية، من خلال بناء نموذج قياسي للتقدير بناء على تقارير الفجوة الجندرية العالمية، حيث تم رصد أثر كل من التمكين الاقتصادي، والتمكين التعليمي، والتمكين السياسي، والتمكين الصحي على التمكين التراكمي للمرأة، على

مستوى جميع الدول العربية. وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود فروقات تذكر تعزى للفروقات في الدخل في أثر معلمة التمكين الاقتصادي، بينما بالنسبة لمعلمة التمكين السياسي فقد بينت ان الأثر الأكبر موجود في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، في حين يقل أثر هذه المعلمة مع ارتفاع الدخل. وفي ضوء استنتاجات الدراسة تقدمت الباحثتان بمجموعة من التوصيات لتعزيز التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، وفي المجال الأخير تحديدا، طرحنا ضرورة السعي لتغيير الانطباع الاجتماعي السائد تجاه المرأة، عن طريق حملات للتوعية تقوم بها المنظمات النسائية المختلفة ووسائل الإعلام، بهدف تشجيع النساء والرجال لانتخاب النساء وشرح المفاهيم الديمقراطية للجمهور، ونشر الوعي حول أهمية مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار، والاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة لتغيير الصورة النمطية للمرأة، وتسلط الضوء على النساء كمواطنات فاعلات وقادرات، والدعوة لتضافر الجهود والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية من جهة، والمؤسسات الحكومية التي تعنى بشؤون المرأة فيما يتعلق برسم السياسات والخطط التنموية الهادفة لرفع مستوى تمكين المرأة في كافة جوانبه، وضرورة متابعة تنفيذ السياسات المتبعة وتقييمها.

دراسة مبادرة الإصلاح العربي (بدائل سياسات) (2018) بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة في تونس".

بحثت هذه الدراسة بمنهج تاريخي وتحليلي كيفي تطور وواقع المشاركة السياسية للمرأة في تونس بشكل عام وبعد التغيير الديمقراطي فيها لعام 2011. وترى الدراسة أنه بالرغم من أن النساء التونسيات هن من بين أولئك اللاتي يتمتعن بحقوق فردية واسعة مقارنة مع المرأة العربية بشكل عام غير أن الواقع أبرز ضعفا على مستوى فاعلية مشاركتهن السياسية، حيث لم يتحسن وضع المرأة في إطار الانتقال الديمقراطي مقارنة بالفترة الاستبدادية التي تم فيها إجراء إصلاحات فورية. والاشكال المطروح هو كيف يمكن زيادة المشاركة السياسية للمرأة خاصة في ظل وجود ديمقراطية حقيقية؟ وخلصت الدراسة إلى أنه رغم وجود تأكيدات وترويج اعلامي رسمي وحزبي لمشاركة المرأة السياسية على قدم المساواة مع الرجال، إلا ان الممارسة تبين عدم وجود ارادة حقيقية من الأحزاب السياسية وأصحاب القرار السياسيين في تمكين النساء من الارتقاء إلى مناصب سياسية لها سلطة القرار، كما تواجه النساء صعوبات في تمويل ترشحاتهن ووجود ممارسات تمييزية من قبل الأحزاب في تمويل أنشطة الحملة الانتخابية وفي تضمين القوائم ورئاساتها للنساء.

واوصت الدراسة باعتماد آلية الكوتا النسائية على أساس المناصفة، وضرورة تكثيف برامج ودورات التدريب والقيادة النسائية وتصميم وتنفيذ برامج لبناء أو دعم قدرات النساء لمساعدتهن على اكتساب الثقة في مؤهلاتهن، وإلزام الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية على ضمان تمثيلية النساء في الهياكل العليا من خلال تخصيص منصب نائب الرئيس بالضرورة الى امرأة، وأن يطاتل هذا الاجراء

جميع الهيئات، وتشكيل لجنة خاصة بشؤون المرأة داخل البرلمان للرقابة والإشراف على القرارات والممارسات الحكومية ومتابعة تنفيذها.

دراسة المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار والديمقراطية "مفتاح" (2017) بعنوان: "دراسة المعوقات التي تحول دون الوصول الى تمثيل النساء والشباب في اجهزة منظمة التحرير الفلسطينية وتعرق وصولهم الى مواقع صنع القرار". استهدفت هذه الدراسة فهم وتحليل العوامل التي تحد من وصول النساء والشباب إلى تمثيل متكافئ في منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها وتعرق وصولهم إلى مستويات اتخاذ القرار في المنظمة، وقد اعتمدت على مزيج من أساليب البحث النوعية كمراجعة وثائق المنظمة وإجراء مقابلات معمقة وعقد لقاءات جماعية مع النشطاء. وبينت نتائج الدراسة حيادية صياغات قوانين وتشريعات ولوائح المنظمة وخلوها من أية إشارات أو مضامين تمييزية وأنه بالتالي لا يعود تدني مستوى تمثيل المرأة والشباب إلى تمييز في القوانين، ولكن إلى التطبيقات والممارسات، و أن أسباب تدني تمثيل المرأة ووصولها لمستويات صناعة القرار تعود لمنظومة من العوامل الثقافية والاجتماعية والممارسات الإدارية والمؤسسية، كطغيان العمل السياسي وضعف أداء الحركة النسوية وبرامجها الهادفة إلى إنتاج القيادات الشابة وغياب الآليات والوسائل الرقابية الملزمة الكفيلة بالحفاظ على المكتسبات والانجازات النسوية التي تم تحقيقها مثل قرار المجلس المركزي الخاص بكوটা نسوية بنسبة 30 % في المنظمة. وأوصت الدراسة بإصلاح منظمة التحرير وفق أسس قائمة على العدالة والديمقراطية والمساواة. ولكي يكون للحركة النسوية والشبابية دور مؤثر يجب الانخراط في هذه العملية وليس العمل خارجها. كذلك لا يمكن أن يتم إصلاح المنظمة إلا بإصلاح مكوناتها (الفصائل، الاتحادات الشعبية والنقابات، المجلس التشريعي). وهذا يتطلب العمل مع هذه الجهات كافة وإلغاء مفهوم المحاصصة الفصائلية وتكريس الديمقراطية والانتخابات والتنسيق بين الحركة النسوية والشبابية كحلفاء وتحديد المصالح الذاتية المشتركة كنساء وكشباب بغض النظر عن مواقف الفصائل من خلال رؤية ومشروع وخطط عمل تناسبها يتحدد من خلالها آليات انتزاع الحقوق وبلورة أجندة عمل ومطالب محددة وبرنامج لإحداث تحولات مجتمعية تلعب الحركة النسوية والشبابية دورا متقدما فيه مع مساندة من كافة الجهات الحليفة برامج لتطوير قيادات نسوية وشبابية . والمطالبة بتشكيل جسم للمراقبة والمتابعة والمساءلة حول حقوق النساء والتزامات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بكامل مكوناتها في تطبيق الكوتا النسوية، وتطوير آليات فاعلة للاستفادة من الفرص المتاحة كالتوقيع على اتفاقية سيداو والعمل بخاصة لموائمة البيئة القانونية المحلية مع متطلبات التوقيع عليها ومتابعة قرار المجلس المركزي الخاص باعتماد وتنشيط الكوتا النسوية بنسبة 30 % في مختلف هيئات ومؤسسات منظمة التحرير من أجل مأسسة القرار وضمان تطبيقه عبر استصدار قوانين ولوائح وإجراءات تنفيذية واضحة وملزمة لتطبيقه، ونظام رقابي للتأكد من التقيد بالتطبيق.

دراسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية (2017) بعنوان: واقع النساء في الأحزاب السياسية اليسارية

الفلسطينية ومدى تأثيرها بصعود الإسلام السياسي

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على "واقع النساء في الأحزاب السياسية اليسارية الفلسطينية ومدى تأثيرها بصعود الإسلام السياسي"، ومعرفة التحديات التي تواجههن داخل وخارج الحزب، والتهديدات التي تواجه الأطر النسوية المؤيدة للأحزاب، وكذلك التعرف على مدى تأثير الإسلام السياسي على مشاركة المرأة السياسية. وأستخدم في الدراسة الأسلوب الكيفي والكمي كأدوات لجمع البيانات، حيث تم اعتماد المقابلات شبه المنتظمة وعددها (27) مقابلة او لمجموعات البؤرية وعددها (2) في الدراسة الكيفية، كما وتم إعداد أسئلة ودليل المقابلات، أما في الدراسة الكمية تم اعتماد الإستبانة لفحص موقف المبحوثات من عدة قضايا.

أظهرت نتائج الدراسة الكيفية والكمية، أن جميع المبحوثين/ات رجالاً ونساءً غير راضين عن واقع النساء داخل الأحزاب حيث تشكل النساء ما بين 20 - 30 % من عدد المنتسبين للأحزاب اليسارية باستثناء الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي صرحت أن عدد النساء العضوات فيها أعلى من عدد الأعضاء الرجال، أما بالنسبة لعدد النساء في مواقع صنع القرار فتبين أن ما يقارب من 25 - 30 % من مواقع صنع القرار في الأحزاب تحتلها النساء، باستثناء فدا حيث تحتل النساء 40 % من مواقع صنع القرار فيها. ولقد أشارت 43.1 % من المبحوثات أن هنالك نظرة دونية من الرجال تجاه النساء. وأشارت 64.2 % من المبحوثات أن أهم التحديات التي تواجه النساء الحزبيات داخل الأحزاب اليسارية هي الفجوة بين ما يطرح نظرياً في أدبيات الأحزاب وبين ما يطبق حقيقة على أرض الواقع بما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة، كما أشارت 54.8 % من المبحوثات أن من التحديات التي تواجههن داخل الحزب صعوبة الوصول إلى مواقع صنع القرار، أما على صعيد التهديدات الخارجية فإن الاحتلال الإسرائيلي أولاً والانقسام السياسي وكذلك انتشار قيم الإسلام السياسي تعد من أهم التهديدات الخارجية أما على صعيد المطلوب من الأحزاب، فطالبت المبحوثات برفع قدراتهن السياسية والفكرية والقيادية، والعمل على تفرغ عدد من الحزبيات للعمل السياسي، وكذلك إشراكهن بتمثيل الحزب في المؤتمرات واللجان الوطنية، واعتبار القضايا التي تخص النساء قضايا رئيسية جوهرية، على الحزب تبنيها وترجمتها في برامج وأنشطته، وأوصت الدراسة بالعمل على محاربة كل المظاهر والقيم التقليدية التي تركز دونية المرأة وتحصر دورها بالدور الإنجابي فقط داخل المجتمع، والعمل على إعداد كادر من الشابات لتهيئتهن للانخراط وقيادة الأطر النسوية، وكذلك إيجاد بيئة داعمة للكادرات والقيادات الشابة والمحلية، بحيث تعمل على تمكينهن وتأهيلهن.

دراسة الشويحات(2016) بعنوان: "المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تولي المرأة المتعلمة مناصب قيادية من وجهة نظر طلبة الجامعة الألمانية الأردنية".

بحثت هذه الدراسة في معرفة درجة الموافقة على تولي المرأة مناصب قيادية ودرست الأسباب والمعوقات الاجتماعية التي تحول دون تمكن المرأة من الوصول الى المناصب القيادية. واستخدمت الباحثة منهج المسح التحليلي، حيث تمثلت أداة الدراسة باستبانة طورته الباحثة مكونة من 61 فقرة، وتم تطبيقها على عينة من 401 طالبا. وكانت أبرز نتائج الدراسة أن ضعف قنوات المرأة واصحاب القرار بتولي المرأة مناصب قيادية وان مواقف الامل السلبية هي من أهم العوامل السلبية المؤثرة، التي تحول دون منافسة المرأة للرجل، وذلك الى جانب نظرة المجتمع لدور المرأة الانجابي وواجباتها في التدبير المنزلي، والتي بدورها تؤدي الى وجود نظرة سلبية من قبل اصحاب العمل السلبية لدور المرأة، وخاصة لجهة الحاجة لإجازة أمومة تدفعها للانقطاع عن العمل.

دراسة عياد،(2015) بعنوان " واقع المرأة في صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني، جامعه القدس.

بحثت هذه الدراسة في واقع المرأة في صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني ومعيقاتها وسبل تطوير افاق مشاركتها. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت ببناء استبانة من 61 فقرة اشتملت على ثلاثة محاور توزعت على اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة في سلك القضاء، وسبل تعزيز دورها في هذا المجال، والمعوقات التي تواجهها. وقد طبقت الدراسة على عينة عددها 384 مواطنا ومواطنه اختيرت بالطريقة الطبقيّة العشوائية. وكانت أبرز نتائج الدراسة ان اجابات افراد العينة اكدت ان القاضي الجيد سواء رجل او امرأة، وان المرأة تستطيع العمل كقاضية في سلك القضاء ودخولها لسلك القضاء هو تحقيق لطموحاتها، وان اهم المعوقات التي تواجه المرأة في الوصول الى اماكن صنع القرار في القضاء الفلسطيني تتمثل بالسيطرة الذكورية وعدم تقبل المجتمع لفكرة دخول المرأة للسلك القضاء الفلسطيني.

دراسة إيمان نزال(2013) دور المرأة العضو في بلديات محافظة جنين في اتخاذ القرار بين المعوقات وسبل التعزيز).

هدفت هذه الدراسة دور المرأة في بلديات محافظة جنين في اتخاذ القرار من وجهة نظر اعضاء المجالس البلدية في تلك البلديات ومعرفة الفروقات تبعا لمتغير العمر والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي والنوع الاجتماعي والحالة الاجتماعية ولتحقيق اهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وصممت استبانة من 38 فقرة بهدف جمع البيانات وتكون مجتمع الدراسة من جميع اعضاء المجالس البلدية المنتخبة في بلديات محافظة جنين والبالغ عددهم (161) عضوا.

واظهرت نتائج الدراسة ان درجة دور المرأة في اتخاذ القرار مرتفعة وانه يوجد فروق احصائية تعزى لمتغير العمر ولا يوجد فروق لمتغير (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، النوع الاجتماعي) واوصت الدراسة بضرورة تدريب النساء على المنهجية العلمية في عملية اتخاذ القرار وضرورة زيادة مشاركة النساء العضوات في المجالس البلدية واعداد الخطط.

دراسة اشتية (2012) بعنوان: "تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية (1996-2009)"

جاءت هذه الدراسة لتعالج الدور الذي أدته المرأة في الحقل السياسي الفلسطيني وتقييمه وبالتحديد في المجلس التشريعي، ومدى إسهامها في صنع القرارات والتشريعات الصادرة عن هذا المجلس. وتحققت الرسالة من الفرضية التي تقول وتدعي أن النائبات الفلسطينيات عملن في المجلس التشريعي بشكل منفرد وتمترسن خلف أحزابهن مما انعكس سلباً على تعزيز المشاركة السياسية لديهن، فلم تصنع البرلمانية الفلسطينية عملاً نسوياً موحداً سواء على صعيد صياغة سياسات نسائية حزبية، أو على مستوى اتخاذ قرارات نسائية تخص العمل النسائي. إضافة إلى ذلك، تناولت الدراسة الدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية في فترتين انتخابيتين فلسطينيتين (فترة 1996، وفترة 2006) وهذا ما انفردت به هذه الدراسة، علاوة على العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار لدى النائبات الفلسطينيات سواء في وصولهن إلى مقاعد السلطة التشريعية، أو في ممارستهن للعمل السياسي والتشريعي. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى ذلك استخدم أداة المقابلة مع النائبات. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن مشاركة المرأة البرلمانية في المؤسسات الرسمية لم ترتق للدور المهم الذي يجب أن تؤديه المرأة الفلسطينية، على الصعيد الوطني والسياسي، ويحد من إمكانية تأثيرها في رسم السياسات وإحداث تعديلات في التشريعات القائمة، وانتهت الدراسة إلى أن الأحزاب قامت بدعم المرأة في انتخابات المجلس التشريعي بما يخدم مصلحتها الحزبية وليس تضامناً مع قضايا المرأة وحقوقها، وأن عدم وضوح الطرح النسوي وعدم ربطه بالقضايا المجتمعية العامة قد أثر سلباً على أداء البرلمانيات. وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات الحكومية، ودراسة مدى توافقها مع مشاركة المرأة في صنع القرار، كما يتوجب العمل على زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية بشكل عام والمؤسسات التشريعية بشكل خاص، وفتح المجال أمامها للمساهمة في عملية التنمية ورسم السياسات وإجراء التعديلات والقوانين بما يخدم مصالح المرأة وحقوقها

2.3.2 الدراسات الأجنبية

دراسة Azizullah Jan وآخرون (2020) بعنوان:

Role of Political Participation in Women's Empowerment at Charsadda, Khyber Pakhtunkhwa

هدفت هذه الدراسة معرفة واقع المشاركة السياسية ودورها في تمكين المرأة في شارسادا ، خيبر بختونخوا، إحدى مقاطعات باكستان، وتم تصميم استبانة خاصة للدراسة وزعت على عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها 200 امرأة، وتم جمع البيانات من كامل العينة. كما تم استخدام جدول المقابلة لجمع البيانات. تم تضمين أسئلة منظمة وشبه منظمة في جدول المقابلة. وبعد جمع البيانات، تمت معالجة البيانات من خلال SPSS وجدولتها وكذلك عرضها بالنسب المئوية والترددات لفهم أفضل. وتم استخدام اختبار Chi-square لقياس الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. واقتُرحت نتائج الدراسة أن التغيير في معرفة القراءة والكتابة الرسمية للإناث يمكن أن ينقل المزيد من الوعي والثقة بالنفس. كما أوصت الدراسة بالمشاركة الكبيرة للجهات الحكومية وغير الحكومية لتفعيل التجمعات النسائية، فضلاً عن زيادة مستوى وعي المرأة، والوعي بالمشاركة السياسية، ومهارات التعلم. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن المرأة القائدة يمكنها تمكين المرأة بشكل أفضل في المستقبل، وكذلك المرشحة، يمكنها حل مشاكلها بشكل أفضل مقارنة بالذكور.

دراسة "Women Deliver" (2019) بعنوان

Strengthen Girls' and Women's Political Participation and Decision-Making Power

ناقشت هذه الدراسة التمكين السياسي للمرأة عبر تعزيز دورها السياسي وصنع القرار، حيث ناقشت الشبه بين دول جنوب آسيا من حيث التهميش السياسي والاجتماعي للمرأة لتعلل الدافع للبحث عن طرق تمكين المرأة سياسياً. فاتبعت هذه الدراسة منهجية تحليل التداعيات والجوانب العملية للإجراءات المتخذة من حكومات دول جنوب آسيا لتحقيق التمكين السياسي ومشاركة المرأة في صنع القرار على كافة المستويات. وحاجبت الدراسة بان الطريق إلى الأمام يحتاج إلى ضمان ودعم الفتيات وحق المرأة في المشاركة في صنع القرار والعمليات السياسية، وبحيث يجب أن يكون هذا متجذراً في الحلول التالية: إدخال نظام الحصص بين الجنسين كآليات انتقالية؛ تعزيز حقوق الفتيات والنساء، والمشاركة في منع النزاعات، وتخفيف الآثار الإنسانية للأزمات وعمليات بناء السلام؛ تعزيز الوصول إلى مساحات صنع القرار والعمليات السياسية لجميع النساء، ولا سيما النساء الأكثر تهميشاً؛ إنشاء مسارات للتدريب والقيادة تراعي الفوارق بين الجنسين؛ تعزيز الشمولية في القيادة والمشاركة المدنية واتخاذ القرار في المجالات العامة والخاصة؛ ضمان أن تكون البيئات السياسية خالية من التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وضمان الاعتراف بالمرأة في قدرات صنع القرار. ومن خلال التحليل المكثف لهذه الإجراءات، اقترحت هذه الدراسة توصيات لتهيئة البيئة السياسية لاتخاذ الحكومة خطوات جذرية بمساعدة مؤسسات المجتمع المدني وغير الحكومية، مع تعاون المجتمع. ومن التوصيات المقترحة تحسين مستوى التعليم وخاصة العالي وتقليل نسبة الأمية، إذ يساهم التعليم ببناء الطبقة المتوسطة التي تساعد بنشر التوسط

والديمقراطية، كما ويعطي التعليم المرأة معرفة اقتصادية، ووعيا لتشارك بصنع القرار بالمنزل والمجتمع. وتشير الدراسة إلى أن الاستقلال الاقتصادي يمنح المرأة فرصة لتعبير عن صوتها بحرية أكبر، ولتشارك كسياسية. وتؤكد الدراسة على أهمية تنفيذ القوانين التي قد تمنح المرأة الاستقلال الاقتصادي كقوانين الميراث مما يسمح للمرأة باتخاذ قراراتها، وأهمية إضافة الطابع المؤسسي على قوانين حجز عدد من المقاعد السياسية للمرأة. أما عن الثقافة العامة، فتشير الدراسة إلى قدرة الحملات الإعلامية تغيير هذه الثقافة بمساعدة مستوى منخفض من الأمية مع نظام قانون محسن للمرأة.

دراسة "M. AMEEN NISHA" و "D. VEZHAVENTHAN" (2018) بعنوان:

Political Empowerment and Participation of Women in India

الدراسة التي قام بها كل من أمين نيشا، والدكتور د. فيزافينثان من جامعة سافيثا- الهند بعنوان التمكين السياسي ومشاركة المرأة في الهند والمنشورة في المجلة الدولية للرياضيات البحتة والتطبيقية المجلد 120 رقم 5 على الصفحات 4721-4736 للعام 2018 نشرت خاصة، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة التحديات والبيانات الإحصائية بالمقارنة مع دول أخرى وتمكين المرأة في المشاركة السياسية في الهند. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي في البحث. وقد خلصت الدراسة إلى أن عدة عوامل أساسية مثل العوامل الاقتصادية، والدينية، والاجتماعية والثقافية تسهم في المستوى المتدني لمشاركة المرأة السياسية في الهند. وتشير إلى أنه بالرغم من أن الإحصائيات تشير إلى أن مشاركة المرأة السياسية في ارتفاع تدريجي، إلا أنه لم يعد ارتفاعا مؤثرا وملحوظا كما كان في الأعوام ما بين 1952 - 2014، وأنه لا زال من المهم جدا بث ورفع الوعي بين النساء في الهند للمشاركة في الحياة السياسية بجراه.

دراسة Abshir Dhiblawe (2018) بعنوان:

WOMEN POLITICAL PARTICIPATION AND DECISION MAKING IN SOMALI

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المشاركة السياسية للمرأة وصنع القرار في الصومال، ومعرفة فرص المشاركة السياسية للمرأة، وتحديد مستوى فرص هذه المشاركة في ظل المشهد السياسي الصومالي، وذلك بهدف كيفية تمكين المرأة من المشاركة في السياسة وصنع القرار، وإيجاد حلول لعدم التوازن السياسي في الصومال، وقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب المسح التحليلي الوصفي باستخدام كل من طرق البحث الكمي والنوعي مع استبيان من جزأين وجدول مقابلة من جزء واحد لجمع البيانات من المبحوثين. واخذت عينات عشوائية بسيطة لانتقاء قوامها (40) عينة من حجم مجتمع يبلغ (50). ووجدت الباحثة أن ليس للمرأة أي اعتبار في السياسة والقيادة واتخاذ القرار في الصومال. واوصت الباحثة بضرورة أن تعمل

الحكومة والمجتمع المدني والناشطات من النساء على توعية المجتمع لإدراك حاجة المرأة للمشاركة في السياسة والحكم. وأكدت على حاجة الرجال إلى إدراك حاجة النساء إلى السلطة السياسية وتغيير الطريقة التي ينظرون بها إلى النساء، وأنه يجب على الحكومة الشروع في الأنشطة التي تدعم المبادرات السياسية للمرأة. كما أوصت الباحثة بمزيد من الدراسة لهذه المجالات بما في ذلك: دراسة يمكن أن تحلل مساهمة منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وحقوق الإنسان، ودراسة كيف يمكن أن تقيم فجوات السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الحكم والسياسة لتمكين المرأة، وكذلك دراسات في المجال المتعلق بتأثير الثقافة على المشاركة السياسية للمرأة وصنع القرار .

دراسة "Petronella Munemo" (2017) بعنوان:

Women's Participation in Decision Making in Public and Political Spheres in Ghana: Constrains and Strategies

تتناول هذه الدراسة عن دور المرأة في مواقع صنع القرار السياسي والعام في غانا، حيث ان الكاتب يناقش بأن النساء غير ممثلات بشكل كاف في هذا القطاع. تفحص هذه الورقة الأدبيات الموجودة حول صنع القرار السياسي والعام من أجل تسليط الضوء على الوضع الحالي للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والعامّة، ولتحديد العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في اتخاذ القرار. بعد تحليل هذه الكتابات قدم الكاتب توصيات بشأن ما يمكن فعله لتعزيز مشاركة المرأة في هذا المجال. بدأ بفكرة تخصيص حصص نسبية للإناث في مناصب صنع القرار لتفادي أي تعصب شخصي، ومن ثم اقترح بدء برامج وندوات وورش عمل ومؤتمرات لتطوير مهاراتهن الاقتصادية والثقافية. كما أنه يمكن استغلال هذه الورشات لمناقشة القضايا المتعلقة في مشاركتهن وتمكينهم فيما يتعلق بهذا القطاع في غانا. كما أوصى. وجاءت هذه التوصيات لتطوير التكافؤ بين الجنسين في صنع القرار اذ ينعكس بشكل إيجابي على المدى الطويل في مجالات أخرى مثل التعليم والصحة والعنف والفقر وفرص العمل. وأخيرا يعتقد الكاتب ان تحدي الأعراف المجتمعية التي تضر بالمرأة في غانا والتركيز على مشاركتها أمر بارز الأهمية حيث ان تمكين المرأة نهج مهم من أجل التنمية الاجتماعية.

دراسة Affiat Rizki (2011) بعنوان

" Women's Participation in Decision Making in Post-Conflict Aceh"

تتناول هذه الورقة مشاركة المرأة في صنع القرار في مناطق وقرى أتشيه، ودور المرأة في السلطة والدولة. تركز المعلومات على استبيانات ومقابلات مع سكان مناطق مختلفة من أتشيه. تركز الورقة على ثلاثة عناصر رئيسية: المرأة والانتخابات المحلية، النساء في المراتب العليا في المقاطعات والمحافظات

ومشاركة المرأة في آلية التخطيط التنموي الحكومي. يجد الكاتب من خلال بحثه أن تمكين المرأة من خلال المنظمات غير الحكومية غالبا ما يكون غير مستدام، متقطع ويختلف من منظومة الى أخرى. لذلك، فإنه يقترح تعديلات على منهجية هذه البرامج. أولا، نصح بتنظيم هذه الدورات بالتعاون مع المنظمات والمجموعات القائمة في كل منطقة على حدة والأخذ بعين الاعتبار بأن الأعراف والفكر والمعتقدات تختلف في المدن عن الأرياف وعن القرى، ولذلك يجب صنع برامج ملائمة لكل منطقة بنفسها. كما شجع على أن تكون هذه الورشات زيارات دورية مهمة بالعوائق الثقافية والاحتياجات الخاصة بالنساء في أتشيه. بالإضافة الى ذلك يذكر الكاتب ضرورة دعم هذه المنظومات والبرامج ماديا من قبل الحكومة لتحسين الخدمات اللوجستية والقدرة على الوصول لمختلف الطبقات. وأخيرا يؤكد على أهمية دور رجال الدين في نشر الوعي عن هذا الموضوع في الخطب والتجمعات لجعل البرنامج متكاملًا من كافة النواحي.

دراسة صندوق المرأة الأوكراني (2011) بعنوان "مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار في أوكرانيا - ورقة استراتيجية"

Women's Participation in Politics and Decision-Making in Ukraine: Strategy Paper

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل مستوى مشاركة المرأة السياسية القائم في أوكرانيا، وإبراز أهم التحديات التي تواجه المرأة في الدخول إلى المستويات السياسية ومن ثم تقترح بهض الاستراتيجيات للتغلب على هذه التحديات. ارتكزت الورقة على الدراسات المسبولوجية والبيانات الإحصائية، ونتائج الأبحاث المحلية والدولية، بهدف تحديد الاستراتيجيات الملائمة لدعم المساواة في الحياة السياسية ومشاركة المرأة في صنع القرار.

وخلصت الدراسة أنه بالرغم من الجهود الواضحة من قبل أوكرانيا لضمان المساواة، إلا أن الوضع القائم لا يزال يشير إلى مستويات متدنية وغير مقبولة من مشاركة المرأة الأوكرانية في الحياة السياسية وصنع القرار على المستوى الوطني. وأنه وفقا لكافة المؤشرات الدولية فإن أوكرانيا تتجه بالشكل الخاطئ نحو تعزيز مشاركة المرأة السياسة وفي صنع القرار. فبالرغم من المستوى العالي في التعليم ومؤهلات النساء في أوكرانيا من أن هن يمثلن الغالبية في أصوات الناخبين إلا أن الأحزاب السياسية لا تعترف بعد بدور المرأة في هذا المضمار وأن مصالح المرأة لا تزال ممثلة بأقل من المستوى. وعليه طرحت الورقة مجموعة من الاستراتيجيات للمضي بشكل أقرب للمعايير الأوروبية في الديمقراطية والمساواة من خلال تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات.

دراسة Amna Mahmood (2004) بعنوان "التمكين السياسي للمرأة (دراسة مقارنة لدول آسيا الجنوبية)"

Political Empowerment of Women: A Comparative Study of South Asian Countries

تناولت هذه الدراسة موضوع التمكين السياسي للمرأة في دول جنوب آسيا خاصة، حيث ناقشت الشبه بين هذه الدول من حيث التهميش السياسي والاجتماعي للمرأة لتعلل الدافع للبحث عن طرق تمكين المرأة سياسيا. فاتبعت هذه الدراسة منهجية تحليل التداعيات والجوانب العملية للإجراءات المتخذة من حكومات دول جنوب آسيا لتحقيق التمكين السياسي ومشاركة المرأة في صنع القرار على كافة المستويات، فمن خلال التحليل المكثف لهذه الإجراءات، اقترحت هذه الدراسة توصيات لتهيئة البيئة السياسية لاتخاذ الحكومة خطوات جذرية بمساعدة مؤسسات المجتمع المدني والغير حكومية، مع تعاون المجتمع. ومن التوصيات المقترحة تحسين مستوى التعليم وخاصة العالي وتقليل نسبة الأمية، إذ يساهم التعليم ببناء الطبقة المتوسطة التي تساعد بنشر التوسط والديمقراطية، كما ويعطي التعليم المرأة معرفة اقتصادية، ووعيا لتشارك بصنع القرار بالمنزل والمجتمع. وتشير الدراسة إلى أن الاستقلال الاقتصادي يمنح المرأة فرصة لتعبر عن صوتها بحرية أكبر، ولتشارك كسياسية. وتؤكد الدراسة على أهمية تنفيذ القوانين التي قد تمنح المرأة الاستقلال الاقتصادي كقوانين الميراث مما يسمح للمرأة باتخاذ قراراتها، وأهمية إضافة الطابع المؤسسي على قوانين حجز عدد من المقاعد السياسية للمرأة. أما عن الثقافة العامة، فتشير الدراسة إلى قدرة الحملات الإعلامية تغيير هذه الثقافة بمساعدة مستوى منخفض من الأمية مع نظام قانون محسن للمرأة.

3.3.2 التعقيب على الأدب النظري والدراسات السابقة

بناء على استعراض الأدب العالمي والدراسات السابقة يمكن إجراء مقارنة لاجتهادات المختلفة للتمكين السياسي للمرأة وعلاقته بالمشاركة في صنع القرار من خلال الجدول التالي:

الرقم	المرجع	مفهوم التمكين
1	- كبير (1989)	التمكين كتحول في علاقات القوة بين الرجال والنساء، بحيث تتمكن النساء من التمتع بسلطة أكبر على حياتهن ويكون للرجال سلطة اقل على حياة النساء.
	- كبير (2000)	"زيادة قدرة الناس على صنع خيارات إستراتيجية في حياتهم في مجال كانت فيه هذه القدرة غير متاحة لهم سابقا"

2	- رولاند (1997)	استطاعة المرأة امتلاك القدرات وان لها الحق في التصرف والتأثير على القرارات المتعلقة بحياتها ومصيرها.
3	- فريدمان (1992)	التمكين قوة اجتماعية، يمكن ترجمتها إلى قوة سياسية، في إطار الجماعة.
4	- يونغ (1993)	ان التمكين هو ما يُمكن المرأة من السيطرة على حياتها، ووضع جدول أعمالها، والتنظيم لمساعدة النساء بعضهن البعض، أي كعمل جماعي وليس فردي.
5	- بيتيل (1999)	التمكين هو عملية جماعية شاملة تستهدف تعزيز وعي وبناء قدرات النساء من أجل مشاركة أوسع وقدر أكبر للتمثيل والوصول إلى سلطة صنع القرار والتحكم.
6	- (رحمان) (2013)	التمكين ليس مجرد مسألة إعادة ترتيب السلطة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؛ بل هو أيضاً مسألة تغيير للقيم السائدة في المجتمع، وهو ما يطال الرجال والنساء على حد سواء، بل ويتعلق بالرجال أكثر لأنهم ما زالوا في موقع السيطرة بسبب وجود النظام الأبوي.
7	- مسعود (2006)	"عملية تهدف الى تعزيز قدرات الأفراد او الجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما".
8	- بلول (2009)	التمكين السياسي للمرأة هو جعل المرأة ممتلئة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير. أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جديّة وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى كلّها والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، وتعزيز دورها

		في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعات بأكملها.
9	- آدامز (2008)	إن التمكين هو قدرة الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية على السيطرة على ظروفهم وممارسة السلطة وتحقيق أهدافهم الخاصة، ويكونون قادرين على مساعدة أنفسهم والآخرين على تحقيق أقصى قدر من قيمة حياتهم.
10	- رحمان (2013)	التمكين ليس مجرد مسألة إعادة ترتيب السلطة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؛ بل هو أيضًا مسألة تغيير للقيم السائدة في المجتمع، وهو ما يطال الرجال والنساء على حد سواء، بل ويتعلق بالرجال أكثر لأنهم ما زالوا في موقع السيطرة بسبب وجود النظام الأبوي.
11	- التقرير الوطني لأهداف التنمية الألفية (2005)	التمكين السياسي للمرأة يعني جعل المرأة تمتلك القوة والإمكانات والقدرة لتكون عنصرًا فاعلاً في التغيير والتنمية، أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعات بأكملها.
12	- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)	التمكين هو العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة أو التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو تسلبهم حقوقهم.
13	- البنك الدولي	"عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما". والتمكين هو توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى تملك إمكانية محاسبة هذه المؤسسات.

14	- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)	ان التمكين السياسي للمرأة هو "العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا وجماعيا، واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها، فتكتسب الثقة والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل"
15	- V-Dem Index	التمكين السياسي للمرأة هو امتلاك المرأة للقدرة على الاختيار والتمتع بالوكالة والمشاركة في صنع القرار المجتمعي والسياسي.

جدول رقم (1): مقارنة الاجتهادات المختلفة لمفهوم تمكين المرأة، من إعداد الباحثة

أما فيما يتعلق بمؤشرات تمكين المرأة فيمكن تلخيص الاجتهادات المختلفة حولها بالجدول الآتي:

الرقم	الجهة والمصدر	المؤشرات
1	- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة للعام 1966م	• أن للنساء الحق في التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهم وبين الرجال دون أي تمييز. • للنساء الأهلية في أن ينتخبن جميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، بشرط التساوي بينهم وبين الرجال دون أي تمييز. • ضرورة تقلد المناصب العامة دون أي تمييز ضدهم
2	- المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995	• المساواة بين الرجل والمرأة هي قضية من قضايا حقوق الإنسان وشرط للعدالة الاجتماعية، وهي أيضاً شرط مسبق ضروري وأساسي للمساواة والتنمية والسلامة. • العمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى 30%. • المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية في

		التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم وإصلاحها. • "إن نسبة 30 % تعتبر هدفاً أولياً للوصول المرأة إلى مواقع صنع القرار وكخطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو (الوصول بالنسبة إلى 50 %).
3	- المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس، تشرين الثاني 1995.	• أن يمثل منظور الجندر أو النوع تياراً رئيسياً يتخلل جميع نشاطات تخطيط السياسات، والبرمجة، والتنفيذ، والتقييم • أن تشجع اليونسكو مشاركة النساء الواسعة والنشطة. • أن تحاول المنظمة وضع برامج ومشروعات ونشاطات تستفيد منها الفتيات والنساء، وتكون موجهة إلى تعزيز المساواة، وبناء الطاقات والقدرات المحلية وإلى تمتع النساء بالمواطنة الكاملة.
4	- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979.	• الدعوة إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. • ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة فاعلة للمرأة في مراكز صنع القرار. • لا يعد اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى

تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة". • ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في (أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب للهيئات جميعها التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، (ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على المستويات الحكومية جميعها، (ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد. • المطلوب أن تعدل الدول الموقعة على الاتفاقية جميع القوانين التمييزية، وأن تدرج مبدأ المساواة في تشريعاتها وأن تحمي المرأة من التمييز من جانب مؤسسات الدولة والأشخاص والمنظمات والمنشآت.		
• مشاركة النساء في المواقع القيادية • مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة. • إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء. • مشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات. • اكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن.	- عبد القادر (2006)	5

• نسبة النساء في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار. • نسبة النساء في الخدمة المدنية. • نسبة النساء اللواتي يسجلن للتصويت والانتخاب. • نسبة النساء اللواتي يحق لهن التصويت من الجنسين. • نسبة النساء في مجالس النواب والأعيان.	- المناور (2016)	6
• امتلاك الخيار للقدرة على اتخاذ قرارات ذات معنى في الجوانب الحساسة للحياة اليومية. • امتلاك الحرية الأساسية للحركة. • الحرية من العمل القسري. • التمتع بمعاملة متساوية في نظام العدالة. • التمتع بحرية المشاركة في النقاش العام. • المشاركة في منظمات المجتمع المدني. • التمثيل في إطار الجسم الصحفي. • القدرة على المشاركة في المطالب السياسية. • التواجد الفعّال في المواقع السياسية الرسمية. • التمتع بحصة متساوية من توزيع القوى.	V-Dem Index -	7
• إدخال نظام الحصص بين الجنسين كآليات انتقالية؛ • تعزيز حقوق الفتيات والنساء، والمشاركة في منع النزاعات، وتخفيف الآثار الإنسانية للأزمات وعمليات بناء السلام؛	Women Deliver -	8

• تعزيز الوصول إلى مساحات صنع القرار والعمليات السياسية لجميع النساء، ولا سيما النساء الأكثر تهميشاً؛ • إنشاء مسارات للتدريب والقيادة تراعي الفوارق بين الجنسين؛ • تعزيز الشمولية في القيادة والمشاركة المدنية واتخاذ القرار في المجالات العامة والخاصة؛ • ضمان أن تكون البيئات السياسية خالية من التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وضمان الاعتراف بقدرات المرأة في صنع القرار.		
---	--	--

جدول رقم (2): مقارنة الاجتهادات المختلفة حول مؤشرات تمكين المرأة، من إعداد الباحثة.

ومن الواضح ان ثمة تقاطع بين الدراسة الحالية والعديد من الدراسات السابقة، ولكن ثمة اختلاف أيضا. فالدراسة الحالية تعالج مسألة أثر التمكين السياسي للمرأة على المشاركة في مواقع صنع القرار. وقد تعرضت الكثير من الدراسات لهذه العلاقة، ولكنها لم تعالج خصوصية ذلك في السياق الفلسطيني الخاص كما تفعل هذه الدراسة. كما ان هذه الدراسة قد اعتمدت على تحديدات مقياس تنوعات الديمقراطية (V-Dem Index)، الذي يعتبر نهجا جديدا لقياس تمكين المرأة وعلاقته بالمشاركة في صنع القرار، والذي يتجاوز القياس الكمي لعدد النساء في البرلمان او الحكومة والمجالس المحلية وقيادات الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، ويبحث في التمكين والمشاركة في صنع القرار في مجالات ذات علاقة بالبنية الاجتماعية والسياسية، كمجال الاختيار والوكالة والمشاركة. ولكن هذا المقياس لم يطبق في فلسطين، ولذلك تتميز هذه الدراسة بفراستها على هذا الصعيد.

ولا شك بأن الدراسة الحالية قد استفادت من الدراسات السابقة في مجالات عديدة، ومنها تعريف مصطلحات الدراسة الأساسية، وتحديد وصياغة مشكلة وأهداف وأسئلة الدراسة بشكل واضح، وتحديد متغيرات الدراسة، ومجالات ومعايير التمكين السياسي للمرأة وتحديد مؤشرات قياسه، التي تم تضمينها في الاستبانة. وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن هذه الدراسة تعتبر جديدة في منهجها وقياسها لمعايير ومؤشرات التمكين، وتتميز بأن مجتمعها أيضا مختلف حيث اقتصر على الكتل الانتخابية المشكلة لخوض الانتخابات التشريعية التي كان من المفترض أن تجري عام 2021، كما أنها استخدمت أداة المقابلة إلى جانب الاستبيان.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- المقدمة
- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- وصف عينة الدراسة
- أداة الدراسة
- ثبات الأداة.
- إجراءات الدراسة.
- تصحيح الأداة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 المقدمة

يستعرض هذا الفصل بشكل مفصل منهجية الدراسة وإجراءاتها التي اتبعتها الباحثة في تنفيذ الدراسة في كافة مراحلها، وباعتبارها عملية متكاملة بمسارين نظري (مصدر معلومات ثانوي) وتطبيقي عملي ميداني (مصدر معلومات أولية). حيث شملت الإجراءات في المسار النظري التحديد الدقيق للعنوان وحصر الأدب والدراسات السابقة وتحليلها والتعقيب عليها وصولاً للاستفادة منها في تحليل البيانات، وشمل المسار الثاني بناء أدوات الدراسة في ضوء العنوان المحدد وحصر مجتمع الدراسة وعينها (الاستبانة والمقابلة) وتحكيمها وفحص صدقها وثباتها، وصياغتها بشكل نهائي وتوزيعها وجمع البيانات وتحليلها. والاستناد إلى نتائج المسارين في مناقشة النتائج والخروج بالاستنتاجات والتقدم بتوصيات ومقترحات.

2.3 منهج الدراسة

بناء على طبيعة الموضوع، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة منهجا وصفيا تحليليا مسنودا بمنهج تحليل كيفي. فالمنهج الوصفي التحليلي ملائم لطبيعة الدراسة، حيث الحاجة لجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها واستخدامها بناء على المؤشرات الواقعية لاستشراف المستقبل، وهو منهج مناسب لدراسة مثل هذا الحقل من الدراسات التي تتدرج في إطار دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية. ونظرا لأن موضوع الدراسة يعالج التمكين السياسي للمرأة وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار، وهو موضوع تختلف حوله الآراء وبجاجة لرأي المختصين والخبراء والناشطين الاجتماعيين، وخاصة النساء القياديات، فقد تم اللجوء لأداة المقابلة المعمقة، وتقيد المعلومات والمعطيات المستقاة من هذه المقابلات في اجراء مقارنة مع استجابات المبحوثين بناء على الاستبانة، ما يعزز موضوعية الحكم على النتائج.

3.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الكتل الانتخابية المسجلة رسميا لدى لجنة الانتخابات المركزية لخوض انتخابات المجلس التشريعي لعام 2021، وعددها (36) كتلة انتخابية. وقد تم اللجوء لهذا المجتمع باعتباره يمثل خارطة الحزبية الفلسطينية المتنوعة ذات الأطياف العديدة الوطنية والديمقراطية واليسارية والإسلامية والليبرالية، الحزبية ذات العلاقة بالتنظيمات السياسية التقليدية، والمستقلة ذات

النشأة الجديدة التي تتباين في رؤيتها وبرامجها مع التنويعات الحزبية التقليدية. ونظرا لان العدد محصورا وبالإمكان الوصول الى ممثلي الكتل الانتخابية، فقد اعتمد أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة، أي أن عينة الدراسة تطابقت من حيث العدد والدلالة مع عدد مجتمع الدراسة. وقد تم توزيع (36) استبانة على ممثلي الكتل الانتخابية حسب بيانات لجنة الانتخابات المركزية، وتم استرداد (31) استبانة بنسبة (86.1%). وبذا سيجري اعتماد عدد (31) كعدد لعينة الدراسة.

4.3 وصف عينة الدراسة:

1.4.3 متغير تصنيف الكتل الانتخابية

جدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير تصنيف الكتل الانتخابية

متغير تصنيف الكتل الانتخابية	العدد	النسبة المئوية %
حزبية	9	29.0%
مستقلة	22	71.0%
المجموع	31	100.0%

من الواضح من الجدول أن معظم الكتل الانتخابية (بنسبة 71.0%) مستقلة، بينما الكتل الحزبية تصل نسبتها الى 29% من عدد جميع الكتل. ومن الملاحظ ان بعض ممثلي الكتل الانتخابية لم يميز بين الطبيعة الحزبية والمستقلة للكتلة، حيث أنه وحسب لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية هنالك 6 قوائم حزبية مرشحة فقط وليس 9. وقد يعزى ذلك الى أن بعض الكتل تعتبر نفسها ممثلة للتنظيم الأصلي الذي انبثقت عنه ككتلتى الحرية (القوة والبرغوثي) والمستقبل (دحلان).

2.4.3 متغير عدد المرشحين

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد المرشحين

متغير عدد المرشحين	العدد	النسبة المئوية %
20 - 16	7	22.6%
30 - 21	9	29.0%
50 - 31	7	22.6%

70 - 51	4	%12.9
132 - 71	4	%12.9
المجموع	31	%100.0

3.4.3 متغير نسبة النساء في الكتلة

جدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نسبة النساء في الكتلة

متغير نسبة النساء في الكتلة	العدد	النسبة المئوية %
%21 - %25	5	%16.1
%26 - %30	13	%41.9
%31 - %35	7	%22.6
%36 - %40	5	%16.1
%41 - %45	1	%3.2
المجموع	31	%100.0

ان نسبة النساء في الكتل الانتخابية متباينة، فأقلها من 21%-25% وأعلاها من 41%-45%. ومن الواضح أن 13 كتلة انتخابية قد التزمت بتضمين قائمتها ما لا يقل عن نسبة 30% من النساء وهي النسبة المعتمدة من قبل المجلس المركزي، والتي تصل حسب مقتضيات النظام الانتخابي المعتمد الى 26%، بينما وصل عدد الكتل الانتخابية التي رفعت نسبة مشاركة النساء فيها الى 13 كتلة أيضا، وهو أمر يحتسب لها ويصب في صالح تمكين المرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار .

4.4.3 متغير الجنس

جدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

متغير الجنس	العدد	النسبة المئوية %
أنثى	22	%71.0
ذكر	9	%29.0
المجموع	31	%100.0

يوضح الجدول أن نسبة الاناث اللواتي قمن بتعبئة الاستبانة يصل الى 71%. ومن الواضح ان الكتل الانتخابية ارادت أن تفسح المجال للنساء المشاركات فيها للقيام بالتعبير عن رأي الكتلة بأسئلة وفقرات الاستبانة. وفي كل الأحوال فان هذه النسبة العالية تدل على أن المرأة الفلسطينية لديها القدرات والامكانيات لأن تشارك بفعالية في تمثيل القيادات الحزبية والكتل الانتخابية.

5.4.3 متغير المهنة

جدول رقم (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المهنة

متغير المهنة	العدد	النسبة المئوية %
موظف	9	29.0%
محامي	3	9.7%
طبيب	2	6.5%
عمل حر	2	6.5%
صحفي	1	3.2%
غير ذلك	14	45.2%
المجموع	31	100.0%

6.4.3 متغير المؤهل العلمي

جدول رقم (6) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

متغير المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
ثانوية عامة فأقل	1	3.2%
دبلوم متوسط	2	6.5%
بكالوريوس	17	54.8%
ماجستير فأعلى	11	35.5%
المجموع	31	100.0%

7.4.3 متغير مكان السكن

جدول رقم (7)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن

متغير مكان السكن	العدد	النسبة المئوية %
الضفة الغربية	23	74.2%
القدس	2	6.5%
قطاع غزة	6	19.4%
المجموع	31	100.0%

5.3 أداة الدراسة:

اشتملت الاستبانة على قسمين. تناول القسم الأول المتغيرات الوسيطة لعينة الدراسة وهي (تصنيف الكتلة الانتخابية، عدد المرشحين، نسبة النساء في الكتلة، جنس معبئ الطلب، المهنة، المؤهل العلمي، ومكان السكن)، وتضمن القسم الثاني محاور الإستبانة، وتكون من ثلاثة محاور: المحور الأول؛ التمكين السياسي للمرأة وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار، وضم هذا المحور ثلاثة معايير (الاختيار، والوكالة، والمشاركة). حيث تكون المعيار الأول من (12) فقرة، والثاني من (9) فقرات، والثالث من (8) فقرات. والمحور الثاني جاء ليقس معيقات التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار وتكون من (13) فقرة، أما المحور الثالث فجاء ليقس محفزات تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار، واشتمل على (12) فقرة. وقد اعتمد في الاستبانة مقياس ليكرت الخماسي تنازليا من بدرجة كبيرة جدا، الى درجة كبيرة، الى بدرجة متوسطة، الى بدرجة منخفضة وأخيرا بدرجة منخفضة جدا (انظر ملحق رقم (2) الاستبانة بصيغتها النهائية بعد التحكيم)

6.3 ثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات الأداة من خلال اجراء اختبار التناسق الداخلي واستخراج معامل الثبات (كرونباخ ألفا) على عينة الدراسة بأكملها، حيث كان معامل ثبات الأداة (73.9%) وهو معامل ثبات جيد في الابحاث التربوية.

جدول رقم 8: معامل الثبات للأداة باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا

المحور	عدد الاسئلة	معامل كرونباخ
الاختبار	12	87.3%
الوكالة	9	79.6%
المشاركة	8	71.7%
قياس التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار	29	85.4%
معيقات التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار	13	85.8%
محفزات تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار	12	96.3%
الدرجة الكلية	54	84.2%

7.3 تصحيح الأداة:

لقد تم اعتماد التوزيع التالي لل فقرات في عملية تصحيح فقرات أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقاً لطريقة ليكرت الخماسية.

بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
5	4	3	2	1

مفتاح التصحيح

التقدير	مفتاح التصحيح لمقياس ليكرت (الخماسي)
ضعيف - منخفضة جداً	1-1.80
مقبول - منخفضة	1.81-2.61
جيد - متوسطة	2.62-3.42
جيد جداً - كبيرة	3.43-4.23
ممتاز - كبيرة جداً	4.24-5

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.

ثالثاً. تحليل المقابلات ومقارنتها مع البيانات الإحصائية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، حول التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة، ومن خلال تحليل نتائج المقابلات ومقارنتها مع البيانات الإحصائية.

1.4 أولاً. النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي: ما واقع التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية من وجهة نظر الكتل الانتخابية وأثره على مشاركتها في مواقع صنع القرار؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية لواقع التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية من وجهة نظر الكتل الانتخابية وأثره على مشاركتها في مواقع صنع القرار في مجالاته ومعايير الثلاث (الاختيار والوكالة والمشاركة)، كما هو موضح في الجداول الآتية:

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمحور الاختيار حسب استجابات أفراد العينة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
3	حق المرأة بالعمل والحصول على مصدر رزق مكفولة بالقانون.	3.48	0.85	69.7	كبيرة
9	للمرأة كامل الحرية في تكوين الجمعيات والأحزاب والانضمام إليها.	3.26	1.06	65.2	متوسطة
1	حرية التعبير للمرأة مصادرة في المجتمع الفلسطيني.	3.23	0.72	64.5	متوسطة
12	تتمتع المرأة بحرية في اختيار القيادات السياسية.	3.23	0.99	64.5	متوسطة
8	لا يوجد تمييز بحق المرأة في نظام العدالة الفلسطيني.	3.13	1.09	62.6	متوسطة
2	حرية المرأة في المعتقد الفكري والديني مصادرة.	3.03	1.05	60.6	متوسطة
4	لا تخضع المرأة الفلسطينية لأي شكل من أشكال العمل الاجباري.	3.03	0.95	60.6	متوسطة
10	تتمتع المرأة الفلسطينية بحرية الخروج من المنزل والتنقل والسفر.	3.03	0.91	60.6	متوسطة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
5	تشارك المرأة بحرية في اتخاذ القرار في المنزل.	2.97	0.75	59.4	متوسطة
7	تستطيع المرأة الفلسطينية الوصول بسهولة للمحاكم ومؤسسات للعدالة.	2.94	1.09	58.7	متوسطة
6	تتمتع المرأة بالحماية من العنف والانتهاكات الجسدية.	2.71	1.07	54.2	متوسطة
11	حقوق المرأة بالميراث والتملك والذمة المالية المستقلة مصانة	2.45	0.81	49.0	منخفضة
	الدرجة الكلية	3.04	0.62	60.8	متوسطة

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (9) أن الفقرة التي تنص على (حق المرأة بالعمل والحصول على مصدر رزق مكفولة بالقانون) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي يساوي (3.48)، ثم الفقرة التي تنص على (للمرأة كامل الحرية في تكوين الجمعيات والأحزاب والانضمام إليها) وكان متوسطها الحسابي (3.26)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (حقوق المرأة بالميراث والتملك والذمة المالية المستقلة مصانة) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (2.45)، ثم الفقرة التي نصها (تتمتع المرأة بالحماية من العنف والانتهاكات الجسدية) وكان متوسطها الحسابي (2.71)، ومن ذلك يمكن تفسير أثر محور الاختبار حيث يلاحظ أن المتوسط العام لاستجابات المبحوثين قد بلغ (3.04)، وبالتالي **يمكن تحديد " أثر محور الاختبار " بدرجة متوسطة.**

الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمحور الوكالة حسب استجابات أفراد العينة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
4	تشارك المرأة الفلسطينية بفعالية في عضوية منظمات المجتمع المدني.	3.42	0.81	68.4	متوسطة
1	تتمتع المرأة بتأثير في المناقشات العامة.	3.39	0.62	67.7	متوسطة
7	تستطيع المرأة الوصول إلى وسائل الاعلام بسهولة.	3.16	0.90	63.2	متوسطة
8	تدرج وسائل الاعلام الفلسطينية قضايا المرأة على أجندتها بشكل دائم.	3.00	0.93	60.0	متوسطة
9	تساهم المرأة بفعالية في إدارة وسائل ومراكز ووكالات الاعلام والصحافة.	2.97	0.87	59.4	متوسطة
3	تعبر المرأة بحرية تامة عن تفضيلاتها وخياراتها الاجتماعية والسياسية.	2.77	0.67	55.5	متوسطة
2	للمرأة الفلسطينية تأثير واضح في أجندة السياسات الوطنية العامة.	2.68	0.70	53.5	متوسطة
5	توجد مساواة بين المرأة والرجل في تولي المواقع القيادية داخل مؤسسات المجتمع المدني.	2.58	0.85	51.6	منخفضة
6	توجد مساواة بين المرأة والرجل في تولي المواقع القيادية داخل الأحزاب والحركات والتنظيمات السياسية.	2.26	0.89	45.2	منخفضة
	الدرجة الكلية	2.91	0.50	58.3	متوسطة

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (10) أن الفقرة التي تنص على (تشارك المرأة الفلسطينية بفعالية في عضوية منظمات المجتمع المدني) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها يساوي (3.42)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (توجد مساواة بين المرأة والرجل في تولي المواقع القيادية داخل الأحزاب والحركات والتنظيمات السياسية) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (2.26)، ومن ذلك يمكن تفسير **أثر محور الوكالة** حيث يلاحظ أن المتوسط العام لاستجابات المبحوثين قد بلغ (2.91)، وبالتالي **يمكن تحديد " أثر محور الوكالة " بدرجة متوسطة**

الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمحور المشاركة حسب

استجابات أفراد العينة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
5	مشاركة المرأة في صنع القرار مطلب عادل وديمقراطي.	4.32	0.91	86.5	كبيرة جداً
6	وجود المرأة في مواقع صنع القرار ضروري لأخذ مصالحها بعين الاعتبار.	4.32	0.75	86.5	كبيرة جداً
7	مشاركة المرأة في صنع القرار مؤثر في حسم الخلاف بشأن القضايا الحساسة للنوع الاجتماعي.	4.26	0.93	85.2	كبيرة جداً
8	وجود المرأة في مواقع صنع القرار يضيف قيم وتجارب وخبرات جديدة.	4.16	0.97	83.2	كبيرة
4	التمثيل العددي للمرأة في الهيئات القيادية ضروري لعمل المؤسسات العامة والخاصة.	3.94	0.89	78.7	كبيرة
1	تتمتع المرأة بحقوقها الكاملة في الترشيح والانتخاب للهيئات التمثيلية العامة.	3.48	0.85	69.7	كبيرة
2	يوجد تمثيل مناسب للمرأة في الهيئات التشريعية الفلسطينية (المجلس التشريعي سابقاً والمجلس الوطني).	2.87	0.96	57.4	متوسطة
3	تمثيل المرأة في القطاع العام يتناسب مع نسبتها في قوة العمل.	2.45	0.89	49.0	منخفضة
	الدرجة الكلية	3.73	0.52	74.6	كبيرة

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (10) أن الفقرة التي تنص على (مشاركة المرأة في صنع القرار مطلب عادل وديمقراطي) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها يساوي (4.32)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (تمثيل المرأة في القطاع العام يتناسب مع نسبتها في قوة العمل) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (2.45)، ومن ذلك يمكن تفسير **أثر محور المشاركة** حيث يلاحظ أن المتوسط العام لاستجابات المبحوثين قد بلغ (3.73)، وبالتالي **يمكن تحديد " أثر محور المشاركة " بدرجة كبيرة.**

الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمحور **معيقات التمكين**

السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار حسب استجابات أفراد العينة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
2	سيادة الثقافة الذكورية تضعف مشاركة المرأة في صنع القرار .	4.06	0.77	81.3	كبيرة
6	سيطرة الرجل في الادارات العليا على الأقسام المهنية.	4.06	0.81	81.3	كبيرة
4	سيطرة العقلية الذكورية والأبوية على مراكز صنع القرار داخل المؤسسات.	3.90	0.98	78.1	كبيرة
1	العادات والتقاليد السائدة تعيق عمل المرأة في المؤسسات الوطنية.	3.84	0.86	76.8	كبيرة
5	قناعات صناع القرار في المؤسسات بأن المرأة غير قادرة على تولي المناصب الإدارية العليا.	3.71	1.10	74.2	كبيرة
7	ضعف الوعي لدى النساء بحقوقهن القانونية وأدوارهن القيادية.	3.68	0.91	73.5	كبيرة
3	نمط الاعتقاد السائد أن الوظائف الفسيولوجية (الحمل والانجاب) لا تسمح بتولي المرأة مراكز صنع القرار .	3.48	1.00	69.7	كبيرة
8	ضعف ثقة النساء العاملات في المؤسسات بأنفسهن لتولي المسؤولية في مراكز صنع القرار .	3.39	1.12	67.7	متوسطة
11	ضعف مؤسسات المجتمع المدني.	3.29	1.16	65.8	متوسطة
9	ضعف التأهيل المهني المتخصص للمرأة.	3.13	1.15	62.6	متوسطة
12	وجود أحكام تمييزية في القوانين والتشريعات.	3.10	1.16	61.9	متوسطة
13	سياسات وإجراء سلطات الاحتلال الإسرائيلي القمعية التي تؤثر على أدوار النساء .	3.06	1.21	61.3	متوسطة
10	أعباء المرأة المنزلية والتزاماتها الأسرية.	3.03	0.95	60.6	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.52	0.62	70.4	كبيرة

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (11) أن الفقرة التي تنص على (سيادة الثقافة الذكورية تضعف مشاركة المرأة في صنع القرار) وكذلك الفقرة التي تنص على سيطرة الرجل في الادارات العليا على الأقسام المهنية) قد حازت كلتيهما على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها يساوي (4.06) ثم الفقرة التي تنص على (سيطرة العقلية الذكورية والأبوية على مراكز صنع القرار داخل المؤسسات) حيث كان المتوسط الحسابي (3.90)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (أعباء المرأة المنزلية والتزاماتها الأسرية) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (3.03)، ثم الفقرة التي نصها (سياسات وإجراء سلطات الاحتلال الإسرائيلي القمعية التي تؤثر على أدوار النساء) وكان متوسطها الحسابي (3.06)، ومن ذلك يمكن تفسير **معيقات التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار** حيث يلاحظ أن

المتوسط العام لاستجابات المبحوثين قد بلغ (3.52)، وبالتالي **يمكن تحديد مستوى " معيقات التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار "**، وهي بدرجة كبيرة.

الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمحور محفزات تعزيز

التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار حسب استجابات أفراد العينة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
4	ارتفاع مستوى تعليم وتأهيل المرأة العاملة.	4.16	0.73	83.2	كبيرة
7	وجود نساء كفؤات في مواقع قيادية كنموذج يحتذى.	4.16	0.97	83.2	كبيرة
5	ازدياد الوعي لدى المرأة بحقوقها وأدوارها.	4.13	0.76	82.6	كبيرة
2	تزايد الوعي والثقة بالنفس لدى النساء.	4.06	0.93	81.3	كبيرة
6	الانتشار المتزايد لقيم المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة بين الجنسين في المجتمع.	4.06	0.85	81.3	كبيرة
9	تطبيق منظور النوع الاجتماعي في السياسات والقرارات التنظيمية والهياكل الوظيفية في مؤسسات السلطة الوطنية.	4.06	0.85	81.3	كبيرة
1	وجود برامج إعلامية تعنى بقضايا النوع الاجتماعي ووصول النساء لمواقع القيادة.	4.03	0.87	80.6	كبيرة
8	تزايد الوعي الديمقراطي بقدرات المرأة لدى الرجال.	4.03	0.91	80.6	كبيرة
10	تعديل القوانين والتشريعات الفلسطينية لإزالة أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة.	3.97	1.02	79.4	كبيرة
3	مواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية مع المواثيق والاتفاقات والقرارات الدولية.	3.81	1.08	76.1	كبيرة
11	اعتماد سياسة تمييز إيجابي للمرأة بتخصيص كوتا لها تزيد عن 30% من عضوية الهيئات القيادية.	3.81	1.08	76.1	كبيرة
12	تخصيص موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.	3.81	1.11	76.1	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.01	0.79	80.2	كبيرة

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (12) أن الفقرة التي تنص على (ارتفاع مستوى تعليم وتأهيل المرأة العاملة) والفقرة التي تنص على (وجود نساء كفؤات في مواقع قيادية كنموذج يحتذى) قد حازت كليهما على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها يساوي (4.16) ثم الفقرة التي تنص على (ازدياد الوعي لدى المرأة بحقوقها وأدوارها) حيث كان المتوسط الحسابي (4.13)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (تخصيص موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية) أو الفقرة التي تنص على (اعتماد سياسة تمييز إيجابي للمرأة بتخصيص كوتا لها تزيد عن 30% من عضوية

الهيئات القيادية) **والفقرة (** مواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية مع المواثيق والاتفاقات والقرارات الدولية) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (3.81)، ومن ذلك يمكن تفسير **محفزات تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار** حيث يلاحظ أن المتوسط العام لاستجابات المبحوثين قد بلغ (4.01)، وبالتالي **يمكن تحديد مستوى "محفزات تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار"**، وهي بدرجة كبيرة.

2.4 ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور الاختيار.

يتميز التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث مجالات ومعايير التمكين (الاختيار، الوكالة، والمشاركة).

جدول رقم 13: نتائج اختبار (Correlations) لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور الاختيار.

الاختيار		
.761**	معامل ارتباط بيرسون	التمكين السياسي
.000	مستوى الدلالة	
31	العدد	

بالاستناد إلى اختبار تحليل (معامل ارتباط بيرسون) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور الاختيار.

وكذلك الأمر وبالأستناد إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.761 وهي قيمة قوية وفي نفس الوقت الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور الاختيار.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور الوكالة.

جدول رقم 14: نتائج اختبار (Correlations) لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور الوكالة

الوكالة		
.807**	معامل ارتباط بيرسون	التمكين السياسي
.000	مستوى الدلالة	
31	العدد	

بالاستناد إلى اختبار تحليل (معامل ارتباط بيرسون) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور الوكالة.

وكذلك الأمر وبالاستناد إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.807 وهي قيمة قوية وفي نفس الوقت الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور الوكالة.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور المشاركة.

جدول رقم 15: نتائج اختبار (Correlations) لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور المشاركة

المشاركة		
.519**	معامل ارتباط بيرسون	التمكين السياسي
.000	مستوى الدلالة	
31	العدد	

بالاستناد إلى اختبار تحليل (معامل ارتباط بيرسون) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور المشاركة.

وكذلك الأمر وبالأستناد إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.519 وهي قيمة قوية وفي نفس الوقت الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محور المشاركة.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث معيقات التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار؟

جدول رقم 16: نتائج اختبار (Correlations) لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث معيقات التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار

معيقات التمكين السياسي		
التمكين السياسي	معامل ارتباط بيرسون	.587**
	مستوى الدلالة	.000
	العدد	31

بالاستناد إلى اختبار تحليل (معامل ارتباط بيرسون) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث معيقات التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار.

وكذلك الأمر وبالاستناد إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.587 وهي قيمة قوية وفي نفس الوقت الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث معيقات التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محفزات تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار؟

جدول رقم 17: نتائج اختبار (Correlations) لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محفزات تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار

محفزات تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار		
التمكين السياسي	معامل ارتباط بيرسون	.384**
	مستوى الدلالة	.000
	العدد	31

بالاستناد إلى اختبار تحليل (معامل ارتباط بيرسون) تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محفزات تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار.

وكذلك الأمر وبالاستناد إلى اختبار تحليل معامل ارتباط بيرسون والذي قيمته 0.384 وهي قيمة قوية وفي نفس الوقت الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية قيمة مستوى الدلالة والتي بلغت 0.000 وهي دالة إحصائية ومما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة من حيث محفزات تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير تصنيف الكتل الانتخابية.

جدول رقم (12) نتائج اختبار Independent Samples Test بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير تصنيف الكتل الانتخابية

تصنيف الكتل الانتخابية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
حزبية	9	3.4048	.32334	1.709	29	.048
مستقلة	22	3.1553	.38497			

بالاستناد إلى اختبار **Independent Samples Test** تبين أن قيمة sig أقل من 0.05، وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير تصنيف الكتل الانتخابية، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير تصنيف الكتل الانتخابية.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير عدد المرشحين.

جدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير عدد المرشحين

متغير عدد المرشحين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
16 - 20	7	3.1895	.24441
21 - 30	10	3.1433	.51842
31 - 50	6	3.3317	.37421
51 - 70	4	3.5308	.14625
71 - 132	4	3.0467	.23080
المجموع	31	3.2277	.38063

جدول رقم (14) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير عدد المرشحين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.645	4	.161	1.132	.363
داخل المجموعات	3.701	26	.142		
المجموع	4.346	30			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير عدد المرشحين.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير نسبة النساء في الكتلة.

جدول رقم (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير نسبة النساء في الكتلة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	متغير نسبة النساء في الكتلة
.42635	3.3007	5	%25 – %21
.37144	3.1636	13	%30 – %26
.37220	3.2800	7	%35 – %31
.49480	3.2033	5	%40 – %36
	3.4533	1	%45 – %41
.38063	3.2277	31	المجموع

جدول رقم (16) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)

بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير نسبة النساء في الكتلة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.153	4	.038	.237	.915
داخل المجموعات	4.193	26	.161		
المجموع	4.346	30			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير نسبة النساء في الكتلة.

الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير الجنس.

جدول رقم (17) نتائج اختبار Independent Samples Test بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
أنثى	22	3.1191	.34842	-2.741	29	.010
ذكر	9	3.4933	.33587			

بالاستناد إلى اختبار **Independent Samples Test** تبين أن قيمة sig أقل من 0.05، وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير الجنس، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية العاشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

متغير المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ثانوية عامة فأقل	1	2.8833	
دبلوم متوسط	2	3.2883	.00707
بكالوريوس	17	3.2475	.39772
ماجستير فأعلى	11	3.2176	.41008
المجموع	31	3.2277	.38063

جدول رقم (19) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.134	3	.045	.286	.835
داخل المجموعات	4.213	27	.156		
المجموع	4.346	30			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الحادية عشر: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير مكان السكن.

جدول رقم (20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير مكان السكن

متغير مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الضفة الغربية	23	3.1987	.40202
القدس	2	3.5833	.43369
قطاع غزة	6	3.2206	.25692
المجموع	31	3.2277	.38063

جدول رقم (21) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير مكان السكن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.273	2	.136	.937	.404
داخل المجموعات	4.074	28	.145		
المجموع	4.346	30			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية

($\alpha \leq 0.05$) بين التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار بدرجة كبيرة تعزى لمتغير مكان السكن.

3.4 ثالثاً. تحليل المقابلات ومقارنتها مع البيانات الإحصائية

تم اللجوء لاجراء مقابلات خاصة بهذه الدراسة كأداة ثانية لتعزيز إمكانية الوقوف على رأي المختصين والخبراء والنشطاء من ذوي العلاقة والعناية بتمكين المرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار، ولمقارنة إجابات من أجريت معهم المقابلات مع البيانات الإحصائية لإجابة الاستبانة من أجل الخروج باستنتاجات وأحكام موضوعية. وقد اختيرت عينة قصدية لاجراء المقابلات من ممثلات للحركة النسوية الفلسطينية باتجاهاتها المختلفة والعاملات في حقل شؤون المرأة على مستوى السلطة الفلسطينية. والجدول التالي يبين تنوع هذه لعينة:

جدول رقم (18): كشف المقابلات الشخصية

الرقم	الاسم	الصفة	تاريخ المقابلة
1	آمال حمد	وزيرة شؤون المرأة/حركة "فتح"	2021/4/21
2	ريما نزال	عضو مجلس وطني، نائبة رئيس الاتحاد العام للمرأة، رئيسة الائتلاف الأهلي لمتابعة تنفيذ القرار 1325/يسار	2021/6/10
3	منى منصور	نائبة سابقة في المجلس التشريعي عن "حماس"	2021/6/23
4	هالة البليدي	رئيسة وحدات النوع الاجتماعي في قطاع الأمن	2020/3/9
5	ناريمان عواد	مدير عام وزارة الاعلام	2021/3/27
6	رانيا عدوان	رئيسة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة العدل	2020/4/23
7	تمارا حداد	ناشطة نسوية مستقلة، وعضو مجلس بلدي البيرة	2021/6/17

اشتملت المقابلات على ثلاثة أسئلة متوافقة مع أسئلة الدراسة ومحاو الاستبانة. وفيما يلي استعراضا

للأسئلة مع الإجابات:

السؤال الأول: كيف تقيّم/تقيمين واقع التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وتأثيرها في مواقع صنع

القرار؟

توافق كل من تم اجراء مقابلة معها على ان ثمة تقدم في النهوض بأوضاع المرأة على الصعيد الفلسطيني، ومؤشرات ذلك مشاركة المرأة الفلسطينية في كل المجالات وتبوئها مناصب قيادية في مؤسسات المجتمع المدني والحكم المحلي وعضوية المجلس التشريعي ومجلس الوزراء ومناصب سفيرات وقاضيات وغيرها من المجالات. وبينما اعتبرت الوزيرة آمال حمد مشاركة المرأة الفلسطينية سياسيا تاريخية وان هناك مساواة تامة بين المرأة والرجل من حيث الضمانات القانونية وإتاحة فرص الوصول وقد تعززت بانضمام دولة فلسطين لاتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (حمد، 2021)، رأت كل من ريم نزال ومنى منصور وتمارا حداد ورائيا عدوان أن تمكين المرأة الفلسطينية إما ضعيف أو متوسط ولا يرتقي للمستوى المطلوب، وكذلك مشاركتها في مواقع صنع القرار هي بدرجة متوسطة ولا تعكس حجم المرأة المجتمعي ولا كفاءتها (نزال، 2021؛ منصور، 2021؛ حداد، 2021؛ وعدوان، 2020). وتعتقد الوزيرة آمال حمد أن الخل هنا يكمن في مسألة العدالة وليس المساواة، حيث التعامل غير العادل مع المرأة في المناصب العامة ومراكز صنع القرار، ويعود ذلك أساسا للثقافة التقليدية التي تنتظر للمرأة كتابع للرجل وليس كشريك له (حمد، 2021). وتفسر ذلك منى منصور بتعبير "هيمنة الرجال بشكل رأسي على مواقع صنع القرار" (منصور، 2021)، بينما تعزوه ريم نزال وتمارا حداد الى الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع (نزال، 2021، حداد، 2021).

وتتفق النتيجة هنا اجمالا مع النتيجة التي تم استخلاصها من بيانات معايير الاختيار والوكالة والمشاركة، التي تمت الإشارة إليها آنفا، والتي جاءت بدرجة متوسطة.

السؤال الثاني: ما العقبات والمعوقات التي تعترض التمكين السياسي للمرأة وتعزيز تأثيرها في مواقع صنع القرار؟

تباينت إجابات اللواتي أجريت معهن المقابلات حول أهم المعوقات والعقبات التي تعترض تعزيز التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وتعزيز تأثيرها في مواقع صنع القرار. حيث عزت ربما نزال ذلك للموروث الاجتماعي والثقافي ومنظومة القوانين التي لا تأخذ بعين الاعتبار حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، بل وأيضاً، تتعامل بنوع من التمييز السلبي المتعمد تجاه حقوق المرأة ومكانتها، كما في قانون العقوبات الأردني لعام 1960 وكذلك عدم مواءمة القوانين الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين عام 2014، وعدم إقرار قوانين جديدة تضمن مساواة المرأة بالرجل في كافة مناحي الحياة، بما في ذلك مشاركتها السياسية والمجتمعية، وتمثيلها المتساوي في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية للنظام السياسي الفلسطيني، وغياب سن قوانين تحمي المرأة والأسرة من العنف (نزال، 2021)، أما منى منصور فعددت سبعة أسباب لذلك يمكن تلخيصها بالتالي: أولاً: غياب أو تغييب التجربة الديمقراطية الناجحة؛ افتقار الدعم والتعزيز للنماذج الناجحة للنساء الفلسطينيات؛ افتقار الثقافة السائدة لدى المجتمع بصورة كبيرة بقدرة المرأة على خوض المعركة السياسية بكافة جوانبها؛ الشكل النمطي لدور المرأة حصر المجتمع لمكانة المرأة في المنزل ورعاية أطفالها؛ مواجهة المرأة بصخرة صلبة ضمن ثقافة رفض الآخر وعدم تقبل التداول السلمي للسلطة؛ تداخل السلطات وعدم احترام نتائج الانتخابات والتداول السلمي؛ وغياب الرجل في السجون أو الاستشهاد أو وجود إعاقات داخل المنزل مما يزيد من اعباء المرأة وقدرتها وقناعتها بأهمية العمل السياسي (منصور، 2021).

اما الدكتورة آمال حمد فتعزو ذلك للأسباب التالية: ضعف تأثير الحركة النسوية الفلسطينية بسبب اختلافاتها السياسية مما يؤثر سلباً على مستوى مشاركة النساء وعلى نوعية المشاركة للنساء ويجعل خيارات بناء قيادات يكون بشكل انتقائي وتمثيلي وليس بناء على معايير قيادات نسوية فاعلة، التوجهات الفكرية حول مشاركة النساء لدى صناع القرار، حيث لا يوجد قناعة حقيقة على مستوى صناع القرار ولا يوجد تأثير ميداني على صناع القرار، الوضع السياسي العام في ظل الاحتلال الذي يجعل كل

قرارات التغيير الجذرية محاصرة ويعطي أولويات وإفضليات على مشاركة النساء بسبب الثقافة السائدة لدى صناع القرار؛ الانقسام والشرذمة الداخلية؛ ثقافة المجتمع التي تتراجع للانغلاق في ظل التحديات الاقتصادية الاجتماعية وانتشار ثقافة الفرد الواحد وليس ثقافة الجماعة نتيجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعزز قوة الرجال عبر إنتاج سياسات وقوانين تخدم مصالح أصحاب القوة (حمد، 2021).

وتعزونا ريمان عواد ضعف التمكين والمشاركة في مواقع صنع القرار الى التحالفات الذكورية داخل المؤسسات التي تمنع قدرة النساء على اختراق الجدار صلب من الحصار للانطلاق في قدراتهن الكامنة وتبني مواقعهن المؤثرة في مراكز صنع القرار، وكذلك الى ترهل الاحزاب والتنظيمات وعدم تجديد الدماء داخلها (عواد، 2020)، بينما ترى رانيا عدوان بأن هناك عقبات عديدة، منها ما يتعلق بالمجتمع ومنها ما يتعلق بالقوى السياسية والسلطة ومنها ما يتعلق بالمرأة نفسها. فعلى صعيد المجتمع هنالك العقلية البطريركية والعقلية الذكورية وانعكاساتها على الثقافة وانماط التفكير والعادات والتقاليد التي تنمط عمل المرأة وتحدد دورها في العمل المنزلي والانجابي وتقلل من قيمتها ودرها السياسي والقيادي، وهي عقلية وثقافة تعكس نفسها على التنظيمات والاحزاب السياسية ومختلف المؤسسات الموجودة باعتبارها أبنية تتوافق مع البيئة الموجودة والعلاقات المسيطرة، وكذلك عدم الالتزام بقرارات التمييز الإيجابي للمرأة في التطبيق والمتمثلة برفع مستوى تمثيل المرأة وتحديد كوتا لها لا تقل عن 30% كما حددها المجلس المركزي الفلسطيني (عدوان، 2020). اما فيم يتعلق بالمناصب القيادية ومراكز صنع القرار ترى عدوان أن هنالك حجم كبير من الممانعة تواجهها المشاركة الفاعلة للمرأة في هذه المواقع وفي صنع القرار، وان المرأة نفسها جزءا من المسؤولية أيضا، وذلك من زاوية مستوى الوعي بأهمية دورها والرفض الذي وللأسف-حسب قولها، تلقاه المرأة أحيانا من النساء (عدوان، 2020). وتميز تمارا حداد المعوقات من ناحية ثقافية ومن ناحية التربية في المجتمع الفلسطيني، وهي برأيها تربية ذكورية تطغى على واقع المرأة

الفلسطينية وبالذات على تمكينها السياسي، فالمرأة مغلوقة على امرها في مجتمعها الصغير وبالتالي ينعكس هذا على الواقع السياسي والمجتمع الأكبر (حداد، 2021). وترى حداد أيضا ان للواقع المادي للمرأة تأثير في تمكينها ومشاركتها، حيث ان غياب التمكين الاقتصادي للمرأة لا يسمح لها بحرية التعبير والاختيار الحر، والوصول لمراكز صنع القرار التي تغطي عليها- حسب تعبيرها، المركزية الذكورية (حداد، 2021). أما هالة البليدي مسؤولة وحدات النوع الاجتماعي في القطاع الأمني، فترتب الأسباب والمعوقات التي تضعف تمكين المرأة وتأثيرها الفاعل في مراكز صنع القرار على التوالي كما يلي: الاحتلال؛ الانقسام؛ العادات والتقاليد، ميل عقلية صناع القرار احيانا الى الذكورية (البليدي، 2020). وإجمالا يمكن القول أن الأسباب والمعوقات والعقبات المذكورة من الجميع هنا تتوافق مع ما تم تضمينه في فقرات الاستبانة، والتي أشارت الإجابات عليها انها بدرجة كبيرة جدا فيما يتعلق بقنوات صناع القرار في المؤسسات بأن المرأة غير قادرة على تولي المناصب الإدارية العليا، وهي مسألة تعود إلى نمط الثقافة البطريكي والذكوري السائد والقوالب الجامدة التي تتمط عمل أدوار المرأة وتحد من وصولها لمراكز صنع القرار.

السؤال الثالث: ما المطلوب عمله برأيك للوصول الى التمكين السياسي المأمول للمرأة الفلسطينية وتأثيرها الفاعل في مواقع صنع القرار؟

في الإجابة على هذا السؤال اكدت ريم نزال على مجموعة من المطالب التي تعزز تمكين المرأة ومشاركتها في صنع القرار وأهمها: أن تلعب القوى السياسية الفلسطينية الدور الفاعل والمبادرة في العمل المتواصل لتعزيز المكانة السياسية للمرأة في هيئاتها التنظيمية القيادية وضمان مشاركتها الفاعلة في اتخاذ القرار، وأن تعمل القوى السياسية بشكل مشترك مع مؤسسات المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في الضغط على النظام الفلسطيني لمشاركة المرأة في مؤسسات السلطة على قاعدة المساواة، وأن تأتلف

مؤسسات المرأة ولجانها المختلفة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لانتزاع حقها الكامل في المساواة والمشاركة السياسية (نزال، 2021).

وترى تمارا حداد ان المطلوب يتمثل بالآتي: تغيير المنظومة بشكل ممنهج وعلمي بمعززات تبدأ بالثقافة والفكر، الالتزام بتطبيق وثيقة الاستقلال كمرجع تشريعي قانوني وقرار قوانين تحمي المرأة وتكفل حقوقها السياسية، ورفع مستوى الوعي العام بحقوق المرأة وأدوارها وتوفير الدراسات العلمية حول ذلك، وضرورة تعزيز وجود المرأة في قيادات الأحزاب، وتغيير برامج وأنشطة الجمعيات النسوية التي تؤثر عليها أجنادات الممولين، وتفعيل دور وزارة شؤون المرأة وعدم إهمال الفئات والمناطق المهمشة التي بحاجة لنشر الوعي وثقافة المشاركة النسائية بكافة نواحي الحياة (حداد، 2021).

وتلخص هالة البليدي المطالب بالآتي: الاعداد الأكاديمي للنساء القياديات؛ رفع مستوى الوعي العلمي بالشأن العام؛ التأهيل والتدريب؛ وتعزيز قبول المشاركة دون تمييز بسبب الجنس (البليدي، 2020). وترى رانيا عدوان أن التمكين السياسي المأمول للمرأة الفلسطينية لا يتم بضربة ساحر ولا بمرسوم أو قرار، إنه يحتاج إلى خوض صراع متواصل ومثابر من قبل المرأة، والوعي بأنه عملية تجري تدريجيا وبالتراكم، ولكنها كعملية مرتبطة دائما بمدى تغيير علاقات السيطرة القائمة في المجتمع (عدوان، 2020). وتدعو عدوان لما يلي:

1. الاهتمام بتنظيم المرأة ورفع مستوى وعيها بحقوقها وخاصة بحقها في المشاركة السياسية الفعالة والوصول الى مراكز صنع القرار؛
2. العمل على تطوير التشريعات والقوانين المعمول بها لتتواءم أولاً مع الاحتياجات الوطنية الملموسة للمرأة ومع الاتفاقات والمواثيق الدولية.
3. اتخاذ قرارات تتعلق باعتماد سياسات تشجيعية تمييزية إيجابية لصالح تمثيل المرأة في كافة الهيئات الرسمية والشعبية بنسبة لا تقل عن 30% على طريق رفعها وصولاً للمساواة.

4. رفع مستوى الوعي المجتمعي بحقوق ودور المرأة وضرورة وجودها في الهيئات القيادية ومشاركتها على قدم المساواة في الرجل في صنع القرار (عدوان، 2020).

وتؤكد ناريمان عواد، ان التمكين السياسي للمرأة يحتاج إلى إرادة سياسية وسياسات حكومية ناعمة تفرض كوتا لا تقل عن 30% للنساء في مواقع صنع القرار، وهو الأمر الذي يحتاج لاستمرار برامج التمكين واعداد القيادات النسوية، وإتاحة الفرصة للنساء للمشاركة في مؤتمرات دولية ولجان المصالحة (عواد، 2020).

وتعتقد منى منصور من جانبها، ان هناك امور مشتركة بين اهتمامات المرأة والرجل، وان وجود تجارب ديموقراطية ناجحة عمل ويعمل على تشجيع المرأة واقدامها على خوض المعترك السياسي (منصور، 2021). وتدعو منصور لتحقيق الاتي تعزيزا لتمكين المرأة ومشاركتها في مراكز صنع القرار: اعطاء الفرصة بتواجد نماذج نسوية ناجحة وفعالة في مراكز صنع القرار مما يعزز ثقة المرأة بنفسها؛ تهيئة البيئة والاجواء الملائمة لطبيعة المرأة لتمكينها من خوض المعركة السياسية لا سيما اذا كانت في مقتبل العمر؛ العمل على تغيير واقع السلطة الحالي من حيث العمل على بناء المؤسسات بطريقة ديموقراطية والقبول بالتداول السلمي للسلطة وتقبل الاخر واحترام نتائج الانتخابات (منصور، 2021). وتعدد الدكتورة آمال حمد مجموعة من الإجراءات المعززة للتمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار، يمكن تلخيصها بالآتي:

1. مراجعة فلسفة التربية والتعليم في فلسطين واعتماد منهج تعليمي لحل المشاكل والعناية بالبرامج والتدخلات والنشاطات التي تشكل بمجموعها آليات لتمكين المرأة.

2. تطوير دور مؤسسات المجتمع المدني والعمل في برامجها وعملها مع الفئات المتنوعة بحيث تستطيع ضمان استمرارية خلق قيادات متنوعة في مختلف المجالات وتدريبها، وهو ما يتطلب تعديلات في قانون الجمعيات حول تقلد المناصب القيادية والإدارية.

3. خلق فضائيات مفتوحة لإطلاق قيادات نسوية واسعة ومتنوعة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، مع اعتماد تنوع القيادات والمفهوم الشامل للقيادة.

4. دمج التدريبات على القيادة في مختلف المستويات من العمل وإلزام النساء الحضور فيها (في المدرسة الوطنية - في الجامعات - والمعاهد والكليات) واعتبارها جزء من مساقات التعليم.

5. بناء قدرات النساء القياديات في مختلف المستويات مدارس - جامعات - نقابات - اتحادات.
 6. تشكيل حاضنات منتديات وطنية لدعم القيادات وتعزيز الوصول إلى مواقع صنع القرار وأثناء تواجدها في موقع صنع القرار.
 7. تعزيز التحالفات إقليمياً وعربية لتبادل التجارب والتعلم والنمذجة مع التطورات العالمية
 8. تنظيم تدريبات للنساء في سياقات متنوعة لمستويات صنع القرار.
 9. إعداد أدلة لخلق قيادات.
 10. إعداد قاعدة بيانات حول النساء في مختلف مواقع صنع القرار.
 11. تسليط الضوء على تجارب ناجحة للنساء وفتح الفضاء لتبادل التجارب (حمد، 2021).
- ومن خلال مراجعة ما تقدمت به اللواتي تمت مقابلاتهن من مطالب واقتراحات وتوصيات لتعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار، يتبين أنها في معظمها تتقاطع مع ما تم تضمينه من فقرات في محور المحفزات الذي تضمنته الاستبانة. ويتضح التقاطع أيضاً في النتيجة التي تضمنتها بيانات الجدول رقم (16)، والتي أكدت ان درجات الاستجابة تتركز في درجتي كبير جداً وكبيرة في المسائل المتعلقة بضرورة وجود برامج إعلامية تعنى بقضايا النوع الاجتماعي ووصول النساء لمواقع القيادة، ورفع مستوى الوعي والثقة بالنفس لدى النساء، ومواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية مع المواثيق والاتفاقات والقرارات الدولية، ووجود نساء كفؤات في مواقع قيادية كنموذج يحتذى، وتخصيص موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

ملخص النتائج
الاستنتاجات
التوصيات والمقترحات

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى التعرف على واقع التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار، فإن الباحثة قد توصلت إلى النتائج التالية:

1. أن النسبة الأعلى لتقييم ممثلي الكتل الانتخابية لواقع التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في صنع القرار قد جاءت بدرجة متوسطة بما نسبته (33.4%)، تليها بدرجة كبيرة بما نسبته (25.2%)، ثم بدرجة منخفضة بما نسبته (21.3%) تليها بدرجة كبيرة جداً بما نسبته (15.7%) وأخيراً النسبة الأدنى بدرجة منخفضة جداً وتعادل (4.1%).

2. أن أهم فقرات معيار الاختيار للتمكين السياسي للمرأة وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار من وجهة نظر ممثلي القوائم الانتخابية هي الفقرات، التي نصت على: تتمتع المرأة بحرية في اختيار القيادات السياسية؛ لا يوجد تمييز بحق المرأة في نظام العدالة الفلسطيني؛ تتمتع المرأة الفلسطينية بحرية الخروج من المنزل والتنقل والسفر؛ للمرأة كامل الحرية في تكوين الجمعيات والأحزاب والانضمام إليها؛ حق المرأة بالعمل والحصول على مصدر رزق مكفولة بالقانون. ورغم أن القانون الفلسطيني ينص بشكل واضح على المساواة بين الجنسين عن حريات وحقوق مكفولة بالقانون، إلا أنه ثمة خلل في الممارسة الفلسطينية على هذا الصعيد.

3. أن أهم فقرات معيار الوكالة للتمكين السياسي للمرأة وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار من وجهة نظر ممثلي القوائم الانتخابية هي الفقرة التي تنص على: تشارك المرأة الفلسطينية بفعالية في عضوية منظمات المجتمع المدني. ثم تلتها الفقرات ذات النصوص التالية: للمرأة الفلسطينية تأثير واضح في أجندة

السياسات الوطنية العامة؛ تعبر المرأة بحرية تامة عن تفضيلاتها وخياراتها الاجتماعية والسياسية؛ توجد مساواة بين المرأة والرجل في تولي المواقع القيادية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وتتمتع المرأة بتأثير في المناقشات العامة. ومن الواضح ان هذه الفقرات علاقة بدور المرأة في المجتمع المدني والنقاش العام.

4. أن هناك فاعلية نسبية لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النسوية ولقدرات المرأة نفسها في تعزيز تمكينها وتأثيرها في مواقع صنع القرار، ولكن هذا المجال أيضا لا يزال يتأثر أنماط التفكير والثقافة الذكورية السائدة. 5. إن درجة اسهام المرأة في إدارة وسائل ومراكز ووكالات الاعلام والصحافة؛ تستطيع المرأة الوصول إلى وسائل الاعلام بسهولة؛ ووجود مساواة بين المرأة والرجل في تولي المواقع القيادية داخل الأحزاب والحركات والتنظيمات السياسية؛ وادراج وسائل الاعلام الفلسطينية لقضايا المرأة على أجندتها هي بدرجة متوسطة من وجهة نظر المستجيبين.

6. أظهرت النتائج أن أهم فقرات معيار المشاركة للتمكين السياسي للمرأة وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار قد جاءت بدرجة كبيرة من وجهة نظر ممثلي القوائم الانتخابية فيما يتعلق بمؤشرات: مشاركة المرأة في صنع القرار مؤثر في حسم الخلاف بشأن القضايا الحساسة للنوع الاجتماعي؛ مشاركة المرأة في صنع القرار مطلب عادل وديمقراطي؛ وجود المرأة في مواقع صنع القرار يضيف قيم وتجارب وخبرات جديدة؛ ووجود المرأة في مواقع صنع القرار ضروري لأخذ مصالحها بعين الاعتبار.

7. ان تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية الفلسطينية (المجلس التشريعي سابقا والمجلس الوطني)، وفي القطاع العام لا يتناسب مع حجمها المجتمعي ونسبتها في قوة العمل، مما يشير الى وجود فجوة تمييزية في تمثيل المرأة الفلسطينية في الهيئات التشريعية والقطاع العام.

8. إن اكبر العقبات والمعوقات وبدرجة كبيرة جدا والتي تعترض التمكين السياسي للمرأة وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار هي: قناعات صناع القرار في المؤسسات بأن المرأة غير قادرة على تولي المناصب الإدارية العليا، وسيطرة العقلية الذكورية والأبوية على مراكز صنع القرار داخل المؤسسات، تليها بدرجة كبيرة

العادات والتقاليد السائدة تعيق عمل المرأة، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، وضعف ثقة النساء العاملات في المؤسسات بأنفسهن لتولي المسؤولية في مراكز صنع القرار، وضعف الوعي لدى النساء بحقوقهن القانونية وأدوارهن القيادية، ونمط الاعتقاد السائد أن الوظائف الفسيولوجية (الحمل والانجاب) لا تسمح بتولي المرأة مراكز صنع القرار.

9. تؤثر سياسات وإجراء سلطات الاحتلال الإسرائيلي القمعية على أدوار النساء بدرجة متوسطة، وكذلك وجود أحكام تمييزية في القوانين والتشريعات، وأعباء المرأة المنزلية والتزاماتها الأسرية.

10. في إطار محفزات تعزيز التمكين السياسي للمرأة وتأثيره على مشاركتها في صنع القرار تأتي أهمية وجود برامج إعلامية تعنى بقضايا النوع الاجتماعي ووصول النساء لمواقع القيادة، ورفع مستوى الوعي والثقة بالنفس لدى النساء، ومواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية مع المواثيق والاتفاقات والقرارات الدولية، ووجود نساء كفؤات في مواقع قيادية كنموذج يحتذى، وتخصيص موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

11. إن استجابات الكتل الحزبية من عينة المستجيبين لتعبئة الاستبانة تختلف وتتمايز عن استجابات الكتل الانتخابية المستقلة في كل الفقرات، مما يشير الى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات (تصنيف الكتلة الانتخابية، نسبة النساء في الكتلة، عدد مرشحي الكتلة، الجنس، المهنة، المؤهل العلمي، ومكان السكن).

12. تظهر النتائج بشأن معايير الاختيار والوكالة والمشاركة أن المتوسط العام للتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار هو بدرجة متوسطة وليست كبيرة.

13. أظهرت النتائج ان العادات والتقاليد والثقافة السائدة التي تُنمط أدوار النوع الاجتماعي تتمايز في درجة تأثيرها. حيث تأتي بدرجة كبيرة جداً أولاً قناعات صناع القرار في المؤسسات بأن المرأة غير قادرة على تولي

المناصب الإدارية العليا، وهي مسألة تعود إلى نمط الثقافة البطريكي والذكوري السائد والقوالب الجامدة التي تتمط عمل أدوار المرأة، اما العادات والتقاليد فقد جاءت بدرجة كبيرة.

14. أظهرت النتائج ان ما يلعب دورا بدرجة كبيرة جدا في تعزيز التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار من وجهة نظر المستجيبين ليس أساسا اعتماد سياسة التمييز الإيجابي (الكوتا)، بل وجود برامج إعلامية تعنى بقضايا النوع الاجتماعي ووصول النساء لمواقع القيادة، ورفع مستوى الوعي والثقة بالنفس لدى النساء، ومواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية مع المواثيق والاتفاقات والقرارات الدولية، ووجود نساء كفؤات في مواقع قيادية كنموذج يحتذى، وتخصيص موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. أي تطبيق منظور النوع الاجتماعي في السياسات والقرارات التنظيمية والهياكل الوظيفية في مؤسسات السلطة الوطنية، وتعديلها للقوانين والتشريعات الفلسطينية لإزالة أشكال التمييز ضد المرأة.

15. أظهرت النتائج ان ثمة تقدم في النهوض بأوضاع المرأة على الصعيد الفلسطيني، ومؤشرات ذلك مشاركة المرأة الفلسطينية في كل المجالات وتبوئها مناصب قيادية في مؤسسات المجتمع المدني والحكم المحلي وعضوية المجلس التشريعي ومجلس الوزراء ومناصب سفيرات وقاضيات وغيرها من المجالات.

16. أظهرت النتائج أن تمكين المرأة الفلسطينية بدرجة متوسط ولا يرتقي للمستوى المطلوب، وكذلك مشاركتها في مواقع صنع القرار هي بدرجة متوسطة ولا تعكس حجم المرأة المجتمعي ولا كفاءتها.

17. تتقاطع نتائج بيانات الاستبانة واجابات المقابلات فيما يتعلق بمحفزات تعزيز تمكين المرأة وتأثيرها في مواقع صنع القرار، وقد جاءت معظمها بدرجة كبير جدا وكبيرة في المسائل المتعلقة بضرورة وجود برامج إعلامية تعنى بقضايا النوع الاجتماعي ووصول النساء لمواقع القيادة، ورفع مستوى الوعي والثقة بالنفس لدى النساء، ومواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية مع المواثيق

والاتفاقات والقرارات الدولية، ووجود نساء كفؤات في مواقع قيادية كنموذج يحتذى، وتخصيص موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

2.5 الاستنتاجات

1. ان التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وتأثيره على مشاركتها في صنع القرار يسيران في عملية ترابطية اضطرابية، وهما يعبران عن المساواة بين الجنسين وإن من شأن تعزيزهما تكريس المساواة والانتقال بها من حيز الحقوق المكفولة بالقانون الى حيز الممارسة العملية.
2. ان التمكين السياسي للمرأة عملية شاملة ذات ثلاث مسارات: من أعلى من قبل الحكومات ومن أسفل من قبل المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النسوية وذاتيا من المرأة نفسها، وهو ما يحتاج لتضافر كل الجهود.
3. ان دراسة التمكين السياسي للمرأة وأثره على المشاركة في صنع القرار لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي الملموس للبلد المعني، وهي في الظرف الفلسطيني تتميز بتداخل مهام التحرر الوطني للخلاص من الاحتلال وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع.
4. ان مستوى التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية ومشاركتها في مواقع صنع القرار تتعزز تاريخيا، لكنها لا زالت بدرجة متوسطة ودون المستوى المطلوب، وبالتالي بحاجة الى المزيد من الاهتمام.
5. ان التمكين السياسي للمرأة هو أمر فردي وجماعي، ويلعب التمكين الجماعي دورا مقرر في عملية النهوض بأوضاع المرأة وتحقيق العدالة والمساواة.
6. تلعب سيطرة العقلية والثقافة الذكورية والبطيركية وأنماط التفكير السائدة المستندة لعلاقات السيطرة الذكورية حول أدوار النوع الاجتماعي دورا كبيرا ومؤثرا بدرجة عالية في تعزيز التمكين السياسي للمرأة وتعزيز وصولها وتأثيرها في مواقع صنع القرار، وهو ما يحتاج لعناية خاصة من كافة الجهات ذات المصلحة بتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية.
7. ارتباطا بما سبق ثمة تأثير كبير للتربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية على إدراك الأدوار الإنجابية والإنتاجية والمجتمعية للمرأة ومساواتها بالرجل، مما يلقي مسؤولية على المؤسسات ذات العلاقة.
8. ان ضعفا كبيرا يعتري القوانين والتشريعات الفلسطينية لا يزال يعترض تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار، وخاصة ما يتعلق بوجود فجوات تمييزية وعدم إقرار

قانوني العقوبات وحماية الأسرة، وعدم التصديق على المعاهدات والاتفاقات والمواثيق الدولية ومواءمة القانون الوطني مع مبادئها وأحكامها وقواعدها.

9. تلعب وسائل الاعلام الرسمية وغير الحكومية والخاصة أهمية كبيرة في طرح قضايا النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية وتمكينها وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار.
10. ثمة أهمية لإبراز أدوار القيادات النسوية وتميز الكفاءات النسوية التي يمكن أن تشكل قدوة وحافز للتمكين والمشاركة في مواقع صنع القرار.
11. الانقسام الفلسطيني السياسي يؤثر سلبا على النهوض بأوضاع المرأة نظرا لمخاطره على وحدة الحركة النسوية الفلسطينية وتبعثر جهود تنفيذ الخطط الوطنية الاستراتيجية الجندرية العامة وعبر القطاعية والقطاعية المعنية بتمكين المرأة والعدالة والمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة.

3.5 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت لها الباحثة فإنها توصي بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي ترى أنها من الممكن أن تساهم في تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار:

1. ضرورة وضع خطة وطنية متكاملة بتنسيق بين الجهات الرسمية المعنية والمؤسسات النسوية والمدنية للكشف عن جذور ومخاطر تأثير العقلية البطريركية والذكورة وانماط التفكير والقوالب الجامدة المسيطرة في المجتمع والمؤسسات، والعمل على مكافحتها.
2. أن تهتم الجهات الرسمية والشعبية والقيادات النسوية برفع مستوى وعي المرأة بحقوقها وأدوارها وتعزيز قدراتها ومهاراتها القيادية، وكذلك رفع مستوى الوعي المجتمعي والقيادات السياسية بأهمية تمكين المرأة وتعزيز وصولها ومشاركتها في مواقع صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل دون تمييز.
3. أن يجري التنبيه لمستوى اندماج مهام تمكين المرأة سياسيا وتأثيرها في مواقع صنع القرار مع الكفاح الوطني التحرري للشعب الفلسطيني وبالتالي مع العمل الجماعي للخلاص من الاحتلال وبناء المجتمع الديمقراطي المزدهر.

4. ضرورة الإسراع بإقرار قانون العقوبات وقانون حماية الأسرة من العنف وقانون الأحوال الشخصية ووضع خطية وطنية متكاملة بأولويات واضحة لمواءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق المرأة وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها.
5. أن تولي وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التعليمية والاجتماعية والثقافية التربوية بمسائل تمكين المرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار وصولاً للعدالة والمساواة.
6. ان تولي وسائل الاعلام الرسمية وغير الحكومية والخاصة أهمية أكبر لقضايا النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية وتمكينها وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار، وأن يستفاد من التقدم الحاصل في وسائل الاتصال الاجتماعي والاعلام الالكتروني والرقمي على هذا الصعيد.
7. أن يجري تطبيق قرار التمييز الإيجابي باعتماد كوتا نسائية لا تقل عن نسبة 30% في كافة مؤسسات وهيئات السلطة ومنظمة التحرير ومنظمات المجتمع المدني وذلك على طريق زيادتها وصولاً للعدالة والمساواة.
8. أن تبذل كل القوى السياسية الفلسطينية جهوداً لتجاوز الانقسام والوصول الى المصالحة الوطنية حتى يتم الخلاص من التأثيرات السلبية للانقسام على وحدة الجهود للنهوض بأوضاع المرأة وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار.

4.5 المقترحات

1. إجراء المزيد من الدراسات للتعرف على واقع التمكين السياسي للمرأة وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار، وخاصة لجهة الوقوف على العلاقة الترابطية بين مختلف أبعاد تمكين المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية.
2. ان يعمل المختصون والباحثون وأساتذة الجامعات الفلسطينية بالتنسيق مع التعليم العالي على تطوير مساق جامعي إلزامي لكافة التخصصات يعنى بتمكين المرأة والمساواة والعدالة بين الجنسين.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- أبو رحمه، ف. (2013): اتجاهات المرأة الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية نحو العمل في الاجهزة الامنية وسبل تحسينها. جامعه القدس. فلسطين (رسالة ماجستير)
- أزرويل، ف. (2003): المسألة النسائية في الخطاب العربي الحديث: من التحرير الى التحرر. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص 199 – 231.
- الأسطل، إ. (2019): "خلال 2018: تعديلات قانونية أنصفت المرأة وانتكاسة بـ تحفظاتٍ على سيداو". موقع نوا. <https://www.nawa.ps/post/40876>
- إسماعيل، د. (2018): "معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية". اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، غزة. فلسطين.
- اشتية، ع. (2012): تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية. جامعة النجاح، فلسطين.
- الأنصاري، م. (2016): الحركة النسوية الأمريكية: من الحقوق إلى "التمركز حول الأنثى". إضاءات. <https://www.ida2at.com>, 15/4/2019.
- البليدي، ه. (2020): مقابلة شخصية بتاريخ 2020/3/9.
- بني عودة، س. (2002): معوقات وصول المرأة للمناصب الادارية في المؤسسات الفلسطينية. جامعة النجاح، فلسطين
- جاد، إ. (2008): "تساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الاسلامية". المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن. رام الله، فلسطين.

جاءالله، ح. (2007): التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996-2006. جامعة النجاح، فلسطين.

جامعة بيرزيت (2012): مدى جاهزية قطع العدالة والحكم المحلي بدمج النوع الاجتماعي سياساتياً وبرامجياً. رام الله، فلسطين.

جبر، د. (2005): الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام محافظات الضفة الغربية. نابلس، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021): استعراض رئيسة الجهاز لأوضاع النساء عشية يوم المرأة العالمي 2021/03/08. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018): "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2018". رام الله، فلسطين.

جودة، و. (2017): "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية" التحديات والفرص". معهد السياسات العامة، مجلة "سياسات"، عدد خاص، عدد، 41 أيلول 2017، ص 28-55. رام الله، فلسطين.

جوربال، ك. (2015): "التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة (الجزائر، تونس والمغرب)". جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

حبتور، ع. (2009): مبادئ الإدارة العامة، ط1. عمان، الأردن

حبتور، ع. (2009): مبادئ الإدارة العامة، ط1. عمان، الأردن.

حجاجة، ع. (2004): اتخاذ القرارات الإدارية، ط1. دار قنديل، عمان.

حداد، ت. (2021): مقابلة شخصية بتاريخ 2021/6/17.

حمد، آ. (2021): مقابلة شخصية بتاريخ 2021/4/21.

حوسو، ع. (2009): الجندر - الأبعاد الاجتماعية والثقافية. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- الدلو، ن. (2011): دور المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية. غزة، فلسطين.
- دنيا الامل، أ. (2004): المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون. الحوار المتمدن، العدد 960.
- رازم، ن. (2010): "واقع الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية: 1996-2008". رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت. فلسطين.
- زياد، ع. (2003): قراءة نقدية في مشاركة المرأة الفلسطينية. مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان. رام الله، فلسطين.
- سليمان، ن. (2011): دور المنظمات النسائية العربية في تمكين المرأة، دراسة مقارنة من واقع حالتي مصر والبحرين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- السيوف، ن. (2007): منظمات المجتمع المدني والتغيير الاجتماعي: دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية (1989-2005)، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية. عمان، الأردن.
- شملاوي، ح. وسقف الحيط، ن. (2019): "محددات تمكين المرأة في الدول العربية". دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 1، ملحق 1.
- الشويحات، ص. (2016): المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تولي المرأة المتعلمة مناصب قيادية من وجهة نظر طلبة الجامعة المانية الأردنية (2015-2016). الجامعة الأردنية. عمان، الأردن.
- شيب، ه. (2011). "نظام الكوتا وتأثيره على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية". رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت - رام الله، فلسطين.
- الصغير، ه. (2018): حركة التحرر النسوي: تاريخها ومآلاتها. إصدار موقع "منشور".
- الصيرفي، م. (2006): القرار الإداري ونظم دعمه، ط1. دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.

طاهر، م. وجلغوم، م. (2005): الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية. جامعة النجاح، فلسطين.

عامر، ط. (2009): نظريات صنع القرار ومهاراته في الادارة التعليمية وطرق مواجهة مشكلاته. جامعة مسيلة، الجزائر.

عبد، إ. (2013): دور المرأة العضو في بلديات محافظة جنين في اتخاذ القرار بين المعوقات وسبل التعزيز. جامعة القدس - فلسطين.

العبيدي، ب. (ب.ت): دور المرأة في عملية صنع القرار وتولي المسؤوليات. جامعه بغداد. بغداد.

عثمان، ز (2003): قراءة نقدية في مشاركة المرأة الفلسطينية. مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان. رام الله، فلسطين.

عدوان، ر. (2020): مقابلة شخصية بتاريخ 2020/4/23.

العزاوي، خ. (2006): ادارة اتخاذ القرار الاداري، ط1. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.

عكور، إ. (إعداد) (ب.ت): "التمكين الاقتصادي للمرأة: الواقع والآفاق - وزارة العمل الأردنية نموذجاً". وزارة العمل الأردنية ومنظمة العمل العربية. عمان، الأردن.

عواد، ن. (2020): مقابلة شخصية بتاريخ 2020/3/27.

عودة، ه. (2012): الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الفلسطينية وأثرها في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. ورقة مقدمة لمؤتمر: المرأة الفلسطينية: واقع وتحديات ومستقبل

عياد، ف. (2015): واقع المرأة في صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني، جامعة القدس، فلسطين.

الغامدي، ف. (2013): معوقات وصول المرأة السعودية الى المناصب القيادية القطاع العام. جدة، السعودية، السعودية (رسالة ماجستير).

الغانم، ك. (2007): معوقات تولي المرأة للمناصب القيادية في المجتمع القطري. قطر.

الفارس، س. وآخرون. (2005): مدخل لدراسة دور المرأة في مستويات الإدارة العليا في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. رام الله، فلسطين.

القطب، ر. (2012): دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية 1995-2006. نابلس، فلسطين. (رسالة ماجستير).

قعدان، م. (2018): "التمكين السياسي للمرأة في فلسطين"، الجزء الأول. وكالة بيت المقدس للأنباء.

قنديل، أ. (2008): "الموسوعة العربية للمجتمع المدني"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

كتاب، أ. وآخرون. (2017): "مفهوم الرجولة: نتائج من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، فلسطين. معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت وبروم وندو - الولايات المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الكرونز، أ. أبو الغيب، ع. (2015): واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل قرار مجلس الأمن. طاقم شؤون المرأة.

كمال، ز. (1997): المرأة واتخاذ القرار في فلسطين. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فلسطين.

كنعان، ن. (2009): القيادة الإدارية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء (2008): "الركائز الأربع للتمكين القانوني"، في جعل القانون يعمل للجميع، المجلد الأول، لجنة التمكين القانوني للفقراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ص 25-42.

مبادرة الإصلاح العربي "بدائل سياسات" (2018): "المشاركة السياسية للمرأة في تونس". تونس.

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي "مفتاح" (2006): مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي. رام الله، فلسطين. وزارة شؤون المرأة (2015): وثيقة الإطار الوطني الاستراتيجي لقرار مجلس الأمن 1325. رام الله، فلسطين.

مجلس الوزراء (2008). "قرار مجلس الوزراء رقم (12/65/08/م.و). لعام 2008 بشأن وحدة النوع الاجتماعي في الوزارات". السلطة الوطنية الفلسطينية. رام الله، فلسطين.

المجلس الوطني الفلسطيني (2017): "قرارات الدورة السابعة والعشرين للمجلس المركزي الفلسطيني، حزيران 2017؛ المجلس الوطني الفلسطيني (2018): "البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني. [/https://www.palestinepnc.org](https://www.palestinepnc.org)

المحرر، ف. (2017): تجربة المغرب للحقوق السياسية بين التشريعات الدولية والقوانين الوطنية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.

محمد، ك. (2002): "في منشأة مفهوم مصطلح تمكين المرأة". ورقة مقدمة لورشة عمل "دور المرأة في العمل الجندري والتطوعي". الكويت، 15-18 سبتمبر 2002. [https:// www.iicwc.org](https://www.iicwc.org). تاريخ الوصول 13.05.2019.

محمد، م. (2007): الإدارة العامة، ط2. دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2013): منهاج في التوعية نحو مشاركة سياسية فاعلة للمرأة الفلسطينية. فلسطين.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2009): "النساء ومسودة دستور دولة فلسطين". بناء على تقرير "النساء ومسودة دستور دولة فلسطين، إعداد هاللي لودسين 2007". القدس/رام الله، فلسطين.

مسعود، أ. (2006): "سلسلة مفاهيم: التمكين". المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. القاهرة، مصر.

مصلح، ر. (2010): المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وصنع القرار. جامعة بير زيت، فلسطين.

المعجم الوسيط (2004)، الجزء الاول، ط4، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية.

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي "مفتاح" (2017): دراسة حول المعوقات التي تحول دون الوصول إلى تمثيل متكافئ للنساء والشباب في أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية وتعرقل وصولهم إلى مواقع صنع القرار".

[http://www.miftah.org/Publication\[.....\]ons/Books/Youth_Study_PLO051](http://www.miftah.org/Publication[.....]ons/Books/Youth_Study_PLO051)
7.pdf

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي "مفتاح" (ب.ت): قرار مجلس الامن 1325. رام الله، فلسطين.
منصور، م. (2021): مقابلة شخصية بتاريخ 2012/6/23.

منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - المفتحي - (ب.ت): "القانون الأساسي المعدل". معهد الحقوق في جامعة بير زيت. بيرزيت، فلسطين.

موسى، د. (2004): حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات. الحوار المتمدن - ع 740-
2019\3\15.

نزال، إ. (2013): "دور المرأة العضو في بلديات محافظة جنين في اتخاذ القرار بين المعوقات وسبل التعزيز". رسالة ماجستير، جامعة القدس. القدس، فلسطين.

نزال، ر. (2007): "العوامل السياسية والاجتماعية المؤثرة على الدور القيادي للمرأة في المؤسسات الفلسطينية الاهلية والحكومية في محافظة رام الله والبيرة، جامعة القدس، فلسطين.

نزال، ر. (2009): المرأة الفلسطينية والقرار 1325. مؤسسة مفتاح، رام الله، فلسطين.

نزال، ر. (2021): مقابلة شخصية بتاريخ 2021/6/10.

نصر، خ. (2014): "الاصلاح القانوني وتحقيق المساواة بين الجنسين". رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت، فلسطين.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" (2016): "ورقة حقائق حول فجوة التمييز وعدم المساواة في الحقوق على أساس الجنس". رام الله فلسطين.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" (2018): "ورقة حقائق أوضاع النساء الفلسطينيات 2018". رام الله فلسطين.

واتكنز، س. ورويدا، م. ورودريجز، م. (2005): الحركة النسوية. ترجمة جمال الجزيري. المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة، مصر.

وزارة شؤون المرأة (2018): "الدليل الإحصائي 2018". رام الله فلسطين.

وزارة شؤون المرأة. وثيقة الإطار الوطني الاستراتيجي لقرار مجلس الامن 1325 (2015)، رام الله، فلسطين.

المراجع والمصادر الأجنبية

Abrams, L. (2001): "Ideals of Womanhood in Victorian Britain". BBC.

Aksel, S et al. (2015): "Women's Political Empowerment: A New Global Index, 1900-2012.V-Dem Institute. Department of Political Science, University of Gothenburg. Sweden

Azizullah, J et al. (2020): Role of Political Participation in Women's Empowerment at Charsadda, Khyber Pakhtunkhwa. Pakistan Journal of Humanities and Social Sciences. Vol 8 No 1 (2020)

Barbara, B.(2004): "Women and Political Participation". USA:ABC-CLIO. INC.

Beteille, A. (1999). Empowerment. Economic and Political Weekly, March 6 -13:589-97.

Sweetman, C et al. Mainstreaming Gender in Development: A Critical Review. Oxfam.

Dahlum, s and Wig, t (2018): The Historical Relationship Between Female Political Empowerment and Civil Confl. V-Dem. Institute. Gothenburg, Sweden

Dhiblawe, A. (2018): "WOMEN POLITICAL PARTICIPATION AND DECISION MAKING IN SOMALIA". www, researchgate.net. Domingo, P and O'Neil, T (2014): "The Politics of Legal Empowerment.https:// www. Odi. Org. 14.05.2019.

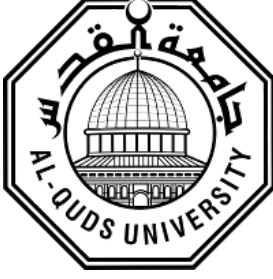
Duflo, E. (2012): "Women Empowerment and Economic Development." Journal of Economic Literature, 50 (4): 1051-79.DOI: 10.1257/jel.50.4.1051

Friedmann, J. (1992). Empowerment: The Politics of Alternative Development, Oxford, Basil Blackwell.

- Golub, S.** (2003):” BEYOND RULE OF LAW ORTHODOXY the Legal Empowerment Alternative”. Rule of Law Series No.41. Carnegie Endowment for International Peace. Washington, USA. www.ceip.org.13.05.2019.
- Hardin, Marie; Whiteside, Erin** (2013). "From Second-Wave to Poststructuralist Feminism". The International Encyclopedia of Media Studies: Media Effects/Media Psychology. Blackwell. doi:10.1002/9781444361506.wbiems991. ISBN 9781405193566 .
- Huyer, S. and Sikoska, T.** (2003): “Overcoming the Gender Digital Divide: Understanding ICTs and their Potential for the Empowerment of Women”. Instraw Research Paper No.1. https://www.onlinewomeninpolitics.org/.../2003_gender_ict.pdf.12,05.2019
- Iqbal, S. and Ramalho, R.** (2019):” Moving towards gender equality: A new index looks at legal reforms to help women’s economic inclusion”. World bank – Blogs.02/27/2019.
- Kabeer, Naila.** 2002. “Citizenship and the boundaries of the acknowledged community: Identity, affiliation and exclusion”. Development Research Center on Citizenship, Participation and Accountability.
- Kuttab, I.** (2010): “Empowerment as Resistance: Conceptualizing Palestinian Women Empowerment”. Society for International Development 1011-6370/10.www, sidint.org/development/.
- MacKinnon, K.** (1987): Feminism unmodified. Discourses on life and law.Cambridge,Mass.
- Mahmoud, A.** (2004): Political Empowerment of Women: A Comparative Study of South Asian Countries. Pakistan Vision Vol 10 No 1 .
- Malhotra, A. Schuler, S.R. and Boender, C.** (2002) Measuring Women's Empowerment a variable in International Development, paper Commissioned by the Gender and Development Group of the World Bank.
- Mandell, L:** The first woman (psycho)analysts; or, the friends of feminist history". Modern Language Quarterly 2004 March 65(1): 69-92.
- Maranlou, S.** (2014): Access to Justice in Iran, Women, Perceptions, and Reality. Cambridge University Press. pp 123-154. (<http://doi.org/10.1017/CBO97981139680493.006>).
- Moser, C. and Moser, A.** (2005). “Gender Mainstreaming since Beijing: A Review of Success and Limitations in International Institutions”. In Porter, Fenella & Sweetman,

- Naghibi, N.** (2007): "Rethinking Global Sisterhood: Western Feminism and Iran. University of Minnesota Press.
- Nisha, A. and Vezhaventhan, D.** (2018): Political Empowerment and Participation of Women in India. International Journal of Pure and Applied Mathematics. Volume 120 No. 5 2018, 4721-4736. ISSN: 1314-3395 (on-line version). url: <http://www.acadpubl.eu/hub/>
- Open Society Foundation.** (2012): "Legal Empowerment: An Integrated Approach to Justice and Development. <http://www.opensocietyfoundatin.org.11/05/2019>.
- Petronella, M.** (2017): "Women's Participation in Decision Making in Public and Political Spheres in Ghana: Constrains and Strategies". Journal of Culture, Society and Development www.iiste.org. ISSN 2422-8400 An International Peer-reviewed Journal. Vol.37, 2017
- Rahman, A.** (2013):" Women's Empowerment: Concept and Beyond. Global Journal of Human Social Science Sociology and Culture. Volume 13 Issue 6 Version 1.0. Global Journal Inc. USA.
- Affiat, R.** (2011): "Women's Participation in Decision Making in Post-Conflict Aceh". Aceh Peace Follow-Up Project.
- Rowland, J.** (1997): Questioning Empowerment, Oxford: Oxfam.
- Sharma, S.L.** (2000). Empowerment without Antagonism; A Case for reformulation of Women's Empowerment Approach, Journal of Indian Sociological Society, Vol.49, No.1, Delhi, India.
- Stein, J.** (1997): "Empowerment & Women's Health: Theory, Methods and Practice". London: Zed Books Ltd
- Ukrainian Women's Fund.** (2011): Women's Participation in Politics and Decision-Making in Ukraine: Strategy Paper. Keief.
- V-Dem. Institute** (2021): "Democracy Rapport 2021. www.v-dem.net.
- Walker, L.** (1989): "Terrifying Love". London: Harper & Row.
- Wollstonecraft, M.** (1975): "A Vindication of the Rights of Women". Ed. Carol H. Posten New York: W.W. Norton.
- Zemke, R. and Schaaf, D.** (1989): "The Service Edge". Nal Books. New York, U.S.A.

ملحق رقم (1): الاستبانة قبل التحكيم.



كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

حضرة السيدة/ الانسة..... المحترمة

تحية طيبة وبعد:

تجري الباحثة دراسة بعنوان "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، في تخصص بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، صممت الباحثة هذه الاستبانة، بالاعتماد على مقياس "تنوعات الديمقراطية (Varieties of Democracy (V-Dem) العالمي. وبهدف الوقوف على رأي ممثلي الكتل الانتخابية الحزبية والمستقلة التي تشارك في انتخابات 2021 حول الموضوع، تتوجه الباحثة إليكم/ن آملة التفضل بتعبئة استمارة البيانات الشخصية، ومن ثم قراءة فقرات الاستبانة ووضع علامة (✓) في الخانة المتفقة مع رأيكم/ن، علماً بأن الاجابات ستكون محط عناية الباحثة، وستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

مع فائق الاحترام

الباحثة: هيا طوقان

القسم الأول: بيانات أولية

أولاً: معلومات عن الكتلة الانتخابية

1. اسم الكتلة الانتخابية:

2. تصنيف الكتلة الانتخابية: حزبية ☐ مستقلة ☐

3. عدد المرشحين في الكتلة:

4. نسبة النساء في الكتلة:

ثانياً. معلومات عن معبئ الطلب

1. الجنس: أنثى ☐ ذكر ☐

2. المهنة:

3. المؤهل العلمي: دبلوم فأقل ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى ☐

4. مكان السكن: الضفة الغربية ☐ قطاع غزة ☐

القسم الثاني: التمكين السياسي للمرأة ومشاركة المرأة في صنع القرار

م.	المجال الأول: حرية الاختيار	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً
1	حرية التعبير للمرأة مصانة في المجتمع الفلسطيني.					
2	حرية المرأة في المعتقد الفكري والديني مصانة.					
3	حق المرأة بالعمل والحصول على مصدر رزق مكفولة عمليا.					
4	تتمتع المرأة بحرية اتخاذ القرار في المنزل.					
5	تستطيع المرأة الخروج من المنزل بحرية.					
6	تستطيع المرأة الفلسطينية الوصول للعدالة بسهولة.					
7	تعامل المرأة بشكل متساوي في نظام العدالة الفلسطيني.					

					8	للمرأة كامل الحرية في تكوين الجمعيات والأحزاب والانضمام اليها.
					9	تتمتع المرأة الفلسطينية بحرية التنقل والسفر.
					10	حق المرأة بالميراث والتملك وفتح الحسابات البنكية مसान.
					11	تشارك المرأة بحرية في اختيار القيادات السياسية.
درجة منخفضة جداً	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	م.	المجال الثاني: الوكالة
					1	تتمتع المرأة بتأثير في المناقشات العامة.
					2	للمرأة الفلسطينية تأثير واضح في أجندة السياسات الوطنية العامة.
					3	تعبر المرأة بحرية تامة عن تفضيلاتها وخياراتها الاجتماعية والسياسية.

					تشارك المرأة الفلسطينية بفعالية في عضوية منظمات المجتمع المدني.	4
					توجد مساواة بين المرأة والرجل في تولي المواقع القيادية داخل مؤسسات المجتمع المدني.	5
					توجد مساواة بين المرأة والرجل في تولي المواقع القيادية داخل الأحزاب والتنظيمات السياسية.	6
					تستطيع المرأة الوصول إلى وسائل الاعلام بسهولة.	6
					تدرج وسائل الاعلام الفلسطينية قضايا المرأة على أجندتها بشكل دائم.	7
					تتمثل المرأة بشكل قوي في صفوف الإعلاميين والصحفيين الفلسطينيين.	8
درجة منخفضة جداً	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	المجال الثالث: المشاركة في صنع القرار	م.

					1	تتمتع المرأة بحقوقها الكامل في الترشيح والانتخاب للهيئات التمثيلية العامة.
					2	يوجد تمثيل مناسب للمرأة في الهيئات التشريعية الفلسطينية.
					3	تمثيل المرأة في القطاع العام يتناسب مع نسبتها في قوة العمل.
					4	التمثيل العددي للمرأة في الهيئات القيادية ضروري لعمل المؤسسات العامة والخاصة.
					5	مشاركة المرأة في صنع القرار مطلب عادل وديمقراطي.
					6	وجود المرأة في مواقع صنع القرار ضروري لأخذ مصالحها بعين الاعتبار.
					7	مشاركة المرأة في صنع القرار مؤثر في حسم الخلاف بشأن القضايا الحساسة للنوع الاجتماعي.

					وجود المرأة في مواقع صنع القرار يضيف قيم وتجارب وخبرات جديدة.	8
--	--	--	--	--	--	---

م.	المجال الخامس: معوقات التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً
1	العادات والتقاليد السائدة تعيق عمل المرأة في المؤسسات الوطنية.					
2	سيادة الثقافة الذكورية تضعف مشاركة المرأة في صنع القرار.					
3	طبيعة المرأة البيولوجية والفسولوجية لا تسمح بتوليها مراكز صنع القرار.					
4	سيطرة العقلية الذكورية والأبوية على مراكز صنع القرار داخل المؤسسات.					
5	قناعات صناع القرار في المؤسسات بأن المرأة غير قادرة على تولي المناصب الإدارية العليا.					
6	سيطرة الرجل في الإدارات العليا على الأقسام المهنية.					

					7	ضعف الوعي لدى النساء بحقوقهن القانونية وأدوارهن القيادية.
					8	ضعف ثقة النساء العاملات في المؤسسات بأنفسهن لتولي المسؤولية في مراكز صنع القرار.
					9	ضعف التأهيل المهني المتخصص للمرأة.
					10	المهام والالتزامات الأسرية للمرأة.
					11	سياسات وإجراء سلطات الاحتلال الإسرائيلي القمعية.
درجة منخفضة جداً	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	م.	المجال السادس: محفزات تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار
					1	وجود برامج إعلامية تعنى بقضايا النوع الاجتماعي ووصول النساء لمواقع القيادة.
					2	تزايد الوعي والثقة بالنفس لدى النساء.

					3 مواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية مع المواثيق والاتفاقات والقرارات الدولية.
					4 ارتفاع مستوى تعليم وتأهيل المرأة العاملة.
					5 ازدياد الوعي لدى المرأة بحقوقها وأدوارها.
					6 الانتشار المتزايد لقيم المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة بين الجنسين في المجتمع.
					7 تزايد الوعي الديمقراطي بقدرات المرأة لدى الرجال.
					8 تطبيق منظور النوع الاجتماعي في السياسات والقرارات التنظيمية والهياكل الوظيفية في مؤسسات السلطة الوطنية.
					9 تعديل القوانين والتشريعات الفلسطينية لإزالة أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة.

					اعتماد سياسة تمييز إيجابي للمرأة بتخصيص كوتا لها تزيد عن 30% من عضوية الهيئات القيادية.	10
					تخصيص موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.	11

شكراً لحسن تعاونكم/ ن

ملحق رقم (2): الاستبانة بصورتها النهائية بعد التحكيم



كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

حضرة السيدة/ الانسة..... المحترمة

تحية طيبة وبعد:

تجري الباحثة دراسة بعنوان "التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية ومشاركتها في صنع القرار"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، في تخصص بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، صممت الباحثة هذه الاستبانة، بالاعتماد على مقياس "تنوعات الديمقراطية (Varieties of Democracy (V-Dem) العالمي. وبهدف الوقوف على رأي ممثلي الكتل الانتخابية الحزبية والمستقلة التي تشارك في انتخابات 2021 حول الموضوع، تتوجه الباحثة إليكم/ن آملة التفضل بتعبئة استمارة البيانات الأولية في القسم الأول من الاستبانة، ومن ثم قراءة فقرات محاور الاستبانة في القسم الثاني، ووضع علامة (✓) في الخانة المتفقة مع رأيكم/ن، علماً بأن الاجابات ستكون محط عناية الباحثة، وستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

مع فائق الاحترام

الباحثة: هيا طوقان

القسم الأول: بيانات أولية

أولاً: معلومات عن الكتلة الانتخابية

1. اسم الكتلة الانتخابية:

2. تصنيف الكتلة الانتخابية: حزبية ☐ مستقلة ☐

3. عدد المرشحين في الكتلة:

4. نسبة النساء في الكتلة:

ثانياً. معلومات عن معبئ الطلب

1. الجنس: أنثى ☐ ذكر ☐

2. المهنة:

3. المؤهل العلمي: ثانوية عامة فأقل ☐ بلوم متوسط ☐ لوريوس ☐ جستير فأعلى ☐

4. مكان السكن: الضفة الغربية ☐ القدس ☐ قطاع غزة ☐

القسم الثاني: التمكين السياسي للمرأة وأثره على المشاركة في مواقع صنع القرار

المجال الأول: الاختيار	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً
٢٠٠ (ويعني الاختيار: القدرة على تحديد المصلحة الذاتية والحق باتخاذ قرارات ذات مغزى في المجالات الرئيسية للحياة ذات العلاقة بحريات وحقوق المرأة باعتبارها حريات وحقوق انسان)					
1 حرية التعبير للمرأة مصادرة في المجتمع الفلسطيني.					
2 حرية المرأة في المعتقد الفكري والديني مصادرة.					
3 حق المرأة بالعمل والحصول على مصدر رزق مكفولة عمليا.					
4 لا تخضع المرأة الفلسطينية لأي شكل من أشكال العمل الاجباري.					
5 تتمتع المرأة بالحماية من العنف والانتهاكات الجسدية.					

					تستطيع المرأة الخروج من المنزل بحرية.	6
					تستطيع المرأة الفلسطينية الوصول بسهولة للمحاكم ومؤسسات العدالة.	7
					لا يوجد تمييز بحق المرأة في نظام العدالة الفلسطيني.	8
					للمرأة كامل الحرية في تكوين الجمعيات والأحزاب والانضمام إليها.	9
					تتمتع المرأة الفلسطينية بحرية الخروج من المنزل والتنقل والسفر.	10
					حقوق المرأة بالميراث والتملك والذمة المالية مصانة.	11
					تتمتع المرأة بحرية في اختيار القيادات السياسية.	12
درجة منخفضة جداً	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	المجال الثاني: الوكالة (وتعني الوكالة: قدرة المرأة على تحديد الأهداف، واتخاذ القرارات، والتصرف بناء عليها بما يعزز	م.

					نشاطها وفاعليتها في المجتمع المدني والمجال العام وعملية التغيير	
					1 تتمتع المرأة بتأثير في المناقشات العامة.	
					2 للمرأة الفلسطينية تأثير واضح في أجندة السياسات الوطنية العامة.	
					3 تعبر المرأة بحرية تامة عن تفضيلاتها وخياراتها الاجتماعية والسياسية.	
					4 تشارك المرأة الفلسطينية بفعالية في عضوية منظمات المجتمع المدني.	
					5 توجد مساواة بين المرأة والرجل في تولي المواقع القيادية داخل مؤسسات المجتمع المدني.	
					6 توجد مساواة بين المرأة والرجل في تولي المواقع القيادية داخل الأحزاب والحركات والتنظيمات السياسية.	
					7 تستطيع المرأة الوصول إلى وسائل الاعلام بسهولة.	

					تدرج وسائل الاعلام الفلسطينية قضايا المرأة على أجندتها بشكل دائم.	8
					تساهم المرأة بفعالية في إدارة وسائل ومراكز ووكالات الاعلام والصحافة.	9
بدرجة منخفضة جداً	بدرجة منخفضة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً	المجال الثالث: المشاركة في صنع القرار (وتعني المشاركة: النشاط الهادف للتعبير عن مصالح وحقوق المرأة، وتمثيلها واخذ دورها على أساس المساواة، وتأثيرها في عملية صنع القرار والخيارات المتعلقة بحياتها وبالشأن العام).	١٠م
					تتمتع المرأة بحقوقها الكامل في الترشيح والانتخاب للهيئات التمثيلية العامة.	1
					يوجد تمثيل مناسب للمرأة في الهيئات التشريعية الفلسطينية (المجلس التشريعي سابقا والمجلس الوطني).	2

					تمثيل المرأة في القطاع العام يتناسب مع نسبتها في قوة العمل.	3
					التمثيل العددي للمرأة في الهيئات القيادية ضروري لعمل المؤسسات العامة والخاصة.	4
					مشاركة المرأة في صنع القرار مطلب عادل وديمقراطي.	5
					وجود المرأة في مواقع صنع القرار ضروري لأخذ مصالحها بعين الاعتبار.	6
					مشاركة المرأة في صنع القرار مؤثر في حسم الخلاف بشأن القضايا الحساسة للنوع الاجتماعي.	7
					وجود المرأة في مواقع صنع القرار يضيف قيم وتجارب وخبرات جديدة.	8

م.	المجال الخامس: معوقات التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً
----	--	-----------------	------------	-------------	-------------	------------------

					1 العادات والتقاليد السائدة تعيق عمل المرأة في المؤسسات الوطنية.
					2 سيادة الثقافة الذكورية تضعف مشاركة المرأة في صنع القرار.
					3 نمط الاعتقاد السائد أن الوظائف الفيسيولوجية (الحمل والانجاب) لا تسمح بتولي المرأة مراكز صنع القرار.
					4 سيطرة العقلية الذكورية والأبوية على مراكز صنع القرار داخل المؤسسات.
					5 قنوات صنع القرار في المؤسسات بأن المرأة غير قادرة على تولي المناصب الإدارية العليا.
					6 سيطرة الرجل في الإدارات العليا على الأقسام المهنية.
					7 ضعف الوعي لدى النساء بحقوقهن القانونية وأدوارهن القيادية.
					8 ضعف ثقة النساء العاملات في المؤسسات بأنفسهن لتولي المسؤولية في مراكز صنع القرار.

					9	ضعف التأهيل المهني المتخصص للمرأة.
					10	أعباء المرأة المنزلية والتزاماتها الأسرية.
					11	ضعف مؤسسات المجتمع المدني.
					12	وجود أحكام تمييزية في القوانين والتشريعات.
					13	سياسات وإجراء سلطات الاحتلال الإسرائيلي القمعية التي تؤثر على أدوار النساء.
درجة منخفضة جداً	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	م.	المجال السادس: محفزات تعزيز التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار
					1	وجود برامج إعلامية تعنى بقضايا النوع الاجتماعي ووصول النساء لمواقع القيادة.
					2	تزايد الوعي والثقة بالنفس لدى النساء.

					مواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية مع المواثيق والاتفاقات والقرارات الدولية.	3
					ارتفاع مستوى تعليم وتأهيل المرأة العاملة.	4
					ازدياد الوعي لدى المرأة بحقوقها وأدوارها.	5
					الانتشار المتزايد لقيم المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة بين الجنسين في المجتمع.	6
					وجود نساء كفؤات في مواقع قيادية كنموذج يحتذى.	7
					تزايد الوعي الديمقراطي بقدرات المرأة لدى الرجال.	8
					تطبيق منظور النوع الاجتماعي في السياسات والقرارات التنظيمية والهياكل الوظيفية في مؤسسات السلطة الوطنية.	9

					تعديل القوانين والتشريعات الفلسطينية لإزالة أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة.	10
					اعتماد سياسة تمييز إيجابي للمرأة بتخصيص كوتا لها تزيد عن 30% من عضوية الهيئات القيادية.	11
					تخصيص موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.	12

شكراً لحسن تعاونكم/ ن

ملحق رقم (3) كشف محكمي الاستبانة

الرقم	اسم المحكم	الجامعة
1	الدكتور شاهر العالول	جامعة القدس
2	الدكتور أشرف أبو الخيران	جامعة القدس
3	الدكتور نظام صلاحات	جامعة الاستقلال
4	الدكتورة كفاح مناصرة	جامعة الاستقلال
5	الدكتور عبد الرحيم الشوبكي	جامعة النجاح الوطنية
6	الدكتور سمير الجمل	جامعة الخليل

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	الاستبانة قبل التحكيم	108
2	الاستبانة بصيغتها النهائية بعد التحكيم	118
ث	كشف محكمي الاستبانة	129

فهرس المحتويات

#	العنوان	رقم الصفحة
-	الغلاف	-
-	إجازة الرسالة	-
-	الإهداء	-
-	الإقرار	أ
-	الشكر والعرفان	ب
-	الملخص بالعربية	ج
-	الملخص بالإنجليزية Abstract	د
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1.1	المقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة وأسئلتها	2

3.1	مبررات الدراسة	3
4.1	أهمية الدراسة	4
5.1	أهداف الدراسة	5
6.1	فرضيات الدراسة	6
7.1	متغيرات الدراسة	7
8.1	حدود الدراسة	7
9.1	هيكلية الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
1.2	المبحث الأول: التمكين السياسي للمرأة	12
1.1.2	المقدمة	12
2.1.2	مفهوم تمكين المرأة	12
3.1.2	أبعاد تمكين المرأة	12
4.1.2	مفهوم التمكين السياسي	13
5.1.2	تمكين المرأة والمشاركة في مواقع صنع القرار	17
6.1.2	المشاركة في مواقع صنع القرار والكوثا النسائية	20
7.1.2	التمكين السياسي للمرأة والتمكين السياسي للنوع الاجتماعي	21
8.1.2	مؤشرات التمكين السياسي	22
2.2	المبحث الثاني: التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار عربيا وفلسطينيا	28

28	على الصعيد العربي	1.2.2
31	على الصعيد الفلسطيني	2.2.2
36	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والتعقيب عليها	3.2
36	الدراسات العربية	1.2.2
41	الدراسات الأجنبية	2.3.2
46	التعقيب على الأدب النظري والدراسات السابقة	3.3.2
الفصل الثالث: الطريقة والاجراءات		
56	المقدمة	1.3
56	منهج الدراسة	2.3
56	مجتمع الدراسة	3.3
57	وصف عينة الدراسة	4.3
60	أداة الدراسة	5.3
60	ثبات الاستبانة	6.3
61	تصحيح الأداة	7.3
الفصل الرابع: نتائج الدراسة		
63	أولا. النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	1.4
70	ثانيا. النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	2.4
81	ثالثا. تحليل المقابلات ومقارنتها مع البيانات الاحصائية	3.4

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات		
90	ملخص النتائج	1.5
94	الاستنتاجات	2.5
95	التوصيات	3.5
96	المقترحات	4.5
المصادر والمراجع		
97	المراجع العربية	-
104	المراجع والمصادر الأجنبية	-
108	فهرس الملاحق	-
	فهرس المحتويات	-